جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير التهديدات الصامتة على الأمن في الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية -

إعداد الطالبة: خليف بثينة

إشراف الأستاذة: قادري مليكة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. لندة عكروم	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. مليكة قادري	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. باديس بن حدة	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة الشيخ العربي التبسي -تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير التهديدات الصامتة على الأمن في الساحل الإفريقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

- تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية -

إعداد الطالبة: خليف بثينة

إشراف الأستاذة: قادري مليكة

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ. لندة عكروم	أستاذ مساعد أ	رئيس اللجنة
أ. مليكة قادري	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. باديس بن حدة	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهـــــداء

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصَلِّ اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده. ولله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منَّ وفتح به عليَّ من إنجاز لهذه الأطروحة، بعد أن يسّر العسير، وفرَّج الهم، وعلى تفضُّله عليَّ بوالدَين كريمين شقّا لي طريق العلم، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء **والدي العزيز**، أحمد الله على أنك من رسخ بأعماق ذاتي التي هي زادي الأمثل لأكمل بها مسيرة قافلتي رأساً شامخاً أعتز بأني ممن تربى على يديك . وأشكر **أمي الحبيبة** ذات **القلب** الحنون التي دعمتني بدعواتها الصادقة و خفّفت عني الجهد والتعب جعل الله ما قاما به في ميزان حسناتهما وأمدَّ في عمرهما على عمل صالح ، وأعانني على برهما .

ولا أنسى في هذا المقام تلك التي رافقتني في كل خطوات البحث، وكانت لي نعم العون – بعد الله تعالى – فقد ساندتني، ولم تبخل علي بوقتها، وجهدها؛ قليلاً كان أم كثيراً. صديقتي وأختي هبورة ... فإليها أتوجه بجزيل شكري وامتناني.

كما أزجي خالص الشكر إلى أخواتي / **نجوى، عبير، مروى** على ما قدموه من دعمٍ لي في إنجاز رسالتي .

الى اخوتي وأخص بالذكر: **فـــــاروق**

الى بنات خالاتي: **ذكرى، يسرى، هالة، نور، نسرين، سمية، اسراء، ريحاب.**

الى من أناروا لنا الحياة ببراءتهم وبسمتهم: مجد الدين، محمد نبراس.

الى صديقات دفعة العلوم السياسية وبالأخص الصديقة الغالية: سمايلية سماح.

بـــــــثينـــــة

شكر وتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذتي، ومشرفتي **الأستاذة "قادري مليكة"** التي مدتني من منابع علمها بالكثير، والتي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي وفي جميع المجالات، وحمدا لله بأن يسرها في دربي ويسر بها أمري وعسى أن يطيل عمرها لتبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء.

وأتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى كل من جامعتي ، وكلية الحقوق والعلوم السياسية وبالأخص أساتذة العلوم السياسية، لكل ما قدموه لي من مساعدة ومساندة مكنتني من المضي بخطى ثابتة في مسيرتي العلمية.

كما أتتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.

مقدمة

مقدمة

تثير المسالة الأمنية انشغال وحيرة العاملين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية بصفة عامة والدراسات الأمنية والاستراتيجية بصفة خاصة ولايزال البحث متواصلا عن أنجح وسيلة تمكن الدول من ضمان استقرارها الداخلي والمجتمع الدولي من الوصول الى السلم والأمن الدوليين.

فإذا كان المفهوم التقليدي للأمن، يتخذ من الدولة الوحدة المرجعية له في وضع المقاربات الأمنية بهدف تحقيق السلم والأمن الدوليين، فان التحولات التي طرأت على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة قادرة على تجاوز حدود الدول والانفلات من رقابتها كالتلوث، الأوبئة، الإرهاب المتاجرة بالأسلحة وغيرها، قد أدت إلى التشكيك في مقدرة الدولة الفعلية على ضمان استقرارها وأمنها، وبالتركيز فقط على مبدأ تقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية وبتحصين حدودها.

كما أن هذه التحولات واستنادا للتوسع في مفهوم الأمن والتحول من التركيز على أمن الدول إلى أمن الأفراد والذي يستدعي إجراءات جديدة أدت الى تكاثف جهود الدول مجتمعة لمنع ظهور وانتشار أسباب وافرازات عدم تحقيقه، خصوصا في ظل شيوع الفقر والمجاعة، موجات الجفاف، الأمراض الفتاكة التي أصبحت تخلف ضحايا بأضعاف ما كان يسقط في الحروب ذات النمط التقليدي، كما أن عدم كفاية سياسات التسلح كوسيلة للدفاع، وبداية تزعزع استقرار الدول داخليا، ناتج أساسا عن تحول التهديدات من تهديدات خارجية الى تهديدات داخلية هذا ما أدى الى إعادة النظر والتفكير في أحسن طريقة للتقليل من حالات الأمن، وكذا في القطاعات الواجب التركيز عليها لتعزيز أمن الدولة والأمن العالمي.

إن تدهور حالة الفرد بسبب تزايد الحروب خاصة الأهلية وكذا تفاقم ظواهر الفقر، الجوع، المرض مما أدى إلى تعرض الفرد لانتهاكات خطيرة لحقوقه الأساسية رغم أن القانون الدولي يؤكد على وجوب

احترامها وضمانها من طرف الدول لكل رعاياها كل ذلك يعطي لنا صورة عن عجز المجتمع الدولي عن ضمان أمن الفرد والذي لم يعد آمنا حتى داخل حدود دولته.

وتعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي أحد الأمثلة الجيوسياسية والتي تأثرت بما ورد أعلاه، فما يميز منطقة الساحل الإفريقي هي خصوصيتها والتي تظهر في كونها منطقة قابعة على دعائم توترات أمنية مختلفة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية... الخ. قد تجعل من الصعب جدا على الحكومات المركزية لدول الساحل تلك التحكم فيها، أو حتى التنبؤ بمكتسباتها المستقبلية.

أهمية الموضوع :

تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في ارتكازه على مستويين أحدهما يخص الجانب النظري والآخر يتعلق بالجانب العلمي.

على المستوى النظري: محاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في المنطقة الساحلية الآخذة في التعقيد، كما يقودنا هذا البحث في العلاقات بين تطور مفهوم الأمن الإنساني وإمكانية الاستعانة به خاصة في البحوث ذات قضايا الفقر، الجوع، الأوبئة مما يؤدي إلى انهيار الدول والبحث عن مقاربات بديلة لوضع تنظيم دولي أكثر كفاءة وإنسانية: إذن فالفكرة الرئيسية التي يطرحها الموضوع : النظر في كيفية مواجهة هذه التهديدات في المنطقة الساحلية وكيفية تخطي مثل هذه التهديدات.

المستوى العلمي: الدراسة تحاول تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الصامتة كما أنها ترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل التي أدت إلى انتشار مثل هذه التهديدات خاصة في منطقة تحظى بالعديد من الاهتمام خاصة من قبل الدول الكبرى.

مبررات اختيار الموضوع: في الواقع هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية وراء اختيار موضوع "تأثير التهديدات الصامتة على الأمن في الساحل الإفريقي".

الأسباب الموضوعية: ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته حيث أصبح مؤخرا يحظى باهتمام واسع داخل الأوساط الأكاديمية خاصة فيما يتعلق بالأهمية التي أصبحت تحظاها منطقة الساحل الإفريقي من جهة ومن جهة أخرى أن المنطقة أصبحت تعاني من تهديدات لابد من التعرف على هذه التهديدات التي تواجهها، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم التهديدات وكيف أثرت على أمن المنطقة.

الأسباب الذاتية: لعل أهم ما وجهني لاختيار هذا الموضوع:

قضية التهديدات الصامتة من جهة وكيف أثرت هذه التهديدات على الساحل الإفريقي من جهة ثانية، كما أن هذا الموضوع جديد نوعا ما ولا توجد حسب إطلاعي المتواضع دراسات كثيرة حوله فلهذا كتبت للمساهمة ولو بشيء بسيط في إثراء الدراسات حوله، حيث أن القضايا المتعلقة بالتهديدات الصامتة، والقضايا المتعلقة بالساحل الإفريقي لا تزال جديدة مما سيزيد الاهتمام بها في السنوات القادمة سواء كان ذلك اعتبارا لأهميتها أو لانعكاساتها على المنطقة، مما سيوفر لي مجالا بحثيا في المستقبل يتماشى والتطورات المستقبلية في المنطقة، ولعل أهم ما وجهني لاختيار هذا الموضوع هو أن موضوع الساحل الإفريقي كالتهديدات الصامتة من بين القضايا العالمية الراهنة وعلى هذا الأساس فإننا في هذه الدراسة سوف نحاول تسليط الضوء على التهديدات الصامتة ومدى تأثيرها على أمن المنطقة.

أدبيات الدراسة:

على الرغم من أهمية الموضوع إلا أن حقل الدراسات المعرفية يفتقر لمثل هذه المواضيع الأمنية، الملاحظ هو إذن أغلبية الكتابات التي تناولت طبيعة المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي هذا من جهة ومن جهة ثانية أن جل الدراسات تناولت التهديدات التماثلية واللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي.

المذكرات:

1- درغوم أسماء البعد البيئي في الأمن الإنساني – مقاربة معرفية، للحصول على درجة الماجستير ثم تقديمها لكلية الحقوق السياسية والإعلام سنة 2009/2008، تخصص الديموقراطية والرشادة بجامعة الجزائر.

2- أبصير أحمد طالب المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي للحصول على درجة الماجستير ثم تقديمها لكلية العلوم السياسية تخصص إستراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر 2010/2009.

إشكالية البحث: اعتبارا لما تقدم انطلقنا في بحثنا للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر التهديدات الصامتة على الامن في الساحل الافريقي؟

وانطلاقا من المشكلة البحثية تلك كانت التساؤلات التالية:

1-ما هي التهديدات الصامتة؟و ما هي أنواعها؟

2-ما هي ابرز التهديدات عبر الدولاتية في الساحل الافريقي؟

3-فيما تتمثل آليات التعامل مع التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي؟

فرضيات البحث:

نحاول في هذا البحث الإجابة على الإشكالية السابقة على ضوء الفرضيات التي نصوغها كمايلي:

-اتساع دائرة التهديدات الصامتة أدى في إتساع مفهوم الأمن.

-الإنكشاف الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي ساهم في إستفحال التهديدات الصامتة فيها.

-الضعف الهيكلي لدول الساحل الافريقي ساهم في زيادة وتيرة التهديدات الصامتة فيها.

إلمقاربة المنهجية:

إن أي هدف من إجراء أي بحث هو الوصول إلى نتائج علمية لتحقيق الدقة الموضوعية، وبالنظر إلى طبيعة الموضع فإن ذلك يستدعي استخدام منهجية مركبة وفقا لصيغة التكامل المنهجي بغية إحداث التوازن العلمي المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها.

-المنهج التاريخي:

باعتباره المنهج الذي يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في ميلاد الظواهر واندثارها ولم يكن القصد من اعتماده لسرد الوقائع التاريخية، وإنما انصب الاهتمام على الجانب التحليلي لفهم المتغيرات الحالية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي والتي تسعى الدراسة لتحليلها ولابد من الإطلاع أولا على الخلفية التاريخية للمنطقة إذ لا يمكن دراسة أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها وكذا لكون المنهج التاريخي يساعد على فهم التحولات والتطورات التاريخية لمختلف مفاهيم الدراسة.

-المنهج الوصفي التحليلي: اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتبارها الأكثر شيوعا واستخداما وملائمة في دراسة القضايا والظواهر ذات البعد الشكلي وسعيا منا لاقتناء المدلول العلمي للموضع محل الدراسة.

كما لا يخلو البحث من **منهج إحصائي كمي:** الغرض من وراءه معرفة إحصائيات التقارير والبيانات حول الساحل الإفريقي من ناحية التهديدات التي تواجهه.

بذلك تم استخدام العديد من المناهج والاقتراب من زوايا النظر المختلفة من أجل الوصول إلى بناء مدخل واحد ورئيسي في البحث، ومن أجل تسهيل وتوضيح أكبر للدراسة وجعلها أكثر شمولا لكل جوانب الموضوع وأيضا جعله ذات مغزى تفسيري واضح.

المنهج التفكيكي التركيبي: بحيث نستخدم منهج تفكيك الحوارات و الخطابات و إعادة تركيبها ضمن سياق التطورات الحاصلة ، فهذا المنهج يحتاج لتفرغ الباحث في جمع المعلومات من الوسائط الإعلامية و التقارير الأممية ثم تركيبها في كل محور من الدراسة حسب موضوعه ،و الغاية من هذا المنهج هو تفكيك الظواهر الأمنية كرونولوجيا في الساحل الافريقي ثم الوقوف عند اهم التحديات و الرهانات الأمنية و سبل معالجتها.

منهج تحليل المضمون: من خلال تحليل الوثائق والتقارير المختلفة بالموضوع بهدف تقديم رؤية اكاديمية علمية و مجردة عن الذاتية هذا من خلال الربط العلمي بين التقارير و المستجدات و التطورات في الواقع وصولا الى تحليل اكثر تعمقا، و لتحليل عقلاني و موضوعي.

خطة البحث:

تنطلق هذه الدراسة من موضوع التهديدات الصامتة في منطقة الساحل الإفريقي إلى الحركات الشبانية التي تقف وراء التهديدات الصامتة في الساحل الإفريقي في شكل عرضي وصفي وتحليلي لطبيعة التهديدات الأمنية الصامتة.

مقدمة: تشمل مدخلا عاما عن أهمية الدراسة ومشكلتها البحثية ثم المنهجية المتبعة.

الفصل الأول من البحث و المعنون بالإطار النظري للتهديدات الأمنية الصامتة و ذلك بالتركيز على مفهوم التهديدات الصامتة و أنواعها إضافة إلى المقاربات المفسرة للتهديدات الصامتة كمقاربة الأمن الإنساني والدولة الفاشلة.

الفصل الثاني: فهو يستهدف منطقة الساحل الإفريقي، أهم الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل الافريقي إضافة إلى أهم التهديدات عبر الدولاتية التي تتعرض لها هذه المنطقة.

في حين جاء الفصل الثالث: لاستعراض آليات التكيف مع التهديدات الصامتة في الساحل الإفريقي سواء موجودة من خلال تبيان استجابتها أو المقترحة وذلك في المحاولة لتدارك القصور الملاحظ إضافة إلى أهم انعكاسات هذه التهديدات في المنطقة، ومع إجراء إحصائيات حول هذه التهديدات في منطقة الساحل.

الخاتمة: نحاول فيها ان نثبت صحة او خطأ الفرضيات التي سقناها في بداية الدراسة ثم نخلص الى اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

الفصل الأول: الإطار النظري للتهديدات الأمنية الصامتة

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات على المستوى الإقليمي او الدولي وهذا ما أثر على طبيعة التهديدات الأمنية وتغير مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي إلى المفهوم الموسع، بعدما كان مرتكزا على القطاع العسكري ومن أبرز التهديدات الأمنية :التهديدات التماثلية، التهديدات اللاتماثلية اولتهديدات الصامتة.

و ترتبط دراستنا بهذا النوع الأخير من التهديدات ألا و هي التهديدات الصامتة كالفقر،الجوع ،الأوبئة الأمراض باعتبارها أخطر التهديدات سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي ذلك أنها بوابة كل أنواع التهديدات الأخرى و المسبب الرئيسي لها.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل من الدراسة لماهية التهديدات الصامتة بكل ما فيها من تعاريف و أنواع و كذا المقاربات التفسيرية.

المبحث الأول:

يجدر بنا قبل الوقوف على مفهوم التهديدات الصامتة أن نحاول أولا تحليل معنى التهديد ذلك أن التهديدات الصامتة ما هي الا نوع من التهديدات بشكل عام.

المطلب الأول: تعريف التهديد:

يعرف التهديد على أنه: بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والعسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر[1].

فدراسة التهديدات الرئيسية (الفردي – الجماعي – القومي – الإقليمي – العالمي) مرورا بمصادر التهديد (داخلي وخارجي) ووصولا بالسياسات والإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسة المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، والتي تختلف باختلاف طبيعة مصادر تلك التهديدات[2]، كما يعرف التهديد بأنه: طريقة يرسم بها الرعب في وجه شخص ما مع وجود النية لجعله يخشى الأذية التي أريد إلحاقها[3].

بمعنى: أن التهديد ناجم عن نية إلحاق الأذى والضرر ويقسم إلى: تهديدات موضوعية وتهديدات ذاتية، كما يقسم إلى ثلاثة مستويات:

- تهديد فعلي/ تهديد ممكن / تهديد محتمل.

– فهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي أو العالمي، نورد منها ما يلي:[4]

---

[1] إدريس عطية، "**الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص22.

[2] محمد حافظ الرهوان، "**التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب**"، (مصر: هلا للنشر والتوزيع، 2006)، ص12.

[3] بشكيط خالد، "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص06.

[4] إدريس عطية، **المرجع السابق**، ص 23.

أ- طبيعة التهديد: يقصد بها نوعه وأبعاده سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الجغرافية.

ب- مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشر أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثير الشامل لعدة دول أو محدد في دولة معينة .

ج- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت – مستقر) وهل هو ثابت أو متغير.

د-درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة حدة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة للحد من تأثيره.

هـ- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحد من تأثيره وأبعاده.

مما سبق يمكن الخروج بتعريف إجرائي للتهديد والذي يمكن القول فيه أنه: حالة من القلق اتجاه مجموعة من المشاكل المباشرة بحيث يتميز بما يلي:

1. يرتبط بإدراك صانعي القرار والفاعلين السياسيين.
2. يرتبط بمبدأ السببية، بمعنى أن لكل تهديد سبب يحدثه.

نلاحظ من خلال هذه التصورات تداخل مصطلح التهديد مع مصطلحات أخرى كالتحدي الخطر...إلخ لذلك يمكن تسليط الضوء على هذه المفاهيم المشابهة ليزداد وضوحا.

***التحدي challenge:** هو عبارة عن رؤية بسيطة إتجاه مجموعة من التهديدات التي يمكن أن تقف في المستقبل بحيث تمثل حاجزا وعائقا أمام استقرار وأمن الشعوب والمجتمعات[1]، كما يعرف أيضا بأنه تلك المشاكل أو الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه الدولة، وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة، ويصعب تجنبها أو تجاهلها، وقد تبدأ أو تنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي مستوى التحدي نفسه[2].

والتحديات يمكن أن تتخذ صورا عديدة تدخل في نطاق الأمن الناعم، أما التهديدات فإنها تدخل ضمن نطاق الأمن الخشن أي الفرق بين الاثنين يكمن في أن التهديد قد يكون مباشرا باستخدام القوة العسكرية

[1] سليمان عبد الله الحربي، "**مفهوم الأمن: مستويات وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008، ص 30.

[2] إدريس عطية، **المرجع السابق**، ص24.

أو التهديد بها، ويكون تأثيره تأثيرا مباشرا في الأمن، في حين يؤدي التحدي على المدى المتوسط أو البعيد إلى الإضرار مباشرة على الأمن القومي أو الإقليمي1.

و من خلال ما سبق يمكن إجمال خصائص التحدي فيما يلي:

- ✓ لا توجد له ملامح في الوقت الحاضر.
- ✓ لا يتعلق التحدي فقط بالقوة الصلبة أو العسكرية بل يتعلق أيضا بالقوة الناعمة.
- ✓ مجموعة من التهديدات يمكن أن تقع في المستقبل.

***الخطر RISK** :إن مستوى الخطر مقياسه قائم على احتمالات حسابية فما احتمال حدوث الخطر؟ فالخطر يكون دائما نسبيا لأن الأفراد يترجمون أشياء عدة على أنها خطر لهم، فيكون الخطر حقيقة اجتماعية إذا تمت ترجمته ترجمة حقيقية سواء أكان ماديا أم لا، وبالتالي لا يمكن تلخيص الأخطار بكونها نتيجة الخسائر المحققة بحيث أنها تحتوي على مركبة أساسية وهي المستقبل، والتي تتمثل في إمتداد الخسائر المتوقعة في الحاضر على مدى المستقبل مع نقص الثقة.

وقد ينتج الخطر وفقا لبروز مجموعة من المتغيرات التي قد تنتج أسباب تحولها إلى تهديد وهكذا يكون التهديد نتيجة أولية لتحول الخطر، وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلندي للدراسات الروسية والأوروبية خمسة أنواع من المخاطر تأتي بشكل تصاعدي على النحو التالي[2]:

المخاطر الفردية Individuals risks	مثال: تعرض عدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم والأمراض
المخاطر المجتمعية Community risks	مثال: اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعاته داخل المجتمع الواحد كانتشار الأوبئة
تهديدات عابرة للحدود Goss-border threats	مثال: مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين
الأزمات الزاحفة Greeping crises	اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة.

[1] محمد حافظ الرهوان، **المرجع السابق**، ص ص 14 – 15.

[2] إدريس عطية، **المرجع السابق**، ص 05.

	-الأوبئة المعدية القاتلة-
الكوارث المحتملة Potential catastrophes	تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات تصاحبها خسائر فادحة تمتد إلى عدة أقاليم مثل: الأعاصير والكوارث النووية، المشاكل البيئية الكبرى.

- فالفرق بين التحدي والتهديد يكمن في المفهوم، وكذا في طبيعة إدراكنا لهذا المفهوم وأيضا من حيث البعد الزماني وسنوضح ذلك من خلال ما يلي[1]:

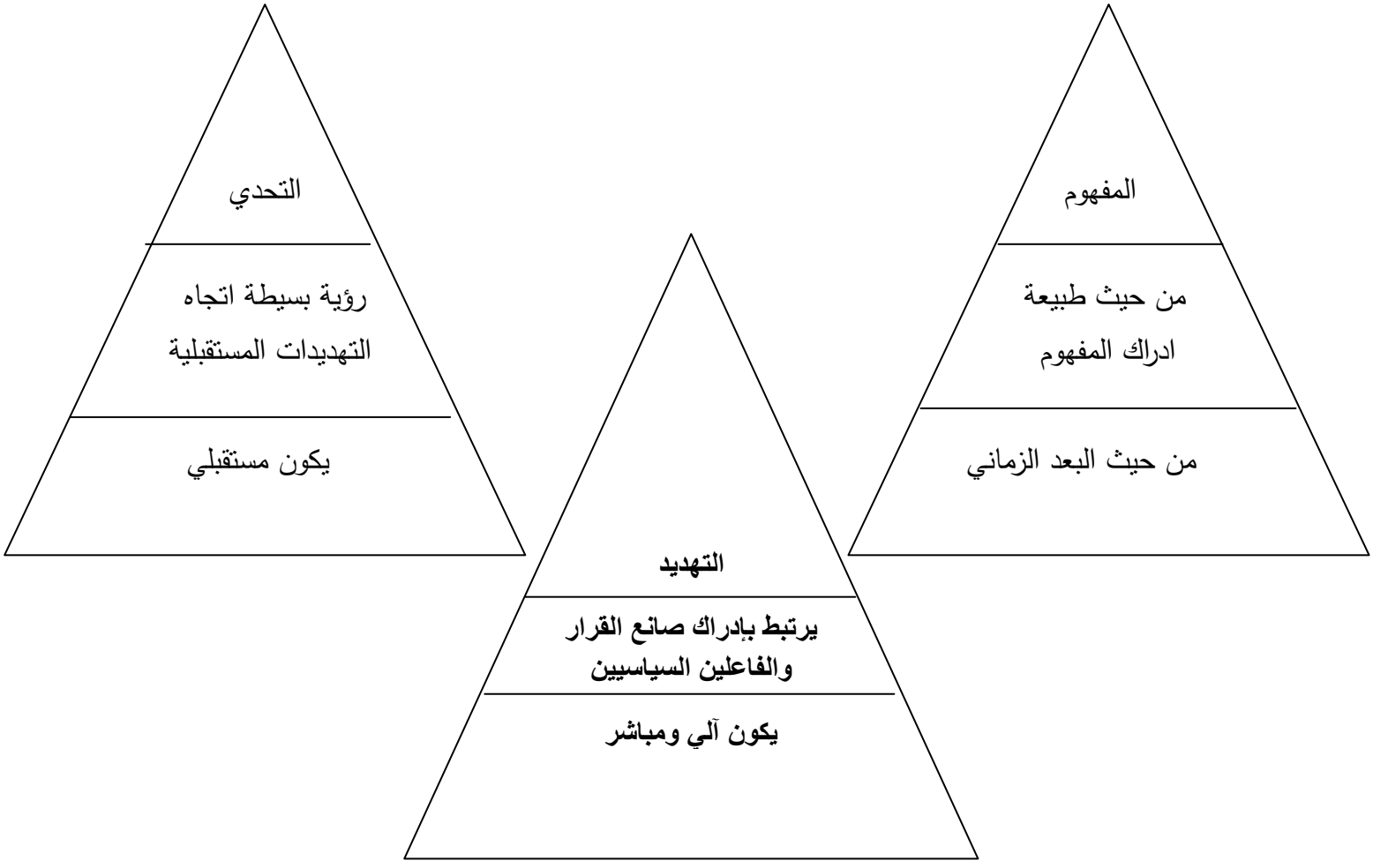

[1] أبصير أحمد طالب، "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**" ، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص 31.

من خلال ما تم عرضه ضبطنا مصطلح التهديد و حددنا أوجه الإختلاف بينه وبين مفاهيم مشابهة حتى يتسنى لنا تحديد التهديدات المعنية بالدراسة.

المطلب الثاني: تعريف التهديدات الصامتة:

فالتهديدات الصامتة: هي كل التهديدات التي تؤثر على الحياة الإنسانية إما بشكل مباشر أو غير مباشر وإما تكون نتائجها على الجوانب المادية والمعنوية لهؤلاء المتضررين وهذا في إطار الميزة الأساسية لهذا النوع من التهديدات والمتمثل في الصمت والذي يؤكد على عدم وجود أي صدى علني أو صارخ لانعكاسات هذه التهديدات، كما أن هناك أنواع لهذه التهديدات تتمثل في الفقر الجوع والأوبئة مما تؤثر على الحياة الإنسانية، من بين هذه التهديدات الفقر، الجوع، الأوبئة.

اولا: الفقر: تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من اهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور وقد شهدت نهاية القرن العشرين اعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر، مما اضحى هذا الأخير مشكلة اقتصادية وقضية انسانية انعكست آثارها السلبية على حياة المجتمعات فهو يهدد الازدهار حيثما كان.

ومن الطبيعي فإن دراسة اي ظاهرة تتطلب تعريفا واضحا لتلك المشكلة، لذلك يمكن أن نعرف الفقر من الناحية اللغوية على أنه الحاجة وهو ضد الغنى وسمي بذلك للتعبير عن انقطاع الحبل وعدم قدرة الشخص الفقير على تأمين الحد الأدنى من مستوى المعيشة.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن القول أن المذهب الإسلامي من أكثر المذاهب اهتماما بفئة الفقراء، حيث اوجب لهم نصيبا مفروضا من اموال الأغنياء يتمثل بصفة أساسية في الزكاة التي فرضت على الأغنياء بنص القران الكريم: "وخذ من أموالهم صدقة، تطهرهم وتزكيهم بها وقد تم تعريف هذه الفئة الذين يعطون الزكاة بأولئك الأشخاص الذين لم يستطيعوا ان يوفروا لأنفسهم دخلا سنويا يعادل نصاب الزكاة حيث أن من يملك نصاب الزكاة يسمى في الإسلام غنيا.[2]

[1] الطيب لحيلح، "**الفقر: التعريف ومحاولات القياس**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07 ،جوان 2010 ، ص 168.

[2] **المرجع نفسه**،ص 178.

أما من منظور حقوق الإنسان ترى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على أن الفقرهو "وضع بشري يتميز بالحرمان المستديم والمزمن من الموارد والإمكانات والخيارات والأمن والقدرة الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب ومن الحقوق الأساسية المدنية والثقافية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى"[1]

على ضوء ماسبق يمكن التمييز بين ثلاث معاني للفقر و هي:

المعنى الأول: «الفقر الاجتماعي» وهو لا يعني عدم المساواة الاقتصادية الناتجة عن نقص الدخل والممتلكات وانخفاض مستوى المعيشة وإنما يشمل أيضا عدم المساواة الاجتماعية الدولية الاعتمادية والشعور بالنقص والاستغلال.

المعنى الثاني: «العوز و الحاجة» يقصد به فئة من الناس غير القادرين على تأكيد وجودهم على المستوى التقليدي الذي يعتبر أدنى مستوى دون أي مساعدات خارجية في أي وقت من الأوقات فهو يحدد المستوى الأدنى الذي يؤدي الإنسان إلى الهاوية.

المعنى الثالث: «الفقر الاخلاقي» يحدد مكانه في نسق القيم في المجتمع أو في أحد جماعته الفرعية و يشير هذا المعنى إلى ما إذا كان الفقر مقبولا أخلاقيا و إلى المكانة التي يشغلها الفقير و تحول دون استمتاعه[2].

و بعد هذه التعريفات الخاصة بالفقر نستخلص أن الفقر ليس فقط عجز إمكانية الفرد لتلبية حاجاته الأولية فقط و لكنها تشمل عدة أبعاد و تلك الأبعاد تؤثر على الفرد و تنمية المجتمع ككل .

*المسببات الرئيسية للفقر: نجد ان أهم أسباب الفقر تتدرج تبعا لأسباب او ابعاد رئيسية و تعتبر تلك الابعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل ويمكن ادراج هذه الأبعاد على النحو التالي[3]:

[1] الطيب لحيلح، **المرجع السابق**، ص 179.

[2] **المرجع نفسه**، ص 180.

[3] عزو محمد عبد القادر جاني ،"**ظاهرة الفقر في افريقيا: أبعاده و السودان نموذجا الاستراتيجيات الموضوعة لإختزال الفقر**"،مواضيع و أبحاث إقتصادية، العدد 2186، فيفري 2008، ص 18.

البعد السياسي

- نجد في هذا البعد ان التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع و ذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد و وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.
- الحرب قد تؤثر على مستوى معيشة الفرد و تجعله يعيش في مستوى ادنى للمعيشة وذلك لما للحروب من تأثير على النشاط الإقتصادي و على الموارد الموجودة و الحصار الذي يفرض على أي بلد و على الافراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط و إستثمار و بالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم الموارد المتاحة لهم و بالتالي يصلوا الى مرحلة الفقر المطلق*
- السياسة هي السبب في بعض المجتمعات في ظهور ظاهرة الفقر و التي ترجع الى امتلاك بعض من افراد المجتمع الثورات و البعض الاخر لا يستطيع ان يملك شيئا من هذا .

البعد الاقتصادي

- بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر في طريقها على أفراد المجتمع مثل: عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.
- التطورات الاقتصادية الدولية مثل : العولمة و الخصخصة و التمويل الاقتصادي و لا يعتبر ذلك نجاحا اقتصاديا في بعض المجتمعات و إنما سيعمق مشكلة الفقر.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل : (البترول – الزراعة – الأنهار) و بالتالي يكون استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج و زيادة الإنتاج.

البعد الإجتماعي والثقافي

1. ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها, هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع.
2. عدم تقديم الخدمات مثل : الرعاية الصحية والتعليم و فرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع.
3. ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات و الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفرد المجتمع وانهياره.
- انعدام أو تدني في مستوى الدخل.
- انتشار البطالة.
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي الى ارتفاع معدلات الوفيات.
- نقص و سوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض.

ثانيا: الجوع

تعاني شعوب عديدة في مناطق مختلفة من الدول من مشكلة هيكلية عميقة، تتعلق بالجوع، وهذا ما يمثل انتهاكا أساسيا لحق الإنسان في الغذاء، لذا فإن الإتجاهات السائدة في مختلف التقارير الدولية يشير إلى أن مفهوم الجوع هو "عدم حصول الفرد على ما يكفي من الغذاء، وعدم الحصول على التنوع اللازم من الأغذية لتلبية الإحتياجات المختلفة"[1].

ب/أسباب الجوع:

هناك تغيرات مختلفة لأسباب الجوع، قصير وطويل الأجل في أي منطقة في العالم على نحو جعل المليار جائع وهو ما نوضحه في النقاط التالية:

- انخفاض القدرة الشرائية لدى شرائح واسعة من الفقراء: ويزداد الأمر سوءا في حالة الدول التي تتعرض إلى كوارث طبيعية مثال ذلك: فيضانات باكستان، زلازل هايتي، الحروب والاضطرابات الأهلية.

–التغيرات المناخية وندرة المياه وقلة هطول الأمطار، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير على الزراعة وتربية المواشي، وهما المصدران الرئيسيان لكسب المعيشة لدى سكان المناطق الفقيرة.

التلاعب بأسعار المواد الغذائية الأساسية.

–تراجع حجم التجارة الدولية، وهو ما أدى الى نقص في حركة تداول المحاصيل الأساسية[2].

[1] عزو محمد عبد القادر، **المرجع السابق**، ص 22.

[2] **المرجع نفسه**، ص23.

–التأخير في وصول الإعانات للدول التي تعاني شعوبها من الجوع، وقد عبر عن تلك المشكلة مدير الطوارئ الاقليمي لمنظمة: "انقذوا الأطفال " في وسط وغرب إفريقيا بقوله "اذا حصلت على الأموال اليوم سيستغرق دخول الطعام شهرين او ثلاثة".

ج/تأثير الجوع في امن الإنسان: يؤثر الجوع على الأمن الإنساني سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي ذلك أنه يستهدف الصحة ويعوق النمو الجسماني والعقلي والمعرفي لدى الأطفال ويحد بذلك من قدرتهم على التعلم والتركيز في الحضور المنتظم في المدرسة .

الجوع يحول أمراض الأطفال القابلة لشفاء أمراض قاتلة ويؤدي الى ازدياد مخاطر الوفاة جراء الأمراض المعدية القابلية للشفاء في الأحوال العادية مثل : الحصبة – الملاريا – الالتهابات الرئوية . [1]

وعليه يمكن القول أن الفقر والجوع يشكلا حلقة مفرغة، فالجوع يطيل أمد الفقر لأنه يخفض الإنتاجية، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ويحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من غذاء. [2]

وبهذا فالجوع يشكل التهديد الأوسع انتشارا لأمن الإنسان، فهو من أكبر المصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء الوظائف الأساسية، لن يشعر المرء بالأمن الشخصي ولن يستطيع ممارسة أية من القدرات البشرية.

ثالثا: الأوبئة

الأوبئة ومفردها وباء، و هو انتشار مفاجئ وسريع لمرض في رقعة جغرافية ما فوق معدلاته المعتادة في المنطقة المعينة، من الأمثلة على الأوبئة وباء الموت الأسود خلال العصور الوسطى، وفي الحديثة انتشارا مرض السارس وأنفلونزا الطيور...إلخ ويسمى وباء المرض ما بين الحيوانات. وينتج الوباء عن سبب محدد ليس موجودا في المجتمع المصاب، وذلك في مقابل التوطن. حيث يكون السبب المحدد موجودا في المجتمع.[3]والأوبئة أنواع منها: التصحر، الجفاف – التلوث... و سنتطرق لبعضها.

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2009، "**التغلب على الحواجز :قابلية التنقل البشري و التنمية**"، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 121.

[2] **المرجع نفسه،** ص 132.

[3] الموقع الشخصي للباحث،تم تصفح الموقع يوم: 2015/03/30.الرابط: http:/www.cdic.gov/sars/about/FS-sars.html

أ. التلوث البيئي:يعرف لغة على أنه: التلطيخ والتكدير بمعنى تغيير الحالة الطبيعية للأشياء بخلطها حسب أهميتها، أي بعناصر غريبة عنها، فيغيرها ويعوقها عن أداء وظيفتها ومهمتها المعدة لها.

أما إصطلاحا: يعرف على عدة أوجه[1]:

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: هو قيام الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر بإضافة موارد أو طاقة إلى البيئة، تترتب عليه اثأر ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر.

كما يعرف على أنه حدوث أي تغيرات في خواص البيئة مما قد يؤدي بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية وممارسة الإنسان لحياته الطبيعة [2]

كما أنه أخطر تهديد للبيئة هو التلوث البيئي والذي بدوره ينقسم إلى أنواع صنفت وفق معايير متعددة و يعد التلوث البيئي من أخطر التهديدات البيئية و هو بدوره ينقسم إلى أنواع نذكر منها:

1. التلوث وفقا لمصدره:

*تلوث طبيعي: هو تلوث ذو منشأ طبيعي، ولا علاقة له بالإنسان ومشكلته تكمن في عدم القدرة على التنبؤ به أو السيطرة عليه.

*تلوث صناعي: مصدره لنشاط الصناعي للإنسان والاستخدامات المتزايدة مع مظاهر التقنية الحديثة ومبتكراتها المختلفة، ومن أهم مصادره المخلفات الصناعية ما تنفثه مداخن ومحطات تكرير البترول[3].

2. **وفقا لنطاقه الجغرافي:** ينقسم التلوث بدوره الى:

تلوث محلي

هو تلوث ينحصر في مكان معين دون آخر، ولا تمتد آثاره خارج هذا الإطار، وقد ينتج عن أعمال الإنسان كما قد بكون لأسباب طبيعية كالبراكين والعواصف التي تضرمكانا دون باقي الأماكن.

[1] حارث حازم أيوب، "**التلوث البيئي معوقا للتنمية و مهددا للسكان**"، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك ، العدد 3، صيف 2007، ص 245.

[2] درغوم أسماء،**البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–**، رسالة ماجستر في العلوم السياسية،(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009)، ص50.

[3] **المرجع نفسه**، ص 52.

تلوث بعيد المدى

وفق ما عرفته OCDE "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " هو اي تلوث عمدي او غير عمدي، يكون مصدره او أصله العضوي خاضعا او موجود كليا او جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة اخرى.

3. **وفقا لطبيعته :**

تلوث بيولوجي

هو عبارة عن اختلاط للكائنات المسببة للأمراض بالطعام، الماء أو الهواء وتكون هذه الكائنات في صور مختلفة مرئية او غير مرئية، نباتية او حيوانية، وتظهرإما في شكل مواد منحلة او مؤلفة من ذرات أو على شكل أجسام حية تتطور من شكل إلى آخر في دورة متجددة باستمرار.

تلوث إشعاعي

هو أخطر التلوثات فهو يتسرب بسهولة كبيرة إلى الكائنات الحية في كل مكان دون مقاومة، وبصورة سريعة ومفاجئة، كما قد يأخذ وقتا طويلا، ومن أهم أسبابه حوادث المفاعلات النووية كحادث مفاعل تشرنوبيل في أبريل 1986 كذلك يسرب هذا النوع من التلوث عن طريق دفن النفايات الذرية في التربة.

ب-التصحر«Désertification» : وهو الأراضي في المناطق القاحلة نتيجة عوامل تغير المناخ والأنشطة البشرية غير المسؤولة، ويعرف على أنه زحف البيئة الصحراوية على الأراضي الخضراء[1].

كما يعرف على أنه تدهور كلي أو جزئي لعناصر الأنظمة البيئية، ينجم عنه تدني القدرة الإنتاجية لأراضيها وتحولها إلى مناطق شبيهة بالمناطق الصحراوية، بسبب الاستغلال المكثف لمواردها من قبل الإنسان وسوء أساليب الإدارة التي يطبقها[2].

[1] درغوم اسماء، **المرجع السابق**، ص56 .

[2] عماد الدين عدلي، "**التنمية المستدامة للصحاري**"، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، ص20.

إذن التصحر هو إحداث تغييرات في الأنظمة البيئية، مما يؤدي إلى خلق ظروف أكثر جفافا أو أكثر صحراوية[1].

وبصفة عامة التصحر هو تدهور خصوبة الأرض المنتجة سواء كانت أراضي طبيعية أم أراضي زراعية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج البيولوجي للأراضي فتصبح اقل إنتاجية وربما تفقد خصوبتها كليا.

فالدراسة التي قامت بها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، فقد أكدت أن الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بالمنتجات التصديرية كان له الأثر البالغ في توسع ظاهرة قطع الأشجار بشكل عشوائي والإستغلال غير المنظم للمراعي والأراضي، ومن شأن هذه العوامل أن تساهم في إتلاف الغطاء النباتي وتردي التربة وتآكلها.[2]

[1] عماد الدين عدلي، **المرجع السابق**، ص 23.

[2] عبدوس عبد العزيز، "**سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة : الوجه الأخر**"، مجلة الباحث ، العدد 08 ، 2010، ص 22.

المبحث الثاني : البناء الايستمولوجي للأمن .

شهد مفهوم الأمن تغيرات بعد الحرب الباردة، حيث لم يعد ينحصر في الجانب العسكري وإنما تعددت مجالاته وخصائصه ومستوياته ليعم بذلك جميع المجالات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كا تعددت مرجعيات وإشكاليات تعريفه إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، وهذا الإختلاف نابع من الإختلاف في البيئة الأمنية وللمفكرين لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوعه إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد.

أولا: التعريف اللغوي.

يعرف الأمن في **اللغة العربية** على انه **الاطمئنان من الخوف،** كما اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من كلمة أخرى هي "**الإيمان**"، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهذا ما ينجر عنه راحة النفس.[1] وهذا تأكيد على أن الأمن هو ضد الخوف الذي ظهر عند الغرب في فترة حديثة وكان قد ذكر في القرآن الكريم وعرفه العرب منذ أزمنة طويلة، وقال عنه البعض أنه يتضمن " عدم توقع مكروه في الزمن الآتي وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف"[2]، والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (Global Threat) والذي يتضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الداخلي منه والخارجي[3].

وفي **اللغة الأجنبية** ترجع الكلمة الانجليزية security إلى أصلها الاتيني securitas / securus المستنبطة من الكلمة المركبة sine / cura حيث تعني sine: "بدون" وتعني cura : التي أصلـها curio "اضطراب" ،ومنه تعنـي sine / cura " بدون اضطراب ولا أمن". [4]

---

[1] حمدوش رياض، " **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط"، قسنطينة، الجزائر، 02-04 أفريل2008)، ص27.

[2] **المرجع نفسه،** ص30.

[3] زكريا حسين، "**الأمن القومي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم11-02-2014.الرابط:

http://www.islamoline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2shtml :"

[4] Michael Dillon," **Politics of Security".** Routledge London, 1996, P 121,1n: **http://www.Routledge.com/books/search/12/1/2009.**

ثانيا : التعريف الإصطلاحي للأمن .

لقد تعددت التصورات والطروحات حول مفهوم الأمن، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه، إذ هناك من يعتقد أن الأمن لا يجب أن يكون له تعريف معمم وثابت، بل لا بد من إعادة تعريفه في كل مرة يهدد فيها، وهذا الاختلاف نابع من الاختلاف في البيئة الأمنية للمفكرين والحالة موضع التحليل أيضا واختلاف وتجدد التهديدات الأمنية التي تواجهها الدول والفواعل الأخرى في الساحة الدولية، لذلك وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يصعب حصره في مفهوم واحد[1].

ويرى البعض من الدارسين أن مفهوم الأمن يعرف بناء على مفهوم التهديد (threat) ، لذا فإن "كنيث" وولتز Kenneth WALTZ " قد عرف الدراسات الأمنية بأنها تلك الدراسات التي تدرس التهديد، بينما عرفه ريتشارد أولمن على انه: " الفعل أو الحدث الذي يهدد: بطريقة كارثية وفي مدة زمنية قصيرة مستوى حياة سكان الدولة.

يهدد مجموعة الخيارات الخاصة بصياغة السياسة العامة المتاح أمام دولة ما أو أمام مسيري التنظيمات والتكتلات الخاصة (شركات،تكتلات اقتصادية،منظمات دولية غير حكومية)[2].

ويعرف **باري بوزن BURRY BUZAN** (1988) الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية التهديدات والانكشافات قد تبرز في أي منطق من العالم ، سواء أكانت عسكرية **Military** أو غير عسكرية **non-military** ، لكن لتصنيف هذه التهديدات ضمن نطاق الدراسات الأمنية ، يجب وضع مؤشرات محددة والتي من خلالها تم التفرقة بين التهديدات الأمنية والمشكلات المنعكسة عن مسار صنع السياسات العامة، والتي تعج انعكاسات طبيعية ، ومنه فإن التهديد موضوعيا هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة ، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة الأمنية للدولة بناء على نوع التهديد ومصدره وحدته.

إذا يمكن القول أن الأمن هو عكس الخوف وهو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات

[1] حمدوش رياض ،**المرجع السابق** ، ص 20.

[2] Peter Hough, "**understanding global security".** London routledge, 1ed 2004, P 7.

متخلفة أو متقدمة، كما يثير الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، ضف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات. كما للأمن خصائص فمن بين خصائصه[1]:

1- النسبية : إن سعي الدولة لتحقيق أمنها يتم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجي المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول) ، والوظيفية كالمنظمات الدولية. قد يكون أمن دولة معينة ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليا، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية، ومن ثم يصبح الأمن مسألة نسبية. فأمن دولة ليس هو أمن الدولة الأخرى [2]، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

2- الانعكاسية : وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة ، لأن تهديد هذه الأخيرة يعتبر تهديدا لوجودها المادي، بمعنى أن دفاع الدولة عن أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[3]. أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها أفكارها وقيمها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاءه وفي نفس الوقت استمرار فكره الشيوعي الاشتراكي، وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

3- الديناميكية : يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ميكانيكية خاضعة للتطور تتسم بالتغيير السريع والدائم ، والذي يفترض تكيفا ايجابيا معها فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[4].

---

[1] أحمد الرشدي ومجموعة من المؤلفين، "**المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**"، (القاهر ة: المكتب العربي للمعارف، 2003)، ص3.

[2] خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009) ، ص 27.

[3] أحمد الرشدي ومجموعة من المؤلفين ،**المرجع السابق**، ص 11.

[4] **المرجع نفسه**، ص 14.

و عليه الأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، ولكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الأفراد المتغيرة الذين يدعون إلى تحقيق أمنهم في مجالات متعددة. ويبقى الأمن مرتبط بهذا التحولات ما يجعل بعيدا تمام على الجمود، أي في حركية مستمرة.

المطلب الثاني: مستويات الأمن.

يعرف الأمن تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية...الخ ، لذلك فإن التفاعل مع هذه الجوانب لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردة، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، وفقا لذلك نجد مستويات الأمن متعددة بين الأمن الوطني أي المستوى الوطني والأمن على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الدولي.

كما أن بروز تهديدات مست فواعل غير الدولة وكذلك فوق الوطنية، أضاف إلى أدبيات العلوم السياسية مفهوم الأمن الإنساني الذي أدى إلى بروز مستوى جديد من مستويات الأمن والمتمثل في المستوى الفردي. وبالتالي نقول أن هناك أربع مستويات للأمن: مستوى وطني، مستوى إقليمي ودولي ومستوى فردي كآخر مستويات الأمن.

أولا: المستوى الوطني

يتم اعتماد مصطلح وطني كمقابل لكلمة NATIONAL بالانجليزية أو الفرنسية، والأمن في هذا المستوى يعني توفير الآليات والإمكانيات، كذلك الإرادة لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف أو المخل بجوهر وجود المجتمع أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية عن المتوافقة مع القيم السائدة في المجتمع والمقبولة من طرف الجميع ويقوم هذا المستوى على متغيرين أساسيين هما :[1]

- ✓ هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات في البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استمرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبررا في بعض

[1] رداف طارق، "**الإتحاد الأوروبي–من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة:قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص ص 22–23 .

الأحيان لظهور "**الدولة البوليسية**" التي يعرفها المفكر "H.LASSWEL" أنها التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف أو رؤساء الأجهزة الأمنية.

- ✓ يتمثل في العلمية التي يتم فيها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة سواء كانت أفراد أم جماعات إلى بدائل أو قرارات، والتي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية أي خلق خالة من الرضا العام وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

فالأمن على المستوى الداخلي يعني كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات التي تؤثر عليها من البيئة الخارجية، سواء كانت تستهدف التأثير المباشر على الأمن مثل: التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشرة لكن بشكل ملموس على أمن الدولة مثل : قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة، الجريمة المنظمة...الخ[1]

فهو حالة الثقة والطمأنينة نحو حماية كيان الدولة والعمل على الاستقرار دون خوف ، والتي تعتمد عادة على الإمكانيات والقدرات الذاتية للدولة وعلى قرارها السياسي.

ثانيا: المستوى الإقليمي

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني: مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محددة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء كانت منسجمة أو متناقضة . وغالبا ما يعكس نمط العلاقات الموجودة بين فواعل النظام الإقليمي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة، لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن دول المنطقة المحيطة بها، وهذا يدفع بالدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق **(ريودي جانيرو سنة 1947)** الذي جاء في ديباجته أن الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج[2].

من الملاحظ أن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءا هاما من سياستها الأمنية، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي رده أية محاولة لاختراق محيطه

[1] أحمد الرشدي ومجموع من المؤلفين، **المرجع السابق**، ص 6.

[2] **المرجع نفسه**، ص 24

الإقليمي للدولة خاصة إذا كان مجالا للنفوذ، حيث أن الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديدا للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد هي حدود أمنية لها الجوار القريب، لذلك فهي تبدي بعض الحذر في ما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي[1]، فكل دولة تهدف إلى تحقيق أمنها الإقليمي مثل الحديث عن الأمن العربي، أمن دول حوض النيل، الأمن الأوربي[2] والأمن الإقليمي ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة(*) بصفة جلية.[3]

ثالثا: المستوى الدولي

بالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بزوال المركزية الأوروبية، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية..الخ، ولذلك أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة درجة الربط بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر حتى وإن كانت الأحداث بعيدة عنها من الناحية الجغرافية أو خارج محيطها الإقليمي، وهذا ما حاول "جوزيف ناي" و "كيوهان" التعبير عنه بالاعتماد المتبادل، فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن القومي لدولة واحدة أو مجموعة من الدول بل أصبحت تهدد كل

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، "**الإستراتيجية والسياسة الدولية**"،الطبعة الأولى، (بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1979)، ص ص 217-223.

[2] أحمد الرشيدي ومجموع من المؤلفين، **المرجع السابق**، ص 7.

* الفصل الثامن في التنظيمات الإقليمية حيث تنص المادة 52 ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات او وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة يحفظ السلم والأمن الدولي يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ما دامت هذه التنظيمات الإقليمي ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. كما يبذل أعضاء الأمم المتحدة كل جهودهم لتبذير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمي، وبالتالي تجعل التكتل الإقليمي آلية لحل النزاعات وتوفير الأمن كما نصت على ذلك في المادة 53 و54.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **المرجع السابق**، ص213.

وحدات النظام الدولي، وهذا يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمواجهة التهديدات[1].

وحتى يتحقق الأمن الدولي أو الجماعي يستلزم إدراك الدول لمجموعة من المبادئ أو الأفكار في إطار علاقتها الدولية " العلاقات ما بين الدول: Inter state relations" منها :

- التخلي عن استعمال القوة العسكرية واستبدالها بالسلمية مثل المفاوضات.
- لا بد من توسيع إدراكاتها للمصالح الدولية، أي الأخذ بعين الاعتبار مصالح الجماعات الدولية ككل، تبدو أهمية هذا المبدأ في حالة حركة غير مرغوبة تستلزم تحرك نظام المسؤوليات الدولية أوتوماتيكيا وبشكل جماعي، وتتم المواجهة عن طريق القوة العسكرية[2].

والأمن الدولي ارتبط بالمنظمات الدولية واتصف بثلاث عناصر:

- وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس الأمن)
- وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي)
- وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة)
- **رابعا: المستوى الفردي.**

جاء نتيجة التحولات التي عرفتها فترة ما بعد الحرب الباردة حيث ظهرت مجموعة من التهديدات أثرت على الفرد استدعت وجوب تحقيق أمن إنساني الذي جوهره الفرد إذ يعني بالتخلص من كافة التهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وهو الحالة التي يشعر فيها بالاستقرار والسكينة والطمأنينة نتيجة لعدم وجود ما يهدده أو يقلق سكينته [3].

---

[1] John BURTON, "**Global Conflits"**, wheat sheaf books, Brighton, 1984. P 87.

[2] لامية فريجة وآخرون، "**تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007)، ص ص 51-53 .

[3] أحمد الرشيدي و مجموعة من المؤلفين، **المرجع السابق**، ص 6.

المبحث الثالث : البناء النظري للتهديدات الصامتة .

المطلب الأول : مقاربة الأمن الإنساني

للحديث عن الأمن الإنساني كمصطلح جديد فاعل وفعال في شبكة العلاقات بين الأشخاص وللوصول إلى شرح ما المقصود بالأمن الإنساني تجب العودة أولا إلى بداية ظهور هذا المصطلح كفكرة ثم كمفهوم اجتاح الدراسات النظرية و الأكاديمية ، مما يوجب التساؤل حول لماذا ظهر هذا المفهوم في السابق وبالذات سنة (1994) تحديدا وليس قبل ذلك، رغم أن محتويات هذه التسمية لها جذور ظهرت قبل ذلك (مثل: الكوسموبوليتانية، العمل الإنساني، السلوك الإنساني). [1]

و لتحديد مفهوم الأمن الإنساني بدقة، يجب الرجوع إلى:

أولا: الأمن الإنساني و تقرير الأمم المتحدة الإنمائي PNUD 1994 :

ذكر هذا المصطلح لأول مرة مع نهاية الحرب الباردة كمرجعية في التفسير ، غير أن إعطاء مفهوم للأمن الإنساني قد كان من طرف تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD سنة 1994 .

فكان أول ظهور لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 عبر التقرير الإنمائي المتحدة تحت عنوان " **New Imperative of Human Security** " و الذي أحدث نقلة نوعية من حقل النقاشات الأمنية من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني و ذلك بمقاربة تنموية مستندة و قد صدرت تقارير من قبل بنفس الكيفية عالجت مواضيع مختلفة نجد منها تقرير برندت Brandt و الذي تناول : الأمن الاقتصادي و كان ذلك سنة 1983 و غيرها .[2]

أما عن أهم تعاريف الأمن الإنساني فمن أجل وضع تحديد واضح لمعنى الأمن الإنساني يجب طرح السؤال: أمن من؟ والأمن من ماذا؟ حيث أن الأمن الإنساني يأخذ كمرجعية للأشخاص ومجتمعاتهم، قبل الإقليم أو الدولة، ومن جهة ثانية في تحديد الأمن من ماذا، فالأمن الإنساني يوضح العوامل التي تهدد بقاء الشعوب وأمنهم، إذ ترى أن الأمن الوطني غير كاف لحماية الأفراد. [3]

كل هذا دفع بالباحثين إلى الانقسام في تحديد مفهوم الأمن الإنساني، وتقديم تعريفين للأمن الإنساني: تعريف واسع وآخر ضيق.

---

[1] درغوم أسماء، **المرجع السابق**، ص55.

[2] أبصير أحمد طالب، ، **المرجع السابق**، ص 08.

[3] درغوم أسماء ، **المرجع السابق**، ص50.

1- المفهوم الموسع: دفعت محاولات تحديد الأمن الإنساني و البحث عن عناصره الأساسية و قياس عوامله إلى ظهور أول محاولة لتعريف الأمن الإنساني ، وهي تلك التي تبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره حول التنمية الإنسانية لسنة 1994 م ,و تأخذ هاته المقاربة التي تركز على البعد التنموي الحكومة اليابانية و مجموعة من الأكاديميين،وإنطلاقا و بناءا من الملاحظة: " بالنسبة لأغلب الناس يوجد شعور بالأمن ينتج من مخاوف الحياة اليومية أكثر مما ينتج عن حدث كارتي عالمي ".[1]

و هنا فقد احدث التقرير تغييرين أساسيين أولهما:اتخاذ الفرد كمرجع للأمن بدلا من الدولة، وثانيهما . التفكير في الأمن داخل الحدود أكثر من خارجها.

إن هذه المقاربة التوسعية المتبناة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقوم على معادلة بين الأمن الإنساني والتنمية وهي تقترح مجموعة من النقاط:

. الأمن الإنساني يقتضي التحقيق من كافة ضرب احتلال سلامة الإنسان.

. أمن الأفراد يقتضي تحسين كافة الفضاءات و المواقع التي يحتلها.

إذن بالنسبة لأصحاب المعنى الواسع لمفهوم الأمن الإنساني يعتبرون هذا الأخير هو مفهوم شامل ودقيق ويعكس حقيقة الوضع الدولي الراهن، يأخذ في الحسبان جميع المخاطر التي تهدد مستقبل البشرية.

2- المفهوم الضيق:

يركز هذا التصور على البعد السياسي الذي تتبناه الحكومة الكندية و كذلك مجموعة من الأكاديميين ,هذا المفهوم هو أكثر إرتباطا بشبكة الأمن الإنساني و الذي يركز بشكل أكبر على حماية المجموعات والأفراد من العنف أوقات الهروب والنزاعات ، فبالنسبة لهم يعني " التحرير من التهديدات المتزايدة لحقوق وسلامة حياة الأفراد " ' وفي هذا نجد الحكومة الكندية تركز على حماية المدنيين من خلال دعم عمليات السلام أو الوقاية من النزاعات .[2]

ففي سبيل تحقيق الأمن الإنساني تقترح هذه المقاربة مجموعة من النقاط:

. إنشاء لجنة لمراقبة تسلح الدولب ونزع الأسلحة .

. مكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة و الحقيقة و سوء إستعمالها.

. تسوية النزاعات الدولية.

---

[1] بشكيط خالد، **دور المراقبة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي** ، رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية، (جامعة الجزائر:كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011) ،ص ص 1 -3.

[2] Alexandra Amyny **,"What is Human Security" ?, Revenue the security human /Human Security jouranal,** Issue 1, April 2006 , p 10.

. إزالة استعمال القوة والعنف أو التهديد بهما.

. تفعيل احترام القانون الدولي الإنساني وعمل المحكمة الجنائية الدولية وإلغاء مبدأ الحصانة.

. اعتماد مبدأ الإصلاح في القطاع الأمني والنهوض بالحاكمية داخله. [1]

كما أن أصحاب التصور الضيق في تطبيقهم للأمن الإنساني يستدعون تحديد الأولويات التي تفرضها الطبيعة الاستعجالية للتحديات وبالتالي وضع برنامج واحد فاعل ومتجانس يستطيع تحديد الأولويات على عكس: النموذج الموسع الذي يفرض شبكة من الفاعلين المتعددين وغير المتجانسين ويملكون مصالح وأهداف مختلفة.

و مما سبق يمكن تعريف الأمن الإنساني كما عرفه كوفي عنان سنة 2000 في المشروع المتعلق بالألفية:حيث طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة تعريفا شاملا لمفهوم الأمن الإنساني أثناء تقدم مشروع الألفية كما يلي:

الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة وكل خطوة في هذا الاتجاه هي خطوة نحو تقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، فتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف وحرية الأجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني، ومن ثمة تحقيق الأمن القومي". [2]

ثانيا: أسس الأمن الإنساني:

لفت التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994 الانتباه إلى تحول الفرد كمرجع أساسي للأمن بدلا من الدولة بالإضافة إلى مجموعة من النقاط يمكن إبرازها فيما يلي[3]:

1. الفرد كوحدة للتحليل: إن عولمة المخاطر وتنوع مصادرها استوجب التركيز على كيفية عيش الفرد ومحاولة تأمينه من الأخطار، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مصحوبة بعنف أو غير مصحوبة بعنف ويتعلق هذا بنوعية حياة الناس في كل مكان لأن الخطر لم يتعلق بالتسلح وبالعدو والمصدر

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص33.

[2] خديجة عرفة محمد أمين، "**الأمن الإنساني المفحوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي**"، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف العلابية الأمنية، 2009)، ص 37.

[3] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 43.

الخارجي بل تعددت وتنوعت المخاطر والمصادر من الأخطار البيئية والفروقات الإقتصادية إلى المصادر الداخلية والخارجية وهو ما أدى إلى الانتقال بالفرد كمرجع للأمن بدلا من الدولة.

2. التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة:

يتمثل الجانب الأول – التحرر من الخوف – في حماية الفرد من التهديدات العنيفة، خاصة وأن نهاية الحرب الباردة كشفت عن عمق التغير الحاصل في مصادر تهديد الفرد بظهور ما يسمى النزاعات غير التناظرية وتفاقم ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة جراء صعود ظاهرة العولمة التي زادت من حدة هاته المخاطر، وهو ما دفع بالأمم إلى زيادة التدخل تحت غطاء عمليات حفظ السلام لحماية الفرد من النزاعات المسلحة.

أما عن الجانب الثاني – الوقاية من الحاجة – فنجد أن الأمن الإنساني هو مفهوم لصيق بحاجة الأفراد والجماعات للتواجد والاستمرارية، وبالتالي فهو يرتبط بتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والإعتاق من التهديد الذي يمثله: الجوع، الفقر، المرض.

3. النهج الوقائي والاستباقي:

الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة أسهل من التدخل اللاحق، ويعتبر هذا المبدأ من أهم مبادئ الأمم المتحدة في التنبؤ بالنزاعات.

ثالثا: خصائص الأمن الإنساني: [1]يشتمل الأمن الإنساني على مجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

* الأمن الإنساني هو كوني Global بمعنى أنه يخص كل البشر في البلدان المتقدمة والمتخلفة أو الفقيرة أو الغنية، أو بلدان المركز وبلدان المحيط حسب غالتونغ ذلك لأن التهديدات التي تمسهم هي تهديدات مشتركة من حيث مظاهرها سواء كانت هجرة، بطالة، مخدرات، انتهاكات حقوق الإنسان، تلوث بيئي ...إلخ.

* تكامل مكوناته وترابطها، حيث يتوقف كل واحد منها على الآخر، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك لأن المجاعة والأوبئة والفقر والتلوث والمخدرات ليست أحداث منعزلة أو محصورة في حدود الدولة.

[1] درغوم أسماء، **المرجع السابق**، ص57.

*الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع، وكيف يمارسون بحرية خياراتهم.[1]

رابعا: متغيرات الأمن الإنساني (أبعاده):

هناك عدة أبعاد تشكل كلها مجتمعة متغيرات لتحقيق الأمن الإنساني وهي كما يلي:

1. الأمن الشخصي:

تمكين الإنسان من تحقيق خصوصياته اللغوية والعقائدية والثقافية وكذلك تمكينه من تكوين عائلة وتحقيق الطموح في ظل نظام مجتمعي قائم على التساوي في الفرص والعدالة في التوزيع[2]، فالأمن الإنساني يركز على الفرد بغض النظر على جنسه، لغته، دينه، أي بغض النظر عن كل تمييز، فللأفراد الحق في المحافظة على: حياتهم الشخصية وعلى صحتهم، وعلى العيش معا في محيط نظيف لا يعرض أجسامهم للتهلكة، ويكون الأمن الشخصي بحماية حياة الناس من الأخطار ومن التهديدات الواسعة الشاملة للعنف من طرف الدول والجماعات الأخرى، وهذا يضم أشكالا من العنف مثل: الجرائم – حوادث المرور – تهديد المرأة والأطفال.[3]

2. الأمن الاقتصادي:

وهو أول ما تطرق له التقرير ويحتوي هذا المتغير على الجانب الإقتصادي ويخص بالذكر وظيفة الفرد من أجل تأمين دخل قاعدي، أيضا تمكين الفرد من أجل الوصول إلى حقه من العمل في الاستقلالية الذاتية، وأيضا القدرة على إنشاء حركية ذاتية للوصول لتحقيق بمجموعة أهداف تتعلق بحاجات الفرد. [4]

فالأمن الاقتصادي يرتبط بالأمن الموسع بالبنية الاقتصادية السائدة فزيادة حدة الاعتماد المتبادل بين الدول في مسار إنتاجي متقدم يزيد من إحتمالية تعرضه هاته المسارات للتقلبات و الاضطرابات وتتمثل هذه التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة إلى ما يلي: [5]

---

[1] عبد النور بن عنتر،"**تطور مفهوم الأمن في العلاقاة الدولية**"، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 40، العدد 160، أفريل 2005، ص30.

[2] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص44.

[3] درغوم أسماء: **المرجع السابق**، ص58.

[4] عبد الله عطوي، "**السكان والتنمية البشرية** "، (بيروت ، دار النهضة العربية ، 2004)، ص37.

[5] درغوم أسماء، **المرجع السابق**، ص35.

1. الزيادة المستمرة في اتساع الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير أو بما يسمى بالمركز والمحيط.

2. هشاشة الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل عولمة الاقتصاد الدولي وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في أسعار الأسواق الدولية.

03- الأمن ألغدائي:

بمعنى أن الإنسان لديه احتياجات بيولوجية فيزيائية واقتصادية مثل: الأكل والغداء، فالأمن الغذائي هو القدرة على الوصول إلى الغذاء وقت الحاجة وبشكل مستمر، وهذا لا يتوقف فقط على وجود مواد غذائية لكن يتطلب أن يكون كل فرد قادر على كفاية نفسه من الغداء.[1]

كما تذكر المادة 11 من العهد المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أنه " حق كل فرد في مستوى ملائم و كذلك في غداء وملبس ومسكن كاف و في أن يكون بمأمن من الجوع " [2]، من هذا نخلص إلى أن الأمن الغذائي هو قدرة الوصول إلى الغداء وقت الحاجة وبشكل مستمر.

كما أن الأمن الغذائي عرف في البداية على أنه: قدرة الدولة أو المناطق العاجزة في داخلها من الوصول إلى قاعدة إنتاجية سنوية استهلاكية مرجوة فهو تعريف يركز على مستوى الاستهلاك الغذائي كعنصر محدد للأمن الغذائي أما بالنسبة للبنك العالمي (BM) فهو يعرف الأمن الغذائي على أنه مدى تحصل كل فرد وفي كل الوقت على غداء ليتمتع بحماية صحية وإيجابية، فهو تعريف يرتبط بين توفر السلع وبين قدرة الحصول عليها.[*]

والغداء كذلك حق ذكر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضعه ضمن الحقوق الأساسية لكل شخص، ورغم ذلك فما زال يعرف انتهاكات ونجد **بوكينغهام Buvkingham** يساند فكرة الهرمية في حقوق الغداء، لأن المسألة في حقوق وليس في حق بحيث نجد أنه في:

المستوى الأول: ضمان الحق أن يكون الفرد بمأمن من الجوع، إذ له الحق في تغذية جيدة.

المستوى الثاني: حقه في الوصول إلى غداء صحي ومغذي وفي مساعدة غذائية في ضل الكرامة ومن دون تغيير.

---

[1] **Les Dimension Dela Sécurité Humaine,** p28http://www.Rdr/com1994.frchap2.pdf

[2] فريد حموم، **الأمن الإنساني مدخل جديد للدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004)، ص68.

[*] راجع اكثر : Rapport de la bank mondia**l 1**86 **, sur « l**a **pauvreté et la faim la sécurité** Alimentaire dans les pays en développement (problème**)**

المستوى الثالث: حقه في غذاء ملائم متنوع ومقبول على المستوى الثقافي، الملاحظ أنه من هذه الهرمية ينبع الحق في إشباع الحاجات والذي ينبع بدوره من التنمية. [1]

4. الأمن البيئي:

متعلق بالبيئة ومتدهورات البيئة يوما عن يوم، بذلك تناقص الموارد الطبيعية الحيوية كالماء النظيف وكذا تناقص الغطاء النباتي بسبب قلة الغابات، تلوث الجو بسبب مخلفات المصانع ثم التطور نحو بروز توترات ناتجة عن عوامل مثل: الندرة في الموارد أو غيرها. [2]

كما أنه يمكن أن يتهدد عبر ثلاث عناصر متكاملة ومترابطة هي: التلوث البيئي، الإحتباس الحراري الاستغلال غير العقلاني للموارد.

5. الأمن السياسي:

هو تمكين المواطنين من حقوقهم المدنية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي مشاركتي قائم أساسا على احترام الحريات والحكم الرشيد كأحسن السبل لتمكين الفرد من التعبير عن حقوقه السياسية، كما يندرج ضمن الأمن السياسي الأمن القضائي إذ أن لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء العادل ومحاكمة عادلة في دولة قانونية هذه الأخيرة تعتبر شرط ضروري لتوفير الأمن الإنساني لأن أكبر تهديد للأمن السياسي يأتي من طرف الدولة ذاتها. [3]

كما أن الأمن السياسي يتم بحماية حقوق الإنسان الديمقراطية، الأمن السياسي يكون بتوفير ساحة سياسية مناسبة، أين يتمتع الفرد بكل حقوقه السياسية الفردية والجماعية والأمن السياسي يكون بتمكين هذا الفرد من حقوقه السياسية ومن الاستقرار في ظل حقوق الإنسان والديمقراطية [4].

6. الأمن الصحي:

يعرف الأمن الصحي بأنه تمكين الإنسان من العيش في بيئة تؤمنه من الأمراض، كما توفر له الحق في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها ونجد أن الحق في الصحة قد تم التأكيد عليه في التداوي وفي الاستشفاء وفي الوقاية منها ونجد أن الحق في الصحة قد تم التأكيد عليه في كل المواثيق الدولية

---

[1] درغوم أسماء، **المرجع السابق**، ص 79.

[2] فريد حموم ، **المرجع السابق**، ص 80.

[3] عبد الله عطوي، **المرجع السابق**، ص 38.

[4] **المرجع نفسه**، ص 38.

ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأنها تمس مباشرة حياة الفرد وبقاءه، ففي تقريرها السنوية لمنظمة الصحة العالمية نجد أن حوالي عشرون مليون شخص يموتون جراء انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

إن الإهمال الصحي أدى إلى موت الآلاف وبصورة أخطر الفئة المنتجة والمتمثلة في الشباب وخاصة في المناطق الفقيرة من العالم.

7- الأمن المجتمعي:

هو أحد المتغيرات الرئيسية في حقل الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة فمع التطور السريع لوسائل الاتصال والنقل والحركيات المتنامية للأفراد شرعية كانت أو غير شرعية ونشاطات الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي كل هذا أدى إلى حدوث تهديدات تمس الأمن المجتمعي.[1]

كما أنه يهدف إلى حماية الناس من تلاشي العلاقات التقليدية والقيم: ومن العنف الإثني من أخطار الممارسات والاعتداءات، كما يهدف لبقاء الثقافات ويندرج فيه كل من: الأمن الاجتماعي والثقافي

فمن خلال هذه المتغيرات وهذه الأبعاد فالإشارة كانت إلى وجود تفاوت في الفرص الاقتصادية، تدهور بيئي متدرج، إرهاب دولي وغيرها من الأخطار.

وفي الأخير فإن ما اصطلح عليه مفهوم الأمن الإنساني هو البحث عن توفير شروط التنمية المستدامة و الوسائل الوقائية لتحقيق أو للوصول إلى أمن إنساني[2].

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 47.

[2] خديجة عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني**، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، جانفي 2006، ص ص 11-13.

جدول (01): يوضح متغيرات الأمن الإنساني[1]: Les variables de la sécurité Humaine

المتغيرات	بيئية(حياة)رأس المال الإيكولوجي	اقتصاد(ثروات) رأس المال الاقتصادي	مجتمع (دعم رأس المال الاجتماعي)	سياسة(سلطة ونظام حكم) رأس المال السياسي	ثقافة(معرفة رأس المال الثقافي)
النتائج:	– استمرارية – كارثة	– رفاهية. – فقر	_عدالة. –لا مساواة	– مسلم. –عنف	–حكمة. –أمية.
العولمة:	– عالم من الإنجازات المتكاملة.	–مظاهر سلبية للعولمةوالمنافسة. – لا مساواة أكثر.	– لاجئين مهاجرين نزوح اكتظاظ المدن	– شكل الحكم أنظمة عالمية تعاون / نزاع	– هويات. – قيم.
اللجوء إلى القوة:	– الإرهاب	– أزمة مالية إرهاب الكتروني تبييض رؤوس الأموال	– قطبية لا تحكم تمرد أمن المواطنين	– ألغام أرضية.أطفال جنود أسلحة خفيفة نزع سلاح تقليدي	– رفض وحروب دينية صدام بين الهويات المحلية والهويات الوطنية أو العالمية

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة:

مصطلح الدولة الفاشلة يعتبر من المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه بين المفكرين والباحثين بهذا الموضوع،لذلك سنتطرق في هذا المبحث للجانب التاريخي لظهور هذه المقاربة و كذا معالمها و أسبابها.

أولا: ظهور مقاربة الدولة الفاشلة:

[1] درغوم اسماء، **المرجع السابق**، ص 85.

-ظهر مفهوم الدولة الفاشلة بشكل واضح بعد نهاية الحرب الباردة مع سلسلة التدخلات لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، والتي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة، حيث حصلت أهم التدخلات في زامبيا سنة **1991، السلفادور 1991، أنغولا 1991، كمبوديا 1991، الصومال 1993، يوغوسلافيا 1993.** [1]

-استخدم مفهوم الدولة الفاشلة بشكل أكاديمي لأول مرة سنة **1993** في مقال نشره كل من **جيلارد هيلمان وستيفن راشد في مجلة السياسة الخارجية**، إذ أشار الباحثان الى الدول الضعيفة التي أصبحت عاجزة على تحمل مسؤولياتها تجاه مواطنيها، كذا مسؤولياتها كعضو في الجماعة الأولية. [2] كما يعتبر الاهتمام الأكاديمي بمقاربة الدولة الفاشلة غير جديد، فقد جاء نتيجة لدراسات أكاديمية للدول الضعيفة والتي بدأت منذ الستينات من القرن الماضي[3].

ثانيا: تعريفها:

يعرفها روبرت روتربرغ بأنها "**تقدم كميات قليلة من السلع السياسية التي توجه لقلة من المجتمع، فهي دولة ذات حكومة هشة لم تعد قادرة على أداء المهام الأساسية للدولة الوطنية في العالم المعاصر**".

بمعنى هي الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية على أراضيها.و بشكل عام الدولة الفاشلة تعرف على أنها:

دولة فاقدة للسيطرة على حدودها، وغير قادرة على توفير الرفاهية لمواطنيها كما تتميز بدرجة متزايدة من العنف السياسي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

ثالثا: معالم وأسباب فشل الدولة:

أ-معالم الفشل:

يمكن تحديد معالم الفشل وفقا لمستويين:مستوى داخلي ومستوى خارجي:

---

[1] سميرة شرايطية، "**تأثيرات الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص54.

[2] مريم براهيمي،"**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية ، (جامعة: الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص14.

[3] -سميرة شرايطية، **المرجع السابق**، ص16.

فعلى المستوى الداخلي تتركز أهمها في غياب دور الدولة وتطبيق القانون، أو عدم السيطرة أو غياب الحكم، حيث تشترك كل من الصومال وجمهورية الكونغو الديموقراطية ليبيريا وسيراليون في هذه النقطة. [1] اذ لا يمكن أن تقوم الدولة بفرض النظام والقانون على سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية، لكنها تكون في الغالب متخصصة قانونيا على السلطة المركزية ولا تمثلها في هذه المناطق بالشكل المطلوب[2]، أما على المستوى الخارجي:[3]

هناك خاصيتين بالنسبة لهذه النقطة الأولى تكمن في خاصية الانتشار، أو بأحرى وجود موجة لاجئين في الدول المجاورة، مثل الوضع في **ليبيريا وسيراليون في منتصف السبعينات**،في حين تكمن الخاصية الثانية في عدم قدرة الدولة في الدخول في علاقات دولية عادية وتمثيل نفسها في المجتمع الدولي، كما يصعب على المنضمات الدولية والدول تحديد الجهة الواجب التعامل معها بالنسبة للدولة الفاشلة.

ب- أسباب الفشل:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى إعتبار الدولة فاشلة أهمها:

1-الأسباب الاقتصادية: يعتبر الصنف الاقتصادي من أهم ضعف وفشل الدول كون بناء مؤسسات البلاد وإيجاد استقرار فيها يتطلب تحسين مستوى المعيشة وتقليل نسب البطالة، من خلال تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة يتضح أن هناك مشاكل اقتصادية كبيرة تصل الى توقع كوارث إنسانية ومجاعة في افريقيا.

2-الأسباب الاجتماعية: أن التنوع الإثني والثقافي في ظل غياب ثقافة قبول الآخر والتعامل معه، كما يشير **باري بوزان** BARRY BUZEN إلى أنه إضافة الى هذا التنوع وسبب ضعف الدول الأفريقية، أصبحت جماعات صغيرة كذا عائلات تتجمع لخدمة مصلحها الخاصة، مشكلة بذلك جماعات إثنية.

---

[1] مريم براهمي، **المرجع السابق**، ص19.

[2] ظريف شاكر،"**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات**"، رسالة ماجيستيرفي العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010), ص66.

[3] مريم براهمي، **المرجع السابق**، ص19.

3-الأسباب التاريخية والسياسية: يشرح **باري بوزان** أسباب تغير الدول الأفريقية في مسارات البناء التي دخلتها منذ الاستقلال، مرجعا أهم الأسباب التي تركت أثارا عميقة على المجتمعات الأفريقية إضافة الى التنوع الاجتماعي،

أما عن التقارير: فقد خلص التقرير السنوي الأول (العام 2005) الذي ساهم في اعداده كل من: **صندوق دعم السلام** the fund for peace ، **ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية** foreign policy حول الدولة الفاشلة، الا أن هناك حوالي ثلاثين من سكان العالم يعيشون في دول غير مستقرة تحمل مخاطر الانهيار أو قريبة منه، فقد حصى هذا التقرير الى أنه حوالي ستون دولة من دول العالم تم تصنيفها تراتبيا تحمل علامات عدم الاستقرار وتعد الأقرب لأن تكون دولة فاشلة وذلك بالاعتماد على مقياس يتضمن **اثنا عشر مؤشر**[1].

وقام تقرير **2013** (وهو التقرير التاسع) بوضع دليل يشمل **178 دولة** بعد جمع البيانات وتحليلها، حيث يأخذ كل مؤشر عشر نقاط ليكون مجموع النقاط هي الأكثر تعرض لخطر الفشل، ويقسم التقرير هذا الدليل الى أربعة فئات[2]:

-**الفئة الأولى:** وهي فعلا **في مرحلة الخطر** وأطلق عليها الدول المستنزفة وشملت: 35 دولة أبرزها: **الصومال، الكونغو الديموقراطية، السودان، جنوب السودان.**

-**الفئة الثانية:** وهي دول: **خطر كامن** "منطقة حذر", وهي فئة الدول المنذرة بالخطر warning state وشملت **واحد وتسعون دولة,** ومن أبرزها: **موريتانيا(31) مصر(34), الكونغو(36), مالي(38),** روندا**(38), مالاوي(40), ليبيا(54), جيبوتي(68), الجزائر(73), تونس(83), المغرب(93).**

-**الفئة الثالثة:** وهي في إطار إحتمالية الخطر، أي في مرحلة متوسطية يمكن تسميتها **بحالة الترقب moderates states** , وهي فئة الدول المتوسطية وتشمل **ثمانية و ثلاثون دولة.**

---

[1] مريم ابراهمي،**المرجع السابق**، ص20.

[1] إبراهيم غالي، "دليل الدولة الفاشلة:الفوضى تهدد العالم"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 05-02- 2015.

الرابط: http: //www.aljazeera/ND/exers/DF592FC47-cc27-8CDB-BC31FAF93422.htm

-**الفئة الرابعة:** وهي في إطار الاستقرار أي في مرحلة جيدة ويمكن تسميتها بـ: **الحالة المستقرة**

. substanism.

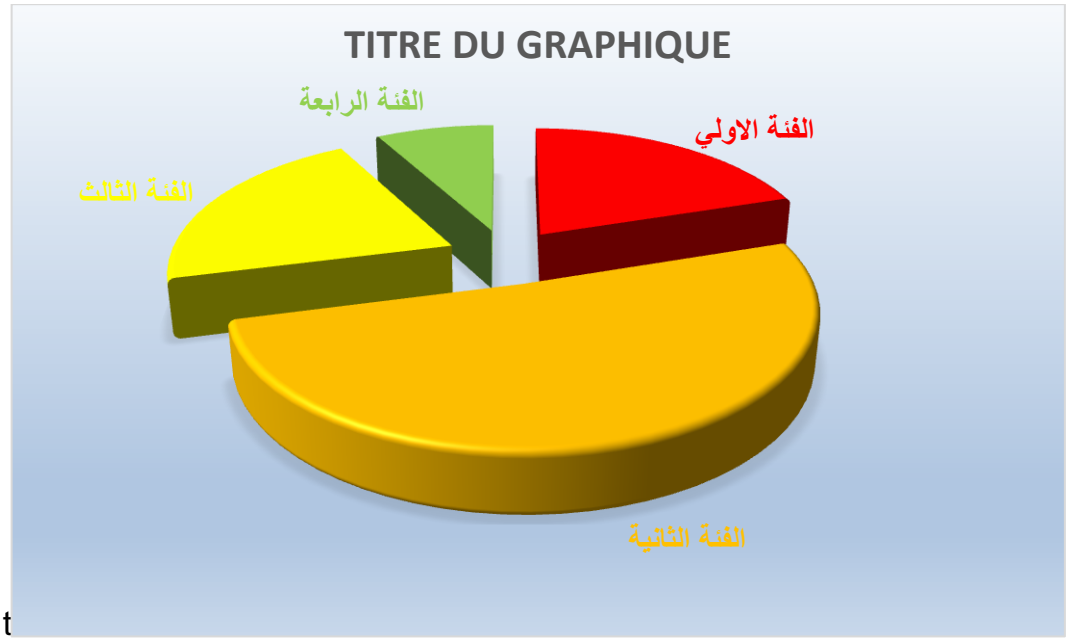

t

وكما سبق الذكر يبقى مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم المثيرة للجدل و التساؤلات و ذلك نظرا لعدم وجود تعريف متفق عليه بين الباحثين و المختصين في هذا الموضوع بالرغم من وجود محاولات كبيرة لفك الغموض عن هذا المفهوم.

خلاصة الفصل الأول:

وبناءا على هذا يمكن القول بأن مفهوم الأمن تجاوز البعد العسكري الكلاسيكي ليشمل أبعادا أوسع وأشمل بكثير، مما فرض على الدارسين والباحثين وحتى صناع القرار في العلاقات الدولية صياغة سياسات لمفهوم الأمن يتماشى مع التطورات الحاصلة، حيث إرتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم أخرى ذات بعد إجتماعي، بيئي نفسي، إنساني، هذا التوسع إرتبط مع التهديدات التي تعرضنا لها في فصلنا والتي لم يعد ميكانيزمها الأساسي الهاجس الأمني و إنما توسعت لأشكال أخرى مرتبطة بالفقر، الجوع، الأوبئة، والتي أصبحت تشكل خطرا على الأمن الإنساني داخل و بين الوحدات الدولية.

الفصل الثاني: منطقة الساحل الإفريقي-الأبعاد و المضامين-

باعتبار منطقة الساحل الافريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة، كما ان هاته المنطقة تحتل موقعا مهما في الساحة الدولية، ونظرا لانتشار التهديدات التي تمس بأمنه عبر كامل مستوياته الاقليمية والوطنية والدولية، فسنحاول في هذا المبحث ان نتطرق إلى أهم نقاطه الجغرافية متطرقين بذلك الى دراسة تاريخ المنطقة مبرزين بذلك اهميته والخصائص التي تميز هذه المنطقة مع إبراز أهم التهديدات عبر الدولاتية التي تتعرض لها هذه المنطقة.

المبحث الاول: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

تحظى منطقة الساحل الافريقي بأهمية واسعة وذلك من خلال الموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به، وهذا ما جعلها محل أطماع الدول الكبرى إلا أنها تواجه العديد من التهديدات عبر الدولاتية وهذا ما يقف عائقا أمام تحقيق أهدافها وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي:

قبل التعمق في جغرافية الساحل الافريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل على هذه المنطقة فالدلالات الاولى كانت تعنى بالشريط الصحراوي الذي يفصل افريقيا الجنوبية عن منطقة شمال افريقيا ثم تطور المفهوم الى ان اصبح يعبر عن ذلك القوس او الهلال الذي بدايته من: المحيط الاطلسي في الغرب الافريقي الى البحر الاحمر شرق السودان[1].

حيث تسمى منطقة الساحل* من الناحية الجغرافية بذلك الهلال الغير منتظم من غرب افريقيا الى شرقها، كما ان هناك من يعطيها تسميات أخرى.

ف:"**اندري برجو**" **Andre Bourgeot** "يرى منطقة الساحل بأنها عبارة عن صحراء ويشبهها بإقليم بدون حدود،كما يعرف أيضا الساحل الفريقي على انه : عبارة عن شريط يمتد خطه الأفقي من شمال عاصمة موريتانيا –نواقشوط –الى غاية البحر الاحمر مرورا بمنطقة اتبره السودانية ،في حين يمتد الخط السفلي من عاصمة السنغال –داكار–الى غاية البحر الاحمر [2]، حيث يضم داخل هذا الشريط دول نجد

---

[1] بشكيط خالد ، **المرجع السابق** ،ص5.

* تعني كلمة الساحل لغويا : الجانب من اليابسة المتصلة مباشرة بالبحر او المحاذي للبحر بمعنى الشاطئ ، أما تسمية الساحل الافريقي فقد جاءت نتيجة لتشبيه الصحراء الافريقية بالمحيط نظرا لشساعة المساحة التي تستغلها , استعمل المدونون العرب في العصور الوسطى لفظ الساحل الافريقي للدلالة على الشاطئ الجنوبي ,كما ان شساعة الساحل عملية تعريفه تختلف باختلاف المهتمين بالمنطقة , وكذا باختلاف معيار التقسيم وعلى هذا الاساس يمكن حصر التعريفات: جغرافيا :"معيار المناخ" منطقة الساحل الافريقي وتمتد من المحيط الاطلسي الى البحر الأحمر، توجد به اكبر صحراء في العالم حيث السافانا ويتميز بالمخاطر المناخية ،ومصادر الجفاف وانعدام الامن الغذائي المزمن هذه المنطقة تقل فيها الزراعة نتيجة الامطار وهو مالا يساعد على تطوير الزراعة.

سياسيا : يشير الى جميع البلدان في اجتماع اللجنة المشتركة التي تأسست بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل في عام 1971 وتشمل : السنغال –غامبيا –موريتانيا –بوركينا فاسو–مالي –التشاد التي أضيفت الى الراس الأخضر و غينيا ، و بالنظر الى الصحراء الزاحفة يمكن على الأرجح إضافة كل من: ليبيا–السودان–اثيوبيا–الصومال–كينيا.

[2] Andre bourgeot , **sahara de tout les enjeux** , la decouverte ; article disponible en ligne a l'adresse ON :http:// www.carin.info/reoue-herodote-2011-3-page 43 html

منها : موريتينيا ،مالي،النيجر،تشاد ،السودان ،واجزاء صغيرة من ايريتيريا واثيوبيا . يمتد هذا الشريط على طول يقدر ب : 5500 كيلو متر مربع وعرض : يتراوح ما بين 400و 500 كم مربع [1]، اما مساحته تقدر : 31.04 % من مساحة القارة وهو اكبر الاقاليم في القارة. (انظر الخريطة)

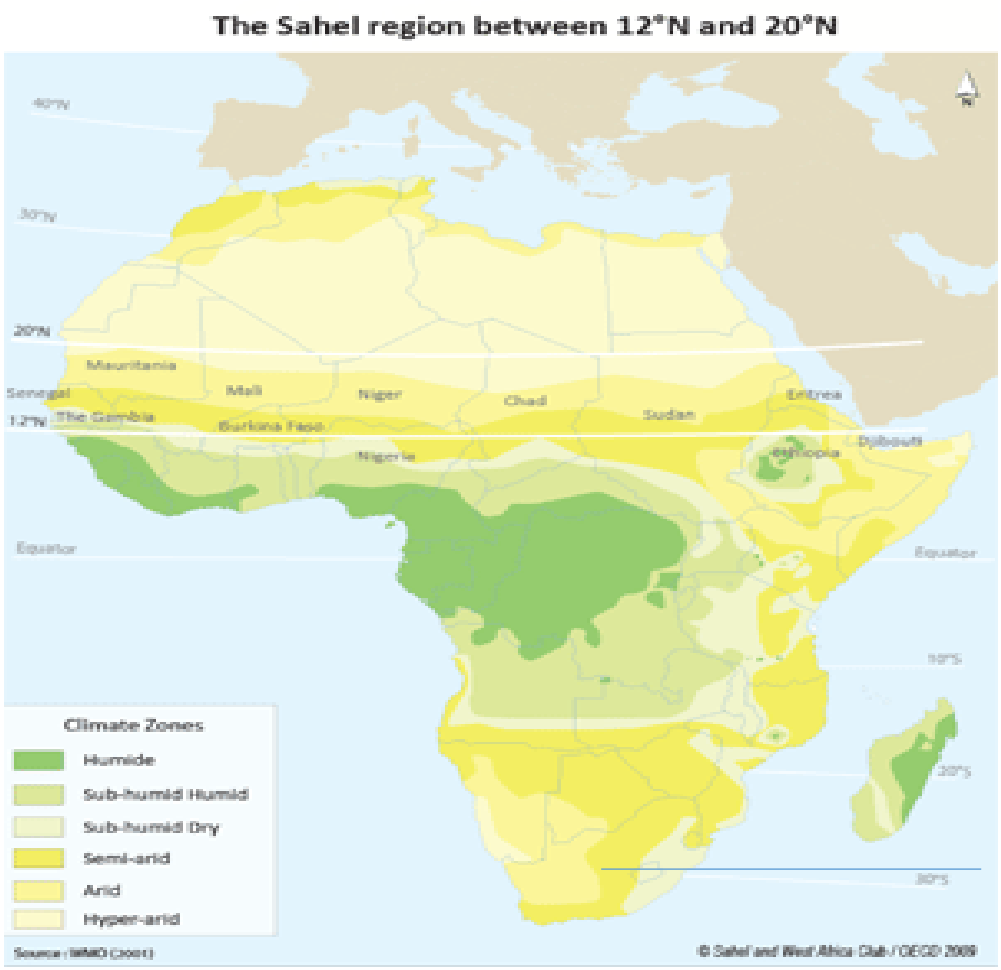

خريطة توضح حدود منطقة الساحل الافريقي وفقا للتعريف السابق.

و قد لعب المتغير المناخي دورا في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة اثنيا و عرقيا، وخزانا لبعض الموارد الباطنية والسطحية المتشابهة ،حيث رسمت هاته الاخيرة دورا مهما لجغرافية المنطقة بناءا على الموقع ،المناخ، الثروات الطبيعية ،سكان طبيعة الأرض، كمكونات أساسية لجيوبوليتيك المنطقة، كما اننا نجد ان منطقة الساحل الافريقي تغطي حوالي : 30 % من مساحة القارة الافريقية[2], ومن خلال ما تم عرضه يمكن القول بان

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 5.

[2] johannie caron Armand colin, "**défis sécuritaires transnationaux en Afrique"**, revue internationale et strategique ,n79 .p 20.

منطقة الساحل الافريقي هو ذلك القوس الممتد من: السودان الى موريتانيا و ترتكز فيه ثلاث دول محورية: التشاد – النيجر ومالي ومن خلال الخريطة أدناه نستنتج ما يلي:

أ/ دول العمق الساحلي: مالي ، النيجر، تشاد.

ب/ دول الحوض الساحلي: موريتانيا، جنوب السودان.

ج/ الدول الثانوية: تمس جغرافية منطقة الساحل الافريقي ونجد كل من: الجزائر، بوركينا فاسو، نيجيريا، ايريتيريا، السنغال، جزر الرأس الاخضر.

خريطة تصنيف دول الساحل الى ثلاث مستويات.

المطلب الثاني: الجذور التاريخية للصراع في منطقة الساحل .

إنه لمن المعلوم أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراعات الإثنية في إفريقيا ويعود السبب في ذلك إلى التقسيم غير المتوازن للعناصر و المكونات الإثنية في المنطقة في نهاية القرن 19 و النصف الأول من القرن 20 و قد كان هذا مقصودا لتكريس سياسة "**فرق تسد**"، و بعد إستقلال هذه الدول عملت على عدم المساس بالحدود التي ورثتها عن الإستعمار فوجدت نفسها أمام معضلة أمنية داخل دولها بل و تجاوزت هذه الحدود لتصبح المعضلة الأمنية تحمل طابعا دوليا، فدولة مالي تعاني صراعا داخليا ناتج عن رغبة متمردي الشمال في الإنفصال و حق تقرير المصير بعد إنهيار النظام القديم و هذا بعد إنهزام الجيش المالي على نحو مفاجيء و غير متوقع عندما حاول إخماد تمرد الشمال.

و بالتالي من هذا المنطلق نستنتج أن الإستعمار يعتبر من أقدم العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من خلال الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل "**الهوسا**" بين دولتي السودان وتشاد وأجزاء من النيجر، وقبائل "**التوارق**" بين مالي، النيجر، تشاد،

الجزائر، ليبيا، وموريتانيا،وقبائل "**التوبو**" و"**الفولاني**" حيث عمدت الحكومات الإستعمارية – الفرنسية والبريطانية – إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلائم مع المصالح الحيوية من خلال السياسة التى انتهجتها القوى الإستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل جماعات إثنية على أخرى[1].

ففي مالي كان الإستعمار الفرنسي يولي إهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وبجوار العاصمة "**تمبوكتو**"كقبائل "**الفولاني**"ذات الأغلبية العرقية ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة، كقبائل التوارق كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250مجموعة عرقية أهمها **اليوروبا** و **أبيو** و **الهوسا** و**الفولاني** أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد و النيجر ، التي أصبحت اليوم من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته التاريخية، ولا يمكن رده إلى سبب واحد واعتباره مرتبطا أو متعلقا بالخصوصية الإفريقية. و الواقع أن جذور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الإندماج بين قبائل المنطقة تاريخيا ، كما أبرزها الباحث "**جيرارد ديمونت**" **Gerard Demont** و كذلك العقيد والمختص في شؤون الأمن والنزاع " **دان هينك**" **Dan Hink**الذي يرى بأن الجذور التاريخية للصراع القائمة على التعقيدات الهوياتية والثقافات الإنسانية الغير المقبولة من طرف الآخر[2]، سواءا كانت بين الهويات الداخلية أو الخارجية **intra –inter conflict** .

و تجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت موجات من الحروب الأهلية والصراعات الإثنية ، فأول الموجات تمثلت في حركات التحرر ،وفي سنة1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الإستقلال في موريتانيا ،مالي ،النيجر و تشاد من المستعمر الفرنسي، و لكن بالعودة ثلاث سنوات من قبل الإستقلال ركزت فرنسا الإستعمارية جهودها في الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد و يخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت إسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (**OCRS**) التي

[1] Mapakatti Attata ,″ **L'Afrique Oriental et L'exploatation coloniale″** ,Revue françaised d'etudes politique africaine, N 87 , mars 1973 ,page 66.

[2] Colonel Dan Hink ,″**Conflict and conflict Resoulition in the sahel** ″, The Tuareg in surgency in mali , may1998,p 1.

تسمى خريطةفرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث "**إيفان جونشاي**" **Yvan Gonchay** الذي أقام دراسة ميدانية حول هذه المنظمة[1].

وكان تأسيس هذه الفكرة من أجل تطويق الثورة الجزائرية ومواصلة فرنسا تجاربها النووية في منطقة الجنوب الجزائري وبالضبط في منطقة "رقان" بأدرار، ولو أن الفكرة تحققت أنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض رفضا مطلقا من الدول المعنية– التي تنتمي إقليميا للصحراء الكبرى– خاصة من قبل الرئيس المالي **موديبو كايتا Keita Modibo** و الرئيس الموريتاني **مختار ولد داده Weldada Mokhtar** داعمين بدورهما ومساندين للثورة الجزائرية ، هذه الضغوط جعلت من الجنيرال **ديغول** يتخلى عن الفكرة حيث بقيت دول الساحل الإفريقي على حالها متشنجة العلاقات التي تمليها مجموعة من المصالح المرتبطة بشكل كبير بالمخالفات الإستعمارية وكثيرة الخلافات السياسية التي ما لبثت أن بدأت تنفجر، إضافة إلى أن هذه المعطيات السابقة كانت مدفوعة بفشل الأنظمة السياسية لدول المنطقة في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمعات المتواجدة في المنطقة .

فالتاريخ السياسي لدول المنطقة كان قائما على الإنقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية[2]، فكما أسلفنا الذكر سابقا يعود إستقلال هاته الدول لسنة 1960 ،ففي مالي قام الجيش بأول إنقلاب عسكري بزعامة "**موسى تراوري**" بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية وفي سنة 1974صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب شعب مالي الديمقراطي الإشتراكي القومي بزعامة صاحب الإنقلاب السيد تراوري إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي و بوركينافاسو بسبب الحدود الإستعمارية الموروثة ، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقتها مع الغرب انتهجت سياسات الإقتصاد الحر بينما راح نفود تراوري يضعف حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة1991 بحكومة إنتقالية وتم إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري وتم إعادة إنتخابه سنة 1997 حيث سار في النهج الإصلاحي ومحاربة الفساد إلى غاية سنة 2002 أين

[1] Yvan jonchay,″ **l'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S ″,** Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957, p 174 .

[2]Antonie Socpa, **Ethnicité et Etat Post Colonial en afrique**, research School CNWS, pays-bas :leiden university, P.Obox ,p188.

خلفه أمادو توماني توري الذي تم الإنقلاب عليه في 21مارس2012بعد 10 سنوات من تهميش الشمال وبالخصوص القبائل الطوارقية العربية [1].

وبالنسبة للجارة موريتانيا كانت قابعة تحت الحكم الإستعماري الفرنسي مند سنة 1902 إلى غاية نوفمبر 1960، أين تم الإعلان الرسمي عن إستقلال موريتانيا وتم إختيار محمد ولد داده رئيسا لهاته الدولة إلى غاية 1984بحيث لم تسلم هاته الدولة من الإنقلابات العسكرية أين إستولى على الحكم العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع سنة 1992 بعد إنتخابات رئاسية إلى غاية سنة 2003إلا أن الإنقلاب قد فشل ودخلت موريتانيا في دوامة من العنف واللاأمن إلى غاية سنة 2005أين تم حل البرلمان وإعادة إجراء إنتخابات تشريعية ومحلية بعد إنقلاب عسكري على الرئيس ولد الطايع ، وفي سنة 2007تم إجراء أول إنتخابات ديمقراطية رئاسية وتم إنتخاب سيدي ولد الشيخ عبد الله رئيسا للجمهورية الإسلامية الموريتانية وبذلك أصبح لموريتانيا أول رئيس مدني لكن هدا الإنجاز الديمقراطي لم يلبث إلا سنة واحدة وتم إعتقال الرئيس السابق ووزرائه، وفي سنة 2009فاز محمد ولد عبد العزيز في انتخابات رئاسية بالأغلبية الساحقة[2].

أما عن النيجر فكان تاريخ هاته الدولة حافلا في المجال السياسي مقارنة بدول الجوار ليس في الديمقراطية وبناء الدولة بل في الأزمات السياسية وقيام الجمهوريات فبعد إستقلال النيجر عن فرنسا سنة 1960 كانت قائمة تحت طائلة الحكم العسكري من سنة 1961أين إزدهرت الحياة السياسية وتم إنشاء الأحزاب والجمعيات، وفي سنة 1993تم إنتخاب ماهامان عثمان وهو مسلم من قبائل الهوسا رئيسا للجمهورية في أول انتخابات ديمقراطية حرة وتم الإعلان عن الجمهورية الثالثة النيجيرية وفي أواخر عام 1996 تم تعيين محمد أبو بكر رئيسا للجمهورية معلنين بذلك قيام الجمهورية الرابعة حيث تدهورت الأوضاع الإقتصادية والسياسية إلى غاية 1999أين تم إعلان مقتل إبراهيم باري من خلال الإنقلاب العسكري الذي قام به الرائد داوود مالام وانكي الذي قام بتأسيس مجلس الحكم العسكري معلنا بذلك قيام الجمهورية النيجرية الخامسة أين تم القيام بانتخابات رئاسية فاز خلالها الزعيم مامادو ماندي وتمت

[1] قلاع الضروس سمير ،"**المقاربةالجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"،رسالة ماجيستيرفي العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية،2013)، ص45.

[2] **المرجع نفسه**، ص 50.

الإطاحة بهذا الأخير في إنقلاب عسكري تزعمه العقيد "سالو جيتو"حيث تم بموجبه إعلان الجمهورية النيجرية السادسة بحله لجميع مؤسسات البلاد وهو الرئيس الحالي لدولة النيجر إلى يومنا هذا [1].

وفي تشاد التي استقلت في 1960 عانت هاته الدولة من الحروب الأهلية الطائفية والعرقية والإثنية، كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية والإقتصادية للتشاد، وكان الصراع السياسي قائما بين منظمة جبهة التحرير الوطنية التشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع التيارات السياسية والقبائل الهوسا والمور واللاكا و التوماك ذات الجنس الإفريقي التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية ، حيث شهدت التشاد مجموعة من الإعتقالات والاغتيالات السياسية أبرزها إغتيال الرئيس طمبلاي سنة 1957ولم تستقر الأوضاع السياسية والإقتصادية بالبلاد إلى غاية إنتخاب إدريس ديبي رئيسا للبلاد كما تصاعدت أعمال العنف بعد إكتشاف البترول سنة 2004. [2]

وصولا الى السودان التي عانت من أعنف حربين في إفريقيا، الأولى تتمثل في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان أين تأزم الوضع الإنساني في المنطقة حيث اعتبرت هاته الدولة بالنسبة للدارسين والباحثين بأنها دولة الأزمات السياسية والصراعات العرقية والثقافية والدينية ، كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الأحداث السياسية والمحطات التاريخية في السودان الحديث[3] .

وبعد هاته القراءة السياسية التاريخية لأنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي ينبغي الإشارة في هذا الإطار بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الإنقلابات العسكرية وقلة التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها فهناك عوامل سياسية واجتماعية ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات وما أفرزته القوى الإستعمارية التقليدية.

ودول الساحل تشترك بشكل كبير في هاته العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديانتي الإسلام والمسيحية والأديان المحلية المتعددة، كما كانت الإختلافات الإثنية القائمة على الروابط الإجتماعية الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "**غريس شيلز** "**Greetz Shills** "**والكر كونر** " **Walker**

---

[1] قلاع الضروس سمير، **المرجع السابق**، ص52.

[2] **المرجع نفسه**،ص55.

[3] **المرجع السابق**،ص56.

Commerفإن أساس النزاعات في المنطقة يعود للإختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم "[1].

وفي هذا السياق يمثل كتاب "**دانييل بوسنير**" **Daniel Posner**حول المؤسسات والسياسات الإثنية في إفريقيا بأن المجموعات الإثنية تساهم بشكل كبير في الإنقسامات السياسية[2]، كما أن النخب السياسية تلعب على ورقة الإثنية في تحقيق مصالحها كما هو في التشاد والنيجر ومالي والسودان خاصة، وهذا ماثمنه في الموقف "**ماورو وكيفر**" « **maorou wkiver** »لفكرة بوسنير حيث يقول بأن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون أثر في حالة التنوع الإثني ، بما يؤثر على الظواهر الأزماتية المرضية مثل تطور النزاع وتوسع نطاقه بين قبيلتين في الداخل إلى الخارج وتصبح حرب و إبادات جماعية التي تنجم عن التنوع الإثني الداخلي وانعكاساته على دول الجوار[3]، ومايتمثل من هذا التنوع من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذا الأساس (التمييز الإثني)كما حدث في مالي إضافة إلى العوامل الإقتصادية التي لعبت دورا بارزا في إشعال الحروب مثلما حدث في التشاد سنة 2004في مرحلة الإكتشافات النفطية و المناجم البترولية والتصارع عليها كان قائما على حدود هذه المناجم[4]،كل هذا أنتج تخلف إقتصادي وتنموي وتفاقم الديون من خلال تدني معدلات النمو الإقتصادي والمستويات العالية من الفقر، ونذكر هنا أن أزمة مالي الأخيرة كانت قائمة على هذا النحو إضافة إلى السياسات المركزية التابعة للولاءات في دولة النيجر .

إضافة إلى الطبيعة القاسية والكوارث الطبيعية المتمثلة خاصة في الجفاف وبالعودة لأزمة الجفاف التي ضربت المنطقة سنتي 1972و1973 نجدها قد غيرت تماما وجه الحياة السياسية والإقتصادية في الساحل الإفريقي، بمعنى أدت الأزمة لتفاقم الكوارث الإنسانية وإرتفاع نسبة اللاجئين وارتفاع معدلات الهجرة الغير الشرعية لدول إفريقيا الشمالية ومناطق مختلفة من القارة خاصة لدولتي غانا وأنغولا، ونزوح

[1]William Guiningham,"**Theoretical framework for Conflict Resoulition"** ,The university of Suk land ,1984, responsible en site électronique http:www.og guiningham – html_1074=cain /ulstac .uk ./conflict.

[2]Daniel Posner ,"**Institution and ethenic polities in Africa"** ,Cmbridege University press 2009, p1, on web site http://www. Cambridge .org.vs/catalogue.aspishpn _052154794.

[3] Beverly Crawford, Explaining **"cultural in Yugoslavia: institutional weakness, economic crisis and identity polities"** ,on web site : http://www.repostivies .ed/lib.org/cgiviewcentre strategies/research,pdf .

[4] أحمد إبراهيم محمود ، "**الحروب الأهلية في إفريقيا** "، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001)، ص 25.

أكثر من مليون لاجئ من منطقة دارفور إلى مناطق من شرق إفريقيا بعد حرب دامت أكثر من 20 سنة[1].

المطلب الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي .

إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرر إهتمامها بالساحل الإفريقي إنطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاظي عن البعد الجيواستراتيجي للساحل الإفريقي وما يشكل من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

وتبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير الذي هو قريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية فشريط أو خط الساحل يشكل محورا إستراتيجيا مهم في القارة الإفريقية ومن هنا يمكن الإعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للإهتمام الغربي بالساحل الإفريقي ،حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع إستراتيجي محادي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الأونة الأخيرة.

التماس المباشر للساحل الإفريقي	التماس الغير المباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي وشمال إفريقيا	الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
دول غرب قارة إفريقيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي
المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا	

جدول يبين مناطق التماس المباشر والغير المباشر للساحل الإفريقي

فبناءا على موقع الساحل الإفريقي نستخلص أن الساحل يحتل مكانة إستراتيجية بارزة ليس في إفريقيا فحسب، بل على المستوى الدولي كونه يعتبر جسر رابط بريا بين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي التي تعتبر بوابة قارة أسيا .فبناءا على الجدول السابق الذي يبين مناطق التماس المباشر والغير المباشر، نستخلص بأن المنظقة تتمتع بثروات طبيعية ومواد ضخمة لم تستثمر بشكل مثالي ولم يبدي سكان المنطقة إهتماما كبيرا بما يحويه الساحل الإفريقي من ثروة معدنية عالية الجودة كالذهب ، النحاس، اليورانيوم، الخامات، النفط والبترول والغاز.

[1] Henri Philipe, " **Guerre Africaines en perspective , la refondation autre d états en pleine desservi "** , cite 4 ,2005 Article disponible au http://cairn .info/revue/cities.2005 ,p63.html.date 25/12/2012.

1. النفط:

تمتلك دول الساحل الإفريقي إحتياطات نفطية كبيرة ، لذا أًصبحت في بؤرة الإهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتكية واستراتيجية واقتصادية متنامية ،فالساحل اليوم يطرح بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط ، الأمر الذي أدى بدوره إلى إحتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية بصفة عامة، الذي يتوقع له أن يأخد منحنى جديدا خلال السنوات المقبلة ،حيث أخد النفط في منطقة الساحل إضافة إلى بعض دول الجوار كنيجيريا،ليبيا،الجزائروغينيا بيساو[1]، خاصة لما نعلم أن إفريقيا كقارة تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، كما تعتبرالدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط إذ بلغ إنتاجها 3ملايين برميل يوميا عام 2008، إضافة إلى الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر بمخزون إحتياطي مؤكد مقدر ب 12مليار ومئتي مليون برميل ، وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى "**فيليب لوبيز**" **Phelipe Lopes**بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محورا تنافسا كبيرا بين القوى الكبرى[2]، حيث تصل نسبة 70 % من نسبة الإحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول الأعضاءفي منظمة الدول المنتجة للنفط[3]**OPEC**"، كما أنها تستحوذ على 189تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز إضافة للبترول ، كما سعت نيجيريا لرفع مخزونها إلى 40مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا [4].

أما منطقة شمال إفريقيا فنجد دولتي ليبيا و الجزائر أعضاء في منظمة الأوبيك و في وسط إفريقيا التي تضم كل من تشاد والكونغو الديمقراطية اللتان يتميزا بترولهما بميزة وجودة عالية وحديث الإكتشاف، حيث

---

[1] أحمد مقرم النهدي ، "**موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي**"، مجلة قراءات إفريقية ، سبتمبر 2010، ص 47.

[2] Phelipe Lopez Sepile, **Géopolitique de pétrole**, traduction vers langue arabica Dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse,2006,Page135.

[3] خالد حنفي علي ، "**موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة**"، مجلة السياسة الدولية ، العدد145، أكتوبر 2003، ص207.

[4] كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس و أخرون ، ترجمة د عدنان عباس علي ،"**نهاية عصر البترول**" ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، 2004)،ص76.

بدأ في الإنتاج في جويلية 2002من حوض دوبا في الجنوب وبلغ الإنتاج 225ألف برميل حسب تقديرات سنة 2006[1].

فعند قيامنا مثلا بدراسة مسحية للثروات النفطية لدول منطقة الساحل الإفريقي نرى أن هاته الأخيرةتمثل محور تنافس دولي واستراتيجي بحكم الموارد الطبيعية والباطنية والغير المستغلة ونجد:

- **النيجر :**

تمتلك النيجر إحتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق أوجاديم شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة دجادو، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الإنتفاع بمنطقة أوجاديم حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية ستقوم بإنشاء الأبار، وقد تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت 200000برميل يوميا ، وتمتلك النيجر إحتياطات من النفط تقدر ب324مليون برميل تم الكشف عنها حديثا في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي تينيري وواحة بيلما إلا أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي تحت المستوى المطلوب كون هاته الدولة حديث الإنكشاف وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية كهانت أويل hant oil وشركات التنقيب والإكتشاف البترولي exon mobileو petronze إلى أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية نظرا للطبيعة الزراعية لسكان النيجر وتجدر الإشارة هنا بأن النفط والموارد النفطية مثلت عاملا مغذيا للصراع فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين القبائل.1

- **تشاد :**

تحول النفط في تشاد إلى مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن والمحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد جويلية 2003 من حوض دوبا doba في جنوب البلاد [2]، وفي سنة 2004 حقق التشاد67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200ألف برميل يوميا بالرغم من أنه يعتبرضعيفا مقارنة بنيجيريا إلا أنه رفع من مستوى الإقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية[3] حيث وقع البنك الدولي إتفاقا يلزم الحكومة التشادية بانفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم.

---

[1] نادية عبد الفتاح ، "**تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا**" ، (جامعة القاهرة : التقرير الإستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية ،2006)، ص 115.

[2] **مرجع سابق** ، ص 14.

[3] أنكلير بوراسون ، "**عائدات النفط التشادي**" ، رسالة عبر البريد الإلكتروني تم تلقيها من طرف الباحث، 22 ديسمبر 2014.

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإقامة موقع لها في المنطقة من أجل تأمين أنبوب تشاد الكاميرون الذي يضخ 250 ألف برميل من النفط يوميا، وتم تخصيص 65 مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري على مستوى خط مالي، النيجر ، تشاد ،موريتانيا من أجل حماية شركاتها البترولية [1]، وهو الأمر الذي تسعىواشنطن به لفرض الأمن في الشريط الإستراتيجيبين الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي[2]، إلا أنه أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب من التشاد إلى الكاميرون إلى إنتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة وتم منعهم للوصول إلى الخط خاصة شركتي إكسون موبيل وبيتروناس قد تخلت عن مسؤوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين كما رفضت "**إكسون موبيل**"**Exon Mobile**تعويض المزارعين وإعادة أراضيهم إليهم، إضافة إلى ذلك منعت بعض القرى من الحصول على بعض مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها [3].

●السودان:

تمتاز هاته الدولة بأنها منطقة غنية بالموارد الطبيعية ويعتبر البترول من أهم صادراتها ومن أهم أسباب الصراع بين الشمال والجنوب حيث تتركز هذه الثروة البترولية في مناطق النوير والدينكا، حيث بدأت عملية التنقيب عن النفط مع شركة شيفرون الأمريكية 1974، ثم أعقبها إتفاقيات مع شركات متعددة الجنسيات خاصة الفرنسية والكندية فمجمل إنتاج النفط في السودان إلى غاية سنة1998 في حدود 3 ملايين برميل وكانت أبرز حقولها حقل أبو جابرة وشارف وحقل "**عداريلو هجليغ**" ولكن بعد إنفصال الجنوب عن الشمال في 9 جويلية 2011تراجع نصيب السودان ، حيث كان الصراع على النفط من أبرز أسباب الإنفصال وبمساعدة أطراف دولية مباشرة و دخول قوى غير تقليدية و صاعدة ، فالسلطات الأمريكية وشركاتها البترولية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في الجنوب.

وتعد السودان من أهم الدول المنتجة للنفط قبل إنفصاله وحسب تقديرات وزارة الطاقة السودانية يبلغ إنتاج النفط5 ملايين برميل سنة 2007 ويبلغ الإحتياطي المثبت قرابة 2 مليار برميل سنة 2009قبل الإنفصال ، فخصائص النفط السوداني في الشمال والجنوب يتميز بقلة الموارد الكبريتية وهو من أفضل الخامات

---

[1] د عبد الملك عودة ، "**أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا**" ،الأهرام الإقتصادي،14جانفي،2006،جريدة الأهرام المصرية ،الإصدار المصري ،مصر.

[2] جورج ثروت فهمي ، "**أوروبا وإفريقيا إستراتيجية جديدة للتنافس**" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 163، جانفي 2006،ص 09.

[3] خالد حنفي علي ، "**الشركات العالمية ... لعبة الصراع و الموارد في إفريقيا**" ، مجلة السياسة ، العدد 169،جويلية 2007،ص 91.

في منطقة شرق إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط كما أن النفط السوداني يعتبر خام متوسط الكثافة ويقارب الخامات الخفيفة.

•موريتانيا :

أجمع أغلب المهتمين باقتصاد الدولة الموريتانية الحديثة على أن هذا البلد ذا موقع جيو إستراتيجي متميز برا وبحرا إذ يحتوي أصنافا من المواد المعدنية لا يمكن أن يخلو من الذهب الأسود خاصة بعد ظهور نتائج التنقيب ، حيث أكتشف أول بئر سنة2001 وهو بئر "**شنقيط**" باحتياط يصل إلى 120مليون برميل بمعدل طاقة إنتاجية يومية في حدود 75 ألف برميل يوميا ، وتشير التقديرات أن موريتانيا حاليا تندرج ضمن الدول الممتلكة للنفط المؤكد و المقدر ب 100مليون برميل ومصنفة 67عالميا حسب إحصائيات 2011.

2 . الثروات المعدنية والزراعية الأخرى :

أشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من إحتياطي الذهب واليورانيوم والفحم في الشريط الإستراتيجي للساحل الإفريقي، بدون إستثناء أي دولة سواءاكانت في الحزام أو المناطق المتاخمة للشريط بمعنى دول الجوار الساحلي ،فالنيجر يظل اليورانيوم فيه من أبرز الموارد الطبيعية التي تمتلكها حيث تتمتع بعائدات كبيرة عامي 1960و 1970 جراء التنقيب عن اليورانيوم خاصة بعد إكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة أرليت الشمالية أما فيما يخص الذهب فهي موجودة بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينافاسو ، حيث في سنة 2004 أعلن الرئيس تانجي عن إفتتاح منجم للذهب في مقاطعة تنز وقد مثلت هذه اللحظة بالتاريخية في تاريخ النيجر المعاصر باعتباره أول منجم للكشف عن الذهب إضافة للفحم العالي الجودة المتمركز في جنوب وغرب البلاد و بالتحديد في مدينة أجاديز كما تتوقع شركة ليبتاكو للتعدين عن إكتشافات للذهب والفحم في الستة سنوات المقبلة أي إلى غاية 2018. فإضافة لعائدات النفط في التشاد وموقعها الحيوي الذي تتوسطه إفريقيا الوسطى من الجنوب وشرقا إفريقيا الوسطى وشمال إفريقيا، أصبح هناك تنافس فرنسي وأمريكي للنفط والثروات المعدنية الأخرى خاصة في مجال التنقيب والحفر و البحث عن المناجم فهذا كان مند إستقلال التشاد سنة 1960[1]، كما شهدت هذه

[1]محمد البشير موسى ، "**التنافس الفرنسي الأمريكي على ثروات التشاد**" ، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم7: ديسمبر 2014 ، الرابط. http://www.almoslim.net/n_ode/84453

الدولة صراعات قبلية ودينية بين المسيحيين ذاتهم حول التموقع والتوزيع إضافة إلى الحروب الإثنية الأخرى بسبب إقصاء وتهميش بعض الإثنيات من خيرات هذا البلد.

فتشاد دولة أقل تصحرا من النيجر ومالي، فهي تتوفر على محاصيل هائلة في القطاع الزراعي كالسكر والزيوت إَضافة إلى المنتوجات الحيوانية والصناعات البيتروكيمياوية، وهناك تطور هائل في مجال الطاقة الكهربائية والشمسية.

أما موريتانيا فتمتاز بتنوع ثرواتها المعدنية من حديد ونحاس وفوسفات إلا أنه يبقى النشاط الزراعي من أهم النشاطات الإقتصادية إذ يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع حوالي 55% حسب تقديرات وإحصائيات 2010، وفي مالي يتجاوز نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي عن 75 بالمائة، كما ينتج أنواع عديدة من المنتوجات الزراعية والجلدية والحيوانية وصناعة النسيج والمواد الغذائية ،كما أن الحكومة حاولت أن تشجع الإستثمارات في هدا المجال خاصة في القطن الذي يعتبر المحصول الإقتصادي الأول للتصدير خاصة لدول غرب إفريقيا [1].

وفي الأخير يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي تعد من أغنى المناطق من حيث الثروات النفطية والمنجمية والزراعية بالرغم من المناخ الجاف والقاسي وقلة تساقط الأمطار بالرغم من وجود أنهار والتي تحتاج لإستراتيجيات من أجل تفعيلها خاصة أنهار النيجر ، السينيغال ،نهر النيل وروافده .

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي التي زادت من حدة التنافس الدولي والأجنبي عليها ، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفود حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة، ومن جهة أخرى تواجد القوات الفرنسية الخاصة ليس من أجل حماية رعاياها ولكن بغية حماية مصالحها الإستراتيجية كحماية مثلا شركة **أريفاAreva**مستثمرة في المجال الطاقوي في النيجر لإستغلال اليورانيوم وغيرها من الشركات إضافة إلى دولة ماليالتي تشير مجموعة من الدراسات بأنها دولة نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة لم تكتشف بعد كاليورانيوم ، النفط، الغاز وهي من بين أهم عناصر الجذب من طرف القوى الكبرى والهدف الأساسي هو التحكم في مصادر الطاقة.

المبحث الثاني: التهديدات عبر الدولاتية في الساحل الافريقي

ظهرت في منطقة الساحل الإفريقي بشكل حلقة أمنية غير عسكرية أو صلة ارتبطت بمشكلة الهجرة السرية، والمتاجرة بالبشر، وتهريب المخدرات والأسلحة، والارهاب العابر للقارات وفي أحيان كثيرة برز الارهاب الإسلاموي وهو ما يؤدي في الكثير من الاحيان لإنتشار هذه التهديدات. كل هذه الظواهر نطلق

[1] قلاع الضروس سمير، **المرجع السابق**، ص60.

عليها بالتهديدات اللاتمثالية او التهديدات العبر دولاتية لذا وفي هدا المبحث سوف نتطرق إلى أهم هذه التهديدات.

1/ المطلب الأول: الهجرة الغير شرعية:

تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع الى تعدد جوانب الظاهرة فادا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة WIKIPEDIA بأنها :أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان اقامتهم ليتنقلوا للعيش في مكان اخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أ و سفر[1].

فالهجرة غير شرعية تختلف مدلولاتها وتتشابك مظاهرها ومعاييرها فكل منطقة في العالم تحمل خصوصيات معينة في الهجرة الغير الشرعية وهذا من خلال منظور تريبالا TRIBALLA الذي يرى أن الهجرة تعني تلك الحركة من منطقة الى منطقة اخرى لغرض تحسين العيش أو الاستقرار الا أن الهجرة غير الشرعية تعتمد على شبكات سرية وهي عبارة عن عصابات تنطوي ضمن المنظمات الإجرامية ،تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج و توجيه المهاجر أو عدة مهاجرين و تنتشر هذه المنظمات المتخصصة في حركة الهجرة في المناطق التي تعيش أزمات سياسية و أمنية واقتصادية .

كما تعرف أيضا الهجرة الغير شرعية (السرية): المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدون بها والخاصة بدخول واقامة الأجانب، وهناك المهاجرون العابرون وهم الذين يتنقلون بصفة شرعية أو غير شرعية الى دولة تكون ممرا للانتقال الى دولة اخرى .[2]

أما قاموس ويبستر فيشير بدوره الى ثلاث معانى لكلمة الهجرة: الحركة من دولة أو مكان او محل الى آخر، المرور أو العبور الدوري من منطقة او مناخ لآخر بغرض البحث عن الطعام أو تغيير المكان او مستوى المعيشة.

ويلاحظ في هذا السياق أن مفهوم الهجرة باللغة الانجليزية يعني ثلاث معاني فالمعنى الأول من منظور الدولة المستقبلة THE RECIEVRING COUNTRIES حيث يطلق على مصطلح الهجرة التوطين IMMIGRATION فالهجرة بالنسبة للدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية اوغير شرعية ،مؤقتة أو دائمة ،ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية و بالتالي فالدول المستقبلة

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم ،"**الهجرة في اطار العلاقات الدولية**"، مجلة دراسات ، 28،2007، ص ص 23-24.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 23-24.

لا تهتم بالأسباب المؤدية للهجرة بقدر ما تهتم بالأهداف من الهجرة والمهاجرين، أما المعنى الثاني فالهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة the seding countries حيث يطلق على مفهوم الهجرة في هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح emigrtion وتعتبر أيضا مرادفة لمفهوم اللاجئين refugees فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التي تؤدي الى النزوح أو تدفق اللاجئين , أما المعنى الثالث و الأخير: هو الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل حيث يطلق على مصطلح الهجرة migration والذي يعني في هذه الحالة الهجرة التطوعية من مكان لآخر أو من بلد لآخر voluntary risplacement ويعتبر هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما في أدبيات اللغة الانجليزية[1]

وتظهر موجات الهجرة غير شرعية من خلال صورتين:[2]

-الأولى إقتصادية: الهدف منها تحقيق حياة أفضل ومن ثم عودة المهاجر الى بلده الام للاستقرار النهائي والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار.

-الثانية : فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الأم أي دون الرغبة في العودة ،وطبعا المهاجر في كلتا الصورتين مدفوع تحت اسباب معينة نحو ذلك .

-كما قد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية و الأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج ويلاحظ في هذا الشأن أن أوروبا كانت توفر الملجأ لكثير من الحركات المعارضة لأنظمة الحكم في بلدانها الأصلية، أما عن الأسباب الإقتصادية : هو إرتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة أما عن الأسباب الثقافية و الاجتماعية: كالإرتفاع في معدلات زيادة السكان ما أدى الى ارتفاع نسبة الشباب ،وطالما أن معدلات التنمية تتناسب مع الزيادة السكانية وبالتالي تصبح الهجرة خيارا للعديد منهم.[3]

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خيشم، **المرجع السابق**،24 -25.

[2] مغني زكريا ، "**التهديدات الأمنية في المتوسط**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة تلمسان، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص ص 83-86 .

[3] يمينة بعطيش، "**البعد الأمني في العلاقات الاوروميتوسطية**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، ، (جامعة تلمسان ،كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص ص83-85.

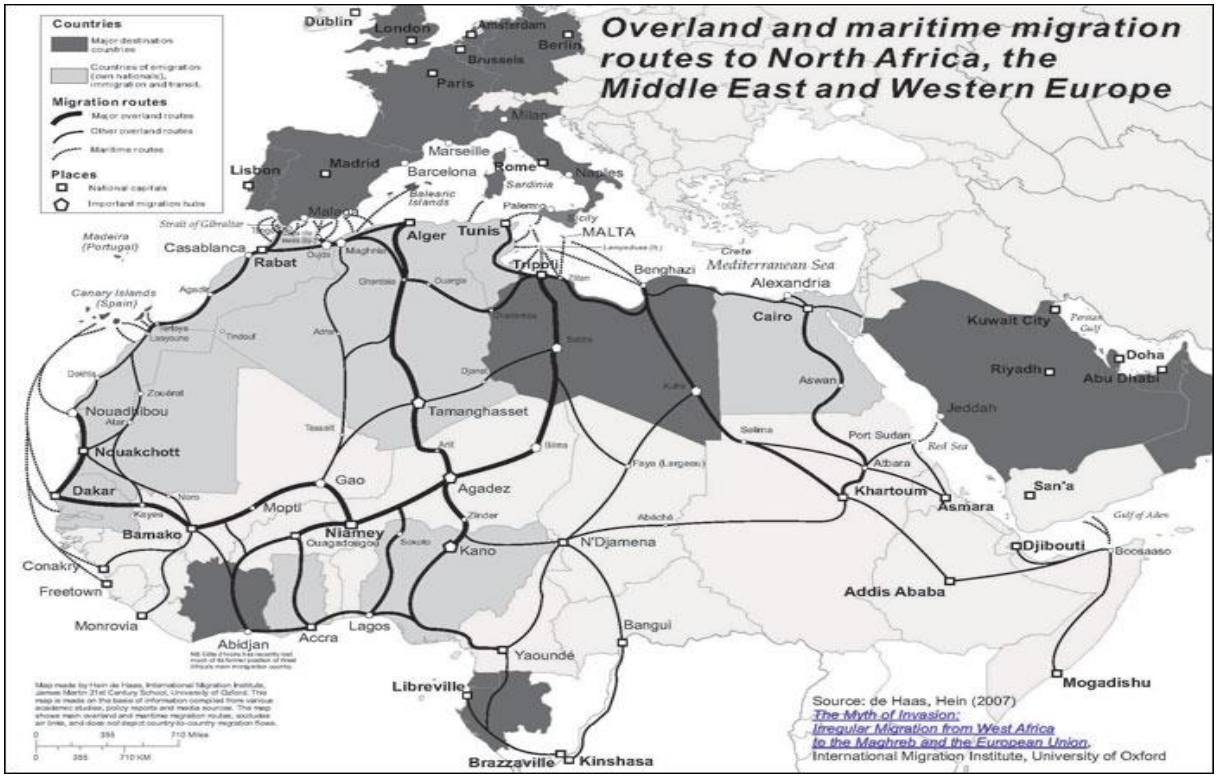

Source: Hein de haas. **The mayth of invasion irregular migration from west Africa to the Maghreb and the European union** (oxford:IMI research report, October 2007), p17

من خلال تحليل الخريطة ودراسة بلدانها يمكن الخروج بعدة مسببات للهجرة الغير الشرعية من بلد لأخر ومن وقت لآخر لكنها تبقى محصورة في الأسباب التالية:

-أسباب متعلقة بالنزاعات وانعدام الأمن فالبلدان التي تشهد حالة من النزاعات و تدهور الأوضاع الأمنية غالبا ما تعرف هجرة و نزوح أمواج كبيرة من السكان بحثا عن الأمن على غرار التشاد، السودان نيجريا، الصومال، ساحل العاج كما أن الدول المحيطة بالساحل تشهد نزاعات مثل روندا، ليبريا، الكونغو ما يؤدي إلى موجات هجرة تصل الى الساحل الإفريقي فاوروبا.[1]

-أسباب اقتصادية: دفع بطء النمو وإرتفاع نسبة البطالة والفقر بالسكان للهجرة بحثا عن ظروف اقتصادية أحسن وأجور أكبر فأغلب بلدان المنطقة التي تشهد حالات للهجرة غير الشرعية هي بلدان فقيرة وتحتل المراتب الأخيرة حسب دليل التنمية البشرية.[2]

[1] تقرير التنمية البشرية 2009، **التغلب على الحواجز :قابلية التنقل البشري و التنمية**، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ص ص 62-63.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 64-65.

بالإضافة الى ما يسميه "**غالتونغ** "**GALTONG** "بالعنف البنيوي في الفوارق الإقتصادية والإجتماعية والتبعية بين العالم المتقدم المتخلف، وهو ما انعكس على المجتمعات في دول الساحل الذين يحاولون الوصول إلى ما يسمى – بالحلم الغربي – وبالتالي فهو منتوج لتبعية الجنوب للشمال والنظام الاقتصادي القائم على هيمنة الشمال على الجنوب.

–ضغط العامل المناخي: ممثلا في الجفاف و التصحر الذي ضرب الساحل الإفريقي و لفترات متتالية نظرا للتحولات المناخية التي تشهدها المنطقة وخاصة في بداية التسعينيات أين انخفضت نسبة التساقط بـ 20% فإذا سلمنا بالتقارير التي تؤكد على قطاع الزراعة يشغل 60 % من اليد العاملة ويساهم ب 60 % من الدخل الإجمالي فالفضاء الجغرافي للساحل بسكانه مهدد بالتصحر و اللامن الغذائي[1]، هذا وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 24000 شخص افريقي يعبر سنويا الى أوروبا ومنذ 1990 حتى سنة 2000 يمكن تلمس ارتفاع في أمواج المهاجرين الأفارقة السريين ،حيث تنوع هؤلاء بين أربعون جنسية مختلفة سنة 2005 وحسب تقديرات رسمية للسلطات الجزائرية قد تم ايقاف أكثر من 6000 مهاجر سري بين سنتي 2003و 2006، وفي سنة 2004 حسب تقدير منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حاول أكثر من 35000 شخص إفريقي من الصحراء الكبرى العبور نحو أوروبا.[2]

المطلب الثاني :الإرهاب

الإرهاب الدولي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم وتتضح خطورة الظاهرة هذه في عدد ضحايا الإرهاب من قتلى و معاقبين و مشردين و كذلك في الخسائر المادية التي تلحق بوسائل الاتصال و البيانات والمؤسسات وغيرها وفي كل ما يمكن أن تمتد إليه سبل الإرهاب الحديثة مادام التخطيط الإرهابي كامنا بصدد أصحابه أو بدمائهم أو حتى في نواياهم ومن هنا نتطرق الى هذه الظاهرة بالشرح و التحليل.

الإرهاب الدولي: فهو مسألة معقدة نظرا لصعوبة توحيد الأراء حول مفهوم واحد[3].

وعلى الرغم من وجود اثني عشر اتفاقية دولية حول الإرهاب، فإن المجتمع الدولي لم يتوصل بعد الى تعريف محدد لمفهوم الإرهاب الذي تدور حوله كل الاتفاقيات والقرارات.

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص90.

[2] **نفس المرجع**، ص 85.

[3] اسماعيل الغزال ،"**الإرهاب والقانون الدولي** "،الطبعة الأولى، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1990) ، ص9.

-التعريف اللغوي للإرهاب: اتت كلمة رهبة من كلمة لاتينية هي **TERROR** وبعد أن ضربت الكلمة في جذورها في لغات المجموعة اللاتينية، انتقلت فيما بعد الى لغات أوروبية أخرى ويعود أصل كلمة الإرهاب الى فترة الثورة الفرنسية، وترتبط بما يسمى حكم الإرهاب والذي رأى فيه **Robsbir** ورفقائه عنوانا للفضيلة[1].

وقد أورد الدكتور عبد العزيز مخيمر عبد الهادي في كتابه "الارهاب الدولي " بعض التعريفات اللغوية لكلمة الارهاب منها:ما ورد في القاموس الفرنسي LA ROUSSE الذي يعرف الإرهاب بأنه «مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة».

أما في قاموس اللغة "**روبير**ROBERT" فيعرف الإرهاب بأنه "الإستخدام المنظم لوسائل إستثنائية للعنف من اجل تحقيق هدف سياسي."[2].

و هناك عدة أسباب لظاهرة الإرهاب الدولي منها ما هو سياسي و آخر إجتماعي بالإضافة للأسباب الإقتصادية .

فمن الاسباب السياسية الحصول على حق تقرير المصير، مقاومة الاحتلال او تنبيه الرأي العام الى مشكلة سياسية، بالإضافة الى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية، حيث اصبح العالم بفعل التطور التكنولوجي قرية صغيرة بتأثر الحضارات ببعضها[3].

والاثر الاكبر هو العولمة الاقتصادية والتي هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي على ان هذا التطور لم يكن طبيعيا انما فرضته مؤسسات تدعي الدولية وفي حقيقتها اهداف لدول بعينها كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

بالإضافة الى اسباب اقتصادية اخرى كالفقر الذي قد لا يكون سببا مباشرا للإرهاب لكن عدم المساواة والتمييز ضد الفقراء، وعدم اتاحة الفرص للأقليات وللمهاجرين ،هي التي قد تكون بؤرا للإرهاب ،والعولمة كذلك التي سببت الارهاب بفتح الحدود بين الدول, حيث اصبح من الصعوبة بمكان مراقبتها وانها ايضا ادت الى اشكالات الهوية[4],فظاهرة الارهاب من اهم التهديدات الجديدة خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي الذي انتشر بصفة خاصة ومثيرة للتساؤل بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية في

---

[1] مغني زكريا ,**المرجع السابق**، ص 91.

[2] محمد فتحي عيد ،"**الإجرام المعاصر**"، (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2007)، ص ص137-138.

[3] **المرجع السابق**، ص 160.

[4] عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بية ، "**الإرهاب التشخيص والحلول**"، الطبعة الأولى ، (الرياض ، شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، 2007)، ص 42.

11 سبتمبر 2001 ،كما لم يحصل هذا المفهوم على اتفاق نهائي بين كل دول العالم ذلك انه صحيح بتأرجح بين الايديولوجيات والمصالح ايضا خضوعه لتكيفات مصلحية غير ثابتة ,لذلك فان مفهوم الارهاب خضع لنفس التذبذب في تحديد المعنى الدقيق له ،فهذه الظاهرة اتفقت بشأنها مختلف المحافل العالمية و المجموعات الاقليمية كالأمم المتحدة و الاتحاد الاوروبي و الجامعة العربية على أنها تشكل تهديدا أو تحديا كبيرا للمجتمع الدولي[1].

خريطة تبين الدول التي شملتها مبادرتي، عموم الساحل PSI ومكافحة الارهاب عبر الصحراء TSCTI

Source : TSCTI and PSI area work . upload.wikimedia.org/…/250px-Mapa_GSPC.svg.png

وبناء عليه نستطيع أن نستنتج أن ظاهرة الإرهاب بطبيعتها تشكل تهديد أمني للمستويات والأبعاد التالية:

-للفرد: أمن انساني.

-للمجتمع: أمن مجتمعي.

للإقتصاد: أمن اقتصادي.

-للسياسة: أمن الدولة.

المطلب الثالث: تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة

[1] مغني زكرياء، **المرجع السابق**، ص95.

تشكل ظاهرة انتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية لا يكاد يخلو مجتمع انساني من أثارها فحسب منظمة الامم المتحدة لسنة 2000 فان تجارة المخدرات تمثل نسبة 80 من التجارة العالمية وعلاج المدمنين سنويا يقدر ب 120 مليار دولار.

وقد أشارت في ذلك منظمة الامم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات أن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلل للغاية مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي فمهربوا المخدرات يستعملون افريقيا كمناطق للعبور و ذلك بجلب المخدرات من امريكا اللاتينية و توزيعها نحو أوروبا مرورا بمناطق افريقيا الغربية و الوسطى و الشمالية[1].

أما عن الدول الاوروبية التي تتم عليها عمليات تصدير المخدرات من القارة الامريكية مرورا بدول من غرب أفريقيا فهي بالتحديد في: اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، فرنسا، هولندا.

و بما أن دراستنا تركز على منطقة الساحل الافريقي فبالفعل هذه الدول تشهد تنامي خطير لظاهرة تجارة المخدرات و التي تعرف نموا و تفاقما سريعا خاصة بعد تحول المنطقة الى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل:الهروين، االكوكايين، الكراك ،من أمريكا اللاتينية الى غرب افريقيا ثم الساحل الافريقي والمغرب العربي في أوروبا.[2]

و كل هاته السموم التي مصدرها:أمريكا اللاتينية و دولة المغرب فقد حولت الساحل الافريقي الى منطقة عبور و الطريق المركزي للتهريب هو:موريتانيا، تشاد، دارفور، ويتم تأمينها باستعمال القوة المسلحة من طرف الارهابيين حيث يهرب ما لا يقل عن 50 طن من الهروين سنويا من أمريكا اللاتينية نحو دول الساحل .[3]

ان ما يجعل الساحل الافريقي منطقة عبور للمخدرات مع امكانية تحولها الى الاستهلاك هو قربها من منطقتين:

-الاولى:تعتبر مصدر انتاج وهي دولة المغرب التي تجني من ايرادات تجارة المخدرات ما قيمته ثلاثة عشر مليار دولار سنويا أي أنها تعادل مرتين مداخيلها من السياحة بالاضافة الى تساهلها مع المهربين والتوجه لدول الساحل لتوزيع منتوجه بعد تشديد المراقبة على منافذ مروره الى أوروبا.

---

[1] بشكيط خالد ، **المرجع السابق**، ص 93.

[2] **المرجع السابق**، ص 91.

[3] الياس بوكرع، "**الساحل منطقة عبور الإرهاب والجرائم المتعددة**"، جريدة الشعب، عدد 15، أكتوبر، 2010، ص 05.

–الثانية:هو دول غرب افريقيا التي تمثل محطة انزال و توزيع ،و التي لا تخضع سواحلها للمراقبة نظرا لنقص الامكانيات لذلك و في هذا الاطار نجد أن الصحراء الموريتانية و المالية أصبحتا مضمار النزول لطائرات صغيرة الحجم محملة بأطنان من الكوكايين. [1]

خريطة تهريب الكوكايين في منطقة الساحل الافريقي:

Source:http//clinton4.nara.gov/WH/EOP/NSC/html/documents/pub45270/736502 Gif Retrieved on 15/02/2009

بالاضافة الى هذا،فدول الساحل الإفريقي لا تستطيع مراقبة حدودها الشاسعة كما أنها دول فاشلة ونسب الفقرفيها مرتفعة، وغياب فرص العمل والصراعات الداخلية والعجز الدولاتي وهي عوامل اللإستقرار ما يجعلها هدفا مثاليا لممارسة هذه التجارة غير الشرعية.

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 94.

و بالعودة للحديث عن العوامل التي ساعدت على انتشار التهديدات الامنية لتجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي نستعرض الأسباب التالية:

-القرب الجغرافي بين قارة افريقيا و أوروبا و هو نفس العامل الذي يفهم من خلاله أيضا تهديد الهجرة غير الشرعية.

-طبيعة التكوين الجغرافي للمنطقة (زرع وتهريب) فهنالك أراضي زراعية غير مراقبة تتم فيها عمليات زرع الماريخوانا.

-ضعف الدولة والغياب المادي.

-معدلات الفقر المرتفعة وعجز الميزان التجاري للدول الإفريقية بصور عامة.

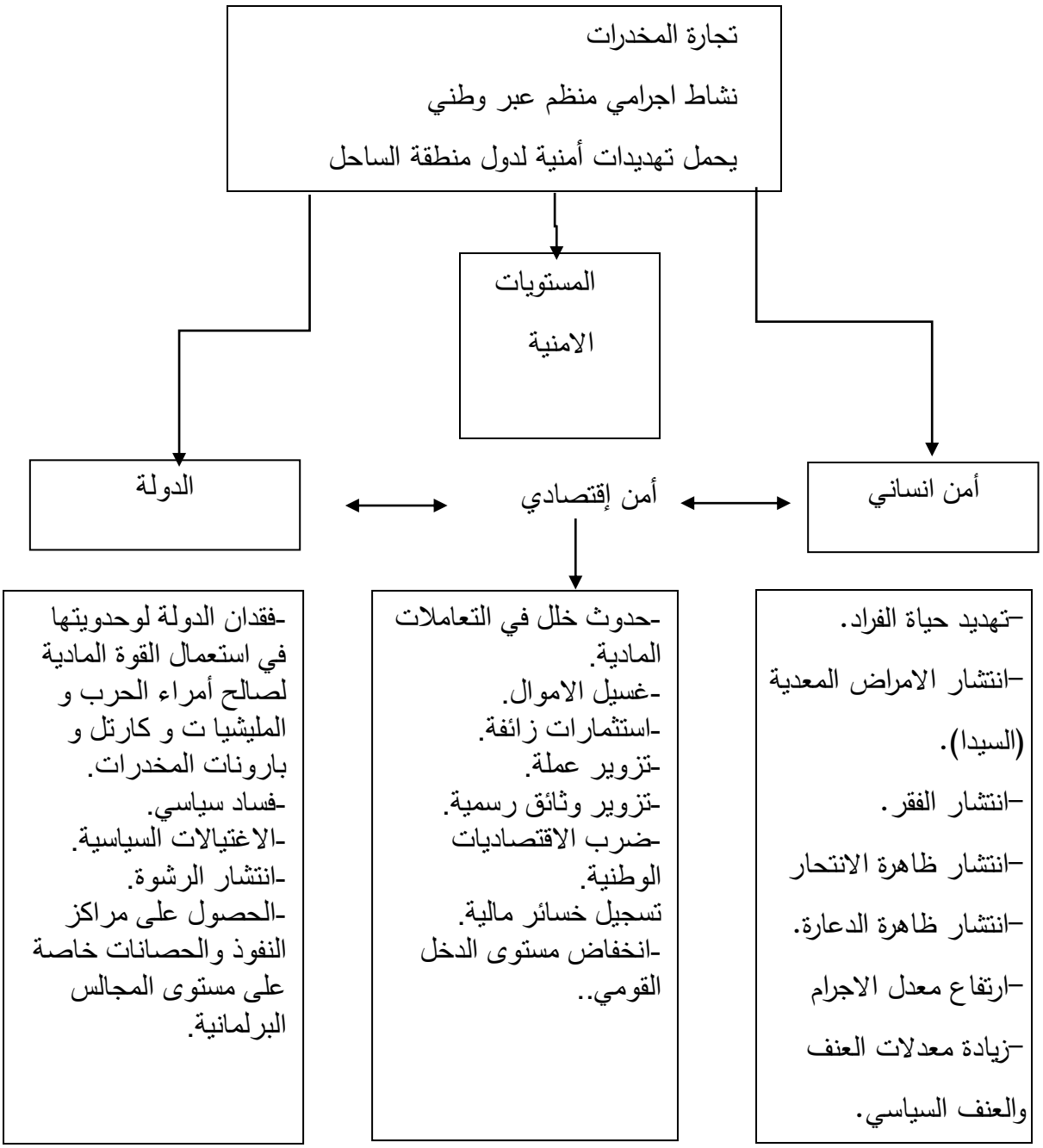
تجارة المخدرات
نشاط اجرامي منظم عبر وطني
يحمل تهديدات أمنية لدول منطقة الساحل
المستويات
الامنية
الدولة
أمن إقتصادي
أمن انساني
-فقدان الدولة لوحدويتها في استعمال القوة المادية لصالح أمراء الحرب و المليشيا ت و كارتل و بارونات المخدرات.
-فساد سياسي.
-الاغتيالات السياسية.
-انتشار الرشوة.
-الحصول على مراكز النفوذ والحصانات خاصة على مستوى المجالس البرلمانية.
-حدوث خلل في التعاملات المادية.
-غسيل الاموال.
-استثمارات زائفة.
-تزوير عملة.
-تزوير وثائق رسمية.
-ضرب الاقتصاديات الوطنية.
تسجيل خسائر مالية.
-انخفاض مستوى الدخل القومي..
-تهديد حياة الفراد.
-انتشار الامراض المعدية (السيدا).
-انتشار الفقر.
-انتشار ظاهرة الانتحار
-انتشار ظاهرة الدعارة.
-ارتفاع معدل الاجرام
-زيادة معدلات العنف والعنف السياسي.

خلاصة الفصل الثاني:

وبناءا على هذا يمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم المناطق في العالم مما جعلها تحتل صدارة إهتمامات الباحثين والمختصين في حقل الدراسات الإستراتيجية نظرا للثروات التي تتمتع بها هذا من جانب، ومن جانب آخر بالرغم من الأهمية التي تتسم بها إلا أن هناك فواعل بنيوية وتهديدات عبر دولاتية تهدد أمن دول هذه المنطقة كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، تجارة الأسلحة والمخدرات.

الفصل الثالث: التهديدات الصامتة في الساحل الإفريقي-التحدي و الطموح-

إن إنتشار التهديدات الصامتة في الساحل الإفريقي تتصاعد بشكل مستمر مما أثر على الحياة الإنسانية بشكل مباشر الأمر الذي إستدعى ذلك الى وضع آليات للتعامل مع هذه التهديدات في المنطقة، وخاصة أن هذه الأخيرة تتجاوز إطار الدولة ولذا وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى أهم التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي وأهم آليات التعامل معها مع أهم التداعيات المنجرة عنها في المنطقة.

المبحث الأول: التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي

إن إنتشار التهديدات الصامتة في الساحل الإفريقي تتصاعد بشكل مستمر مما أثر على الحياة الإنسانية بشكل مباشر الأمر الذي إستدعى ذلك الى وضع آليات للتعامل مع هذه التهديدات في المنطقة وخاصة أن هذه الأخيرة تتجاوز إطار الدولة ولذا وفي هذا الفصل سوف نتطرق الى أهم التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي وأهم آليات التعامل معها مع أهم التداعيات المنجرة عنها في الساحل الافريقي.

المطلب الأول: الفقر

احتلت ظاهرة الفقر مكانة بارزة في منطقة الساحل، وكانت أغلب اهتمامات الباحثين معرفة المشاكل المترتبة عن ظاهرة الفقر، فهو ليس ظاهرة تجارب في جيل واحد إنما هي ظاهرة عميقة الجذور في كل المجتمع وهو مصدر لجميع الأزمات التي يعاني منها أفراد المجتمع، لذا وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى أهم بلدان الساحل الافريقي التي تعاني من هذه الظاهرة:

1. **تشاد:** تعتبر التشاد من دول الساحل التي تعاني من ظاهرة الفقر و تعود أسباب انتشار الفقر في تشاد إلى مجموعة من العوامل السياسية والبنيوية والبيئية والبشرية، بل المناخية أيضاً.

وقد وصل معدّل الفقر بين السكان إلى نحو 64%، يعيشون تحت خط الفقر بأقل من دولارين في اليوم، ولكن هناك بعض التقديرات تشير إلى تحسّن الناتج المحلي الإجمالي بعد الشروع في تنفيذ خط أنابيب نقل البترول والبدء في تصديره[1]؛ حيث قُدّر معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 بـ 31% مقارنة بـ 9,7% في عام 2003م.

ووفقاً لتقرير الدراسات التي قام بها المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والديمغرافية خلال فترتي 1995 – 1996، و 2002 – 2003، فإن الفقر ما زال منتشراً في تشاد، بل ازداد قليلاً من 175,127 فرنك سيفا عام 1994م إلى 92,345 فرنك سيفا عام 2003م، وبهذا انتقلت النسبة من 43% في عام 1994م إلى 55% في عام 2003م، وهي أعلى نسبة للفقر في دول السيماك؛ إذ إن

[1] هاجر مزغيج، " **الوضع الأمني في الساحل الافريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009) ، ص45.

20% من الفقراء يعيشون بأقل مما يعادل 150 فرنك سيفا يوميا، بينما ينفق 20% من السكان 1,105 فرنك سيفا في المتوسط اليومي[1].

ينتشر الفقر بصورة أساسية في المناطق الريفية، وقد كان إجمالي نصيب الريف عام 2003م 87% من مجموع الفقر المنتشر على النطاق الوطني، ومتوسط الفارق بين الفقر وخط الفقر يبلغ نسبة 21% وعلاوة على ذلك يعيش نحو 36% من السكان وثلثا الفقراء في حالة من الفقر المدقع (أي دون خط الفقر)، ويشير تحليل إنفاق الأسر المعيشي إلى أن هذا الإنفاق يولي الأولوية إلى الغذاء بنسبة 61,7% من الإنفاق[2]

كما أظهرت الدراسة أن البلاد تعاني الأمراض المستوطنة، مثل: الملاريا، والكوليرا، ومرض الإيدز الذي يحصد كلّ عام آلاف الشباب، هذا فضلا عن أسباب أخرى تتعلق بسوء الإدارة، وضعف الإنتاجية الزراعية، وتدهور النظام التعليمي والصحي، وهروب رؤوس الأموال، وهجرة العقول والكفاءات.

وتظهر علاقة قوية بين مستوى المعيشة والفقر وبين المناطق الزراعية من جهة أخرى؛ ووفقا لدراسة قام بها «برامج الأغذية العالمي»[3]، أظهرت الدراسة أن المناطق الساحلية من البلاد وجزءا من المناطق السودانية، (وخصوصا قيرا وسلامات) تتسم بالتقلّبات والتغيّرات المناخية ونقص تنوع الإنتاج والتدهور الشديد في الموارد الإنتاجية التي لا تكفل مستوى منتظما من الإنتاج أو الدخل للأسر, وتتسم أيضا بشدة الأزمات الغذائية وتواترها؛ حيث تؤكّد بعض الدراسات التي أجريت في هذه المناطق تعدد أوجه الضعف الذي تتسم به الأسر التي تعيش في هذه المناطق من الافتقار إلى مياه الشرب، وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، لضعف البنى الأساسية كالمستشفيات والمدارس.

كما توجد في البلاد علاقة ترابطية وثيقة بين الفقر وسوء الحالة الصحية؛ وتبعا لذلك يمكن اعتبار كل منهما سببا للآخر ونتيجة له في آنٍ واحد، ولا يعني ذلك أنه يمكن تحسين الأوضاع الصحية بمجرد زيادة الدخل؛ فعلى سبيل المثال ارتفع الناتج القومي الإجمالي للبلاد نتيجة لاستخراج البترول وزيادة الاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذا لم يؤدّ إلى تحوّل إيجابي في الوضع الصحي العام.

---

[1] هاجر مزغيج،**المرجع السابق**، ص 48.

[2] **المرجع نفسه**، ص 50.

[3] أحمد عكايشية، "**الوضع الأمني في الساحل الافريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص 25.

وفي السنوات الأخيرة، وعلى الرغم مما يعتري الصورة المسبقة عن أوضاع الفقر في تشاد من سلبيات فإن جانباً لا يُستهان به من هذه الصورة يُعد مبشّراً بالخير؛ حيث تبيّن بعض التقارير[1] أن هناك تقدماً قد طرأ على صعيد البنية التحتية من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، من المستشفيات والمدارس وحفر الآبار، وتنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق النمو، والحدّ من الفقر، وتحديد ما ينبغي أن تكون عليه المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها هذه الاستراتيجيات للحدّ من الفقر[2].

ويتطلب تحقيق النمو والحدّ من الفقر تحقيق مستوى أفضل من الحكم الرشيد، يؤدي حتماً إلى تحسين فرص تنفيذ السياسات المتعلقة بالتنمية والحدّ من الفقر بشكل أفضل، ويؤمن بأهمية الدور الرقابي للبرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات المحلية، كما يتطلب ضرورة توافر سياسات اقتصادية كلية راسخة تكفل استقرار معقول للأسعار، وتوافر سياسات جيدة للإنفاق العام، وتحسين مناخ الاستثمار عن طريق إزالة العقبات الإدارية، وتشكيل قطاع مالي ومصرفي أكثر كفاءة، وتحسين القدرة على ممارسة التجارة وإعطاء اهتمام أكبر بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لخلق فرص العمل.[3]

كما أن مسؤولية الدولة الاجتماعية لا تقتصر على تقديم الخدمات الأساسية، ولكنها تمتد إلى حماية المواطنين من التكلفة المالية؛ لذلك فإن التمويل العادل يمثّل أحد أهم عناصر تلك المسؤولية، ويعني التمويل العادل في الأنظمة الصحية والتعليمية أن المخاطر التي تواجهها الأسرة التشادية نتيجة لتكاليف النظام الاجتماعي توزّع حسب القدرة على الدفع، وليس حسب توزيع المرض أو الجهل، أي نظام عادل يشمل جميع أفراد المجتمع التشادي بغضّ النظر عن دخلهم أو انتمائهم الاجتماعي والطبقي؛ حيث إن مستوى الإنفاق لا يعكس بالضرورة المزايا التي يتم جنيها من تلك الخدمات؛ فقد تنفق البلد الكثير من الأموال على قطاع الصحة والتعليم ويظل العائد أقل كثيراً من المطلوب، وقد لا تتناسب المزايا مع التكاليف على الرغم من أن الخدمات الصحية غير مكلفة أساساً[4].

وتتمثل أهم خصائص الفقر في تشاد في نقص الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والخدمات الأساسية الأخرى كالتعليم، والمياه الصالحة للشرب، والتغذية؛ لذلك فإن الفقراء يواجهون مشكلات صحية أدت بهم إلى الخروج بصورة مؤقتة أو دائمة من سوق العمل (الزراعة، والرعي)؛ حيث أدى ذلك إلى

---

[1] هاجر مزغيج، **المرجع السابق**، ص62.

[2] **المرجع نفسه**، ص63

[3] أحمد عكايشية، **المرجع السابق**، ص73.

[4] **المرجع نفسه**، ص75.

حدوث تراجع إضافي في دخولهم، ومع تناقص دخلهم نتيجة لسوء حالتهم الصحية قلّت فرص حصولهم على الخدمات العامة كالصحة والتعليم؛ وبذلك تكتمل الدائرة المفرغة للعلاقة بين الفقر وسوء الحالة الصحية.[1]

وبعبارة أخرى؛ قد يطول أمد تراجع الدخل القابل للتصرف لدى الأسر الفقيرة نتيجة لعدم القدرة على الحصول على الخدمات الصحية، والتي يُحتمل أن تشهد بدورها تدهوراً سريعاً جرّاء انحسار الدخل القومي الإجمالي نتيجة لتراجع أداء اليد العاملة بسبب سوء أحوالها الصحية.

وهذا الأمر أدى بدوره إلى التوسع الحضري السريع[2] والعشوائي في العاصمة أنجمينا وبعض المدن الكبرى بالبلاد، مثل مندو وأبشة ومنقو سار؛ الأمر الذي هدّد بدوره أوضاع الصحة العامة، وزاد من التأثيرات السلبية للأمراض المعدية،كما اشارت الاحصائيات سنة 2014 أن نسبة الفقراء في تشاد 80% على الرغم من حقول النفط، كما أن هذا البلد يدخل في قائمة 10 دول الأفقر في العالم.

السودان:

أعلنت الأمم المتحدة الأربعاء في 2014/07/16 أن 50% من السودانيين يعيشون تحت خط الفقر وهو ما يعادل 15 مليون سوداني، وتحتضن العاصمة الخرطوم أكثر من رُبع فقراء البلاد في ظل ظروف معيشية توصف بالصعبة جراء ارتفاع الأسعار وتراجع الدعم الحكومي والمساعدات.

وذكر مراسل الجزيرة بالسودان الطاهر المرضي أن 70% من السودانيين يعانون من صعوبات في الحصول على حاجياتهم الأساسية مثل الماء والغذاء والتعليم والعلاج، وتشير أحدث الإحصائيات إلى أن الخدمات الصحية لا تغطي سوى 40% من السودانيين[3].

---

[1] هاجر مزغيج، **المرجع السابق**، ص80.

[2] عبد الله بخيت صالح ،"**الموقع الجغرافي الداخلي لتشاد وأثره على التطور الاقتصادي والسياسي، دراسة تطبيقية على الجغرافيا السياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الانسانية، كلية التربية والعلوم الإنسانية،(جامعة إفريقيا العالمية :كلية التربية و العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية،2008)،ص25.

[3] مروى أبو سالم، **الوضع الاجتماعي في السودان**، الموقع الشخصي للباحث ،تم تصفح الموقع يوم 15-04-2015، الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/7/16/

وقال خبراء إن دائرة الفقر اتسعت بشكل كبير بالآونة الأخيرة بسبب تدهور الاقتصاد وارتفاع الأسعار مع انخفاض القدرة الشرائية للجنيه السوداني، وقد بلغ عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية ملحة بالسودان سبعة ملايين شخص، وقالت الأمم المتحدة إن قيمة ما تحتاجه المنظمات الإغاثية بالسودان تبلغ 982 مليون دولار توجه بصفة عاجلة إلى 6.9 ملايين نسمة، أي خُمس إجمالي السكان.[1]

وتعود أسباب إرتفاع عدد المحتاجين إلى تفاقم الصراع في إقليم دارفور، وتدفق اللاجئين من دولة جنوب السودان التي تعيش اضطرابات، فضلا عن أزمة غذاء حادة يشهدها السودان. قد بلغت أعمال العنف ذروتها هذا العام في إقليم دارفور ما أدى إلى نزوح قرابة ثلاثمائة ألف شخص بين آخر فيفري ومنتصف أفريل الماضي، ويضاف هؤلاء إلى وجود 2.2 مليون شخص يعيشون في مخيمات النزوح منذ بدء الأزمة قبل 11 سنة.

وأدى النزاع المسلح المستمر في الجارة جنوب السودان بين القوات الحكومية والمتمردين التابعين لرياك مشار النائب السابق لرئيس البلاد إلى تدفق 85 ألف شخص إلى الحدود بين البلدين. [2]

على الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة لمحاربة مشكلة الفقر –التي يعاني منها ملايين السودانيين– عبر كثير من برامج التنمية التي ما يزال بعضها في طور التشكل، لا زالت ظاهرة الفقر بازدياد حتى باتت المشكلة تؤرق المجتمع السوداني بأسره.

وفي وقت يتحدث فيه المسؤولون بالسودان عن نجاح بعض الخطط في السيطرة على زيادة رقعة الفقراء بالبلاد، تأتي النتائج –حسب مراقبين– غير مطمئنة على الأقل في الوقت الراهن. [3]

و قد رجعت أسباب إرتفاع معدلات الفقر في البلاد إلى النزاعات طويلة الأمد وإنحياز سياسات التنمية للمناطق الحضرية، بجانب الديون والعقوبات الاقتصادية، ورهنت إنخفاض نسبة الفقر بالسودان بتطبيق الحكم الرشيد ودمج النازحين وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل وتمكين القطاع الزراعي من النمو[4].

---

[1] مروى أبو سالم، **المرجع السابق**،ص3.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، **المرجع السابق**، ص18.

[3] هاجر مزغيج، **المرجع السابق**، ص92.

[4] عماد عبدالهادي الخرطوم، **تزايد حدة الفقر بالسودان** ،الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع ، يوم: 02 مارس 2015.الرابط: http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/

المطلب الثاني: الجوع والجفاف

عانت دول الساحل الافريقي من شبح الجفاف والمجاعة في مطلع سبعينات القرن الرابع ومنذ ذلك الحين بدأت هاته التهديدات تقع في افريقيا بصورة متكررة وعلى نطاق واسع وبوطأة أشد حتى بداية القرن الحالي، ولذا وفي هذا المطلب سوف نتطرق الى هذه التهديدات في دول الساحل الافريقي:

النيجر:

الجفاف في النيجر مجدداً

فقد المحصول في النيجر نجم عن موجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي مجدداً وتسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في وقت كانت تنخفض فيه الأسعار عادة.

كانت معدلات سوء التغذية مرتفعة حتى قبل الأزمة، حيث بلغت 20 في المائة من المعدل العالمي لسوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن الثانية في العام الماضي. فقد أدى عدم انتظام هطول الأمطار وتفشي الآفات إلى هلاك المحاصيل في الوسط والغرب، وبلغ العجز في الحبوب أكثر من 500 ألف طن. كما أن الأسعار بالنسبة لجميع الحبوب أعلى بكثير من المتوسط الموسمي على مدى السنوات الخمس الماضية[1].

و بدأ برنامج الأغذية العالمي عملية إغاثة عاجلة لدعم 6 مليون شخص على مدار الأربعة أشهر القادمة، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال الصغار. وسوف يتسلم حوالي 35 في المائة من السكان الذين يتلقون المساعدات، دفعات نقدية. وقد تلقى أكثر من 600 ألف شخص بالفعل الدعم من خلال برامج الغذاء مقابل الأصول والنقود مقابل العمل[2].

---

1 أمين عبد السلام، "**الفقر و الجوع في الساحل**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم 14 أفريل2015 .الرابط: http//ar.wfp.org/stories/22632

2 **المرجع نفسه**.

الرجال تركوا خلفهم النساء والأطفال

المصدر: نقلا عن: http://ar.wfp.org/photos/gallery/20593

بتاريخ: 2015/03/25 على الساعة 20:01

تبين الصورة:الرجال في جميع أنحاء النيجر بدءوا في الهجرة إلى البلدان المجاورة مثل نيجيريا بحثا عن عمل تاركين وراءهم قرى بأكملها من النساء والأطفال والمسنين.

يواجه الفقراء الجوعى – سواء صغار المزارعين أو الرعاة – مشكلة نفاد المدخرات وعدم وجود أي فرصة لتكاثر قطعان الماشية. وللتصدي لهذا الوضع، وسع برنامج الأغذية العالمي نطاق عملياته لتوفير المساعدات الغذائية إلى ما يقرب من 4 ملايين شخص في النيجر، في حين تساعد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حوالي 160 ألف من اللاجئين الذين فروا من الصراع في مالي إلى الدول المجاورة. نحن نعمل معاً بالتعاون مع حكومة النيجر وكذلك المجتمع الإنساني بأكمله لتقديم الدعم اللازم في حالات الطوارئ وفي الوقت نفسه نقوم بتنفيذ أنشطة من شأنها بناء القدرة على مواجهة أفضل لتأثير الصدمات في المستقبل[1].

- تعرب المفوضية عن امتنانها لحكومة النيجر للإبقاء على حدودها مفتوحة وعلى استضافة اللاجئين الماليين. وقد قامت المفوضية بنقل اللاجئين من المناطق الحدودية المضطربة إلى مواقع أو مخيمات اللاجئين الأخرى داخل الحدود، لكنها تتخوف من أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في مالي، وتدفق أعداد أخرى من اللاجئين، سوف يمثل عبئاً إضافياً على الدول المجاورة مثل النيجر وبوركينا فاسو وموريتانيا.

[1] أمين عبد السلام، **المرجع السابق**.

موريتانيا:

الوضع :أدى هطول الأمطار في مناطق متباعدة إلى انخفاض رقعة مراعى المواشي وانخفاض المحاصيل. كما ساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية أيضاً في تدهور الوضع. ويعاني حوالي 25 في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي (حوالي 700000 نسمة). وتعد مناطق الشرق والجنوب الأكثر تضرراً في البلاد. في عام 2011، كان المحصول أقل بنسبة 34 في المائة من المتوسط على مدار 5 سنوات[1].

نالت نواكشوط من برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة تبرعات عينية مكونة من 3270 طناً من الأرز و60 طناً من الزيوت النباتية، وتبلغ قيمتها ما يقرب من 5 ملايين دولار أمريكي، مقدمة من مكتب الغذاء من أجل السلام التابع للولايات المتحدة، وذلك لتقديم الغذاء للماليين الذين يتخذون من موريتانيا ملجأ لهم.

سيسمح هذا التبرع لبرنامج الأغذية العالمي بتقديم مساعدات من الأرز لحوالي 70 ألف لاجئ لمدة ما يقرب من أربعة أشهر ونصف خلال موسمي الأمطار والجفاف، وسوف يغطي احتياجات اللاجئين من الزيوت النباتية لمدة شهر. ويتلقى كل لاجئ حصة غذائية تتكون من الأرز، والبقول، والزيت، والسكر والملح، و"الحبوب عالية القيمة" (مزيج مقوى من الذرة وفول الصويا).[2]

ومع اقتراب موسم الجفاف قال **آلان كورديل**، المدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي في موريتانيا: "نحن ممتنون للغاية للاهتمام الذي أبدته الولايات المتحدة في الاستجابة للطلب العاجل للحصول على الدعم تخفيفاً لمعاناة اللاجئين ومعالجة الوضع الهش للمجتمعات المضيفة في المنطقة. و أضاف: "ونحن على أعتاب ذروة أزمة الأمن الغذائي و"موسم الجفاف" في شهري جوان/جويلية، تكافح الأسر المتضررة من أجل تلبية احتياجاتها الغذائية وذلك في انتظار موسم الحصاد القادم، ومن المقرر أن تساعد المنحة السخية لمكتب الغذاء من أجل السلام على سد العجز المتزايد الذي يعاني منه برنامج الأغذية العالمي في الحصول على الحبوب وتوزيعها، التي تمثل جزءاً من الحصص الغذائية الكاملة التي يقدمها البرنامج، وتلبي تلك المنحة الاحتياجات الغذائية للاجئين، وتخفف العبء الملقى على عاتق المجتمعات المضيفة في المنطقة. ويلبي التبرع أيضاً الحاجة إلى تخزين السلع الغذائية قبل بداية موسم الأمطار في شهر

[1] أمين عبد السلام، **المرجع السابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

جوان الذي سيشكل عقبة إضافية أمام نقل السلع الغذائية إلى المنطقة المتضررة. ويقع مخيمي باسيكونو ومبيرا في أقصى جنوب شرق البلاد حيث تؤدي ظروف المناخ القاسية، والبنية التحتية السيئة للطرق، والعزلة إلى عرقلة الوصول إلى المنطقة. ويمكن أن تستغرق المسافة التي عادة يتم قطعها في خمس ساعات حوالي شهر خلال موسم الأمطار[1].

في 13 ماي 2012، تلقى برنامج الأغذية العالمي شحنة من الأرز في ميناء نواكشوط، وتُرسل مباشرة إلى مخيم باسيكونو ليتم تخزينها مسبقا لتوزيعها على السكان اللاجئين الذين استقروا في مخيم مبيرا. وهناك شحنة من الزيت النباتي في الطريق، وسوف يتم إرسالها أيضا مباشرة إلى المستودعات في باسيكونو عند وصولها.

أجبرت التوترات المستمرة في شمال مالي عشرات الآلاف من الماليين على الفرار من منازلهم واللجوء إلي موريتانيا. وقد استضافت موريتانيا أكثر من 61 ألف لاجئ من مالي، وهذا العدد في تزايد مستمر بمعدل 300 شخص يوميا تقريبا. وتستضيف موريتانيا أكبر عدد من اللاجئين من الدول التي تأثرت بالأزمة، بما في ذلك النيجر، وبوركينا فاسو[2].

جاء نزوح هؤلاء السكان في سياق معاناة منطقة الساحل الأفريقي بشكل عام، وموريتانيا على وجه الخصوص، من أزمة غذائية. وأظهر مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي واللجنة الموريتانية للأمن الغذائي في ديسمبر 2011 أن منطقة الحوض الشرقي، حيث يقع مخيم مبيرا، هي الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي بسبب الأزمة الحالية (هناك 37 في المائة أو 120 ألف شخص متضررين).

الولايات المتحدة هي أحد أكبر الجهات المانحة لعمليات برنامج الأغذية العالمي في موريتانيا. وبالإضافة إلى هذا التبرع، تم تقديم أكثر من 2.8 مليون دولار أمريكي لأنشطة التحويلات النقدية التي ينفذها البرنامج في المناطق الريفية والحضرية استجابة لأزمة الأمن الغذائي[3].

وقد دعا الرئيس الموريتانى محمد ولد عبد العزيز، مساء الأربعاء بتاريخ 2015/04/16 إلى تعزيز التعاون لمواجهة الجفاف في الساحل الأفريقي، وقال في كلمة له بالعاصمة المالية باماكو اثناء الجلسة

---

[1] هناء فرحات،"**عولمة الجوع**"،الموقع الشخصي للباحث،تم تصفح الموقع يوم:14 أفريل2015.الرابط:–Al jazirah.com.sa

[2] **المرجع نفسه.**

[3] خير الدين عامر، "**الفقر في دول الساحل الإفريقي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم:22أفريل2015، الرابط: http://ar.wfp.org/news/news-release/22628

الختامية للقمة السابعة عشرة لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في اللجنة المشتركة لمكافحة آثار الجفاف، إن هذه القمة تنعقد فى ظرف يتميز بالعديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تفرض مضاعفة الجهود بغية مواجهتها، وذكر أنه رغم الحصيلة الكبيرة والإيجابية التي حققتها المنظمة منذ نشأتها تواجه دولها تحديات متعددة وصعوبات تشكل أيضا عراقيل أمام التنمية التي تطمح إليها الشعوب، حيث أن هناك شرائح واسعة في الساحل لا تزال تعاني من الفقر ونقص الغذاء.

وقال إن للتغيرات المناخية انعكاسات سلبية من بينها تناقص الأمطار وتراجع الإنتاج الزراعي وظهور كوارث وظواهر طبيعية لا تزال تعزز هشاشة الوضع في الساحل[1].

تشـــاد:

الوضع :أصبحت المراعي في الشريط الساحلي من البلاد جافة للغاية، وذلك بسبب تأخر وندرة هطول الأمطار. انخفض إنتاج الحبوب في عام 2011 بنسبة 50 في المائة مقارنةً بعام 2010. ويعاني أكثر من مليون شخص "بشدة من انعدام الأمن الغذائي" كما أن 1.5 مليون آخرين معرضين أيضاً للخطر. ولأن تشاد دولة بعيدة وغير ساحلية، فهي تواجه تحديات لوجستية هائلة عندما يتعلق الأمر بنقل المساعدات الغذائي.[2]

بدأ البرنامج كعملية كبرى في أفريل، تهدف إلى مساعدة 1.5 مليون شخص. ويشمل هذا تقديم حصص غذائية لجميع الأطفال دون سن الثانية والأمهات اللائي لديهن أطفال رضع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 205 ألف تلميذ سوف يحصلون على وجبات مدرسية في عام 2013.

مالي:

أدى تأخر الأمطار إلى ضعف المحصول، وهذا أقل بنسبة 25 في المائة عن العام السابق وفقاً لتقديرات الحكومة. أسعار الذرة الرفيعة مرتفعة جداً. كما أن ما يقدر بنحو 1.7 مليون شخص معرض لخطر الجوع، وأدى اندلاع التمرد في الشمال إلى تعقد الوضع. وقد فر حوالي 320 ألف شخص إلى دول مجاورة. [3]

[1] هاجر مزغيج، **المرجع السابق**، ص 81.

[2] **المرجع نفسه**، ص 85.

[3] **المرجع نفسه**، ص 89.

يراقب برنامج الأغذية العالمي الوضع الأمني في مالي بعناية، وخصوصاً في شمال البلاد. لقد تعطلت أنشطة برنامج الأغذية العالمي في الشمال. وبمجرد استئناف الأنشطة هناك، سوف يستعين البرنامج بالمقاولين والشركاء من أجل التسليم السريع للمساعدات. ويأمل برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ عملية إغاثة طارئة لدعم 1.3 مليون شخص في عام 2013[1].

بوركينا فاسو:

تم الإبلاغ عن حالات تدهور في المحاصيل بنسبة 40 بالمائة في البلاد، مع انخفاض بنسبة 16 في المائة في إنتاج الحبوب مقارنةً بالعام الماضي. وتشير التقديرات إلى أن نحو 1.7 مليون شخص معرض لخطر الجوع. كما أن أسعار المواد الغذائية مرتفعة، وأعلنت الحكومة وجود أزمة في الغذاء والتغذية وطلبت الدعم الوطني والدولي، ويخطط برنامج الأغذية العالمي لتوصيل المساعدات إلى 1.1 مليون شخص ويهدف إلى توفير المساعدات الغذائية للأسر خلال فترة أربعة أشهر (جويلية–أكتوبر) بالتزامن مع ذروة موسم الجفاف، ومن أجل منع سوء التغذية الحاد، سوف يقدم برنامج الأغذية العالمي أطعمة خاصة خلال الأشهر الستة المقبلة لجميع الأطفال دون سن الثانية[2].

المبحث الثاني: تداعيات التهديدات الصامتة على الامن في الساحل الافريقي

تتمثل أهم التداعيات الأمنية على دول الساحل الافريقي في التداعيات السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية لذا وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم هذه التداعيات:

المطلب الأول: التداعيات السياسية والأمنية

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إحتضارًا في الديمقراطيّة وحقوق الإنسان، وإنتشارًا واسعًا للنزاعات المسلحة وأسلحة الدمار الشامل ونمو تيارات العنف والإرهاب والجريمة المنظّمة، والإتجار بالمخدّرات، وهي تتوزع بنسب متفاوتة في الساحل الافريقي، وطرحت أسئلة حول مصير الأمن الجماعي. وشمال أفريقيا تتصدَّران قائمة الدول بالنسبة إلى سوق السلاح حيث ما زالت التوترات سائدة، كما ان المستفيد الأول من تجارة السلاح هي الشركات المتعددة الجنسية المنتجة له وأهمها مجموعة "كاريل" النشطة جدًا في قطاع الأسلحة الثقيلة والطائرات المقاتلة والاتصالات العسكريّة. وما تزال هذه التجارة ترفد وتغذي النزاعات الدوليّة في العديد من مناطق العالم، سواء أكانت نزاعات

[1] هناء فرحات، **المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

داخلية، ويزداد تهديد الأمن والسلم الدوليين مع إعلان الحرب على الإرهاب الذي أصبح ظاهرة عالمية ترافقت مع ظهور العنف والجريمة المنظّمة والتي استفادت من معطيات العولمة التكنولوجية لتنظيم أساليب العمل والأهداف مع إيجاد بؤر عالمية مؤاتيه في ظل تدهور الأوضاع الاجتماعية واتساع دائرة الفقرو تضخم في نسب البطالة وانحدار القيم الاجتماعية والإنسانية وطغيان العولمة المادية وتفاقم النزاعات الأهلية والدوليّة[1].هذا ما يزعزع أمن و إستقرار المنطقة من الناحية الأمنية.

*حقوق الإنسان والديمقراطيّة:

على الرغم من اتخاذ المجتمع العالمي خطوات واسعة على صعيد حقوق الإنسان واعتبارها جزءًا من قواعد القانون الدولي العام والإنساني – مثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، محددات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنيّة والسياسيّة (1966)، الاتفاقية الدوليّة للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري (1965)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، فضلاً عن الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة المتخصصة ولجانها ومفوضياتها في هذا المجال، وتقارير مركز جنيف ومنشورات المنظّمات غير الحكومية – ما تزال مسيرة حقوق الإنسان تصطدم بعدة انتهاكات في مطلع الألفية الجديدة في دول الساحل الافريقي.[2]

المطلب الثاني: التداعيات الاجتماعية والبيئية

أولا: التداعيات الاجتماعية:

تتجلّى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد السكاني، التي تؤدي إلى تدهور حالة البشر.

طبقًا للدراسة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للتنمية(UNDP) ، أن نصف السكان الكرة الأرضية 2.8 مليار شخص يعيشون على أقل من دولارين أميركيين يوميًا،[3] و1.3 بليون شخص يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا في الدول النامية. والسبب الرئيس لذلك يعود إلى استراتيجية بعض الشركات التوسّعية والطبقة الحاكمة الفاسدة في معظم بلدان العالم الثالث، حيث تتنافس الدول النامية بشدة لاجتذاب

[1] إلياس أبو جودة، "**الامن البشري وسيادة الدول**"، (لبنان: مجد للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008) ، ص 08.

[2] **المرجع نفسه**، ص .8

[3] **المرجع نفسه**، ص9.

الاستثمارات الأجنبية في حقل الإنتاج، ولم تتردَّد في تقليص الحماية الاجتماعية والحريّات النقابية. كما قبلت شروط الشركات في استخدام اليد العاملة الرخيصة لحسابها، وكثيرًا ما كانت تزيد ساعات العمل في اليوم الواحد على 14 – 16 ساعة بأجور متدنّية جدًا، ولم تكن، في الغالب، تدفع أجور الساعات الإضافية. وهذا التنامي في الفقر يؤدي إلى الحرمان المادي من دخل وصحة وتعليم، وسهولة التعرّض للمخاطر كالمرض والجوع وسوء التغذية والعنف والوفيات والتسرب من المدرسة.[1]

طبقًا للأرقام التي نشرتها المنظّمات المتخصِّصة للأمم المتحدة، بلغ عدد الوفيات العام 2003 نتيجة الفقر في الدول النامية أكثر من 60 مليون نسمة. أما حالات العجز الناتجة عن نقص في الدخل والغذاء والمياه الصالحة للشرب وعدم الحصول على الدواء فزادت عن مليار شخص. ووفق تقرير التنمية البشرية للعام 2003، فإن الدول الفقيرة تعاني نقصًا في تقديم الخدمات الصحيّة وتوفير الأدوية لنسبة كبيرة من السكان. كما أن تقليص شبكات الضمان الإجتماعي أدّى إلى خلل في نظام الرعاية الصحيّة، وساهم في إنتشار الأوبئة والأمراض لا سيما الإيدز والملاريا والسل والسارس وإنفلونزا الطيور، ما شكَّل تحدِّيًا خطيرًا لهذه الدول العاجزة عن المواجهة منفردةً [2]. وتشير الإحصاءات الأخيرة لمنظّمة الصحة العالمية للعام 2004، أن عدد المتعايشين مع الإيدز والعدوى بفيروسه يراوح بين 34 و46 مليون نسمة يعيش ثلثها في إفريقيا وخمسها في آسيا. ومن المتوقع أن يتزايد هذا العدد لأن هناك ستة ملايين إنسان تقريبًا يحتاجون الآن إلى العلاج الذي لم يتلقَّاه العام 2003 إلا 400 ألف شخص تقريبًا[3]. كما توفي 30 مليون شخص العام 2003 من جراء هذا المرض الأكثر فتكًا في العالم، والذي ينتشر بنسبة كبيرة في الدول النامية في إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى – وفي وسط شرق آسيا وجنوبه، كما أن معدل إنتشار أمراض الشلل والملاريا والسل والوفيات الناجمة منها في هذه الدول مخيف جدًا. بالإضافة إلى هذه الأمراض، ظهر مرض الايدز.

ولم يقتصر أثر هذا المرض على الناحية الصحيّة بل كان له اثرٌ قوي على اقتصاد الدول حيث انخفضت الرحلات إلى المناطق المصابة من 50 إلى 70%، كما انخفضت الحجوزات في الفنادق إلى

---

[1] جان زيغلر،"**سادة العالم الجدد**"، تر:محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003)، ص ص 100–102.

[2] إلياس أبو جودة ، **المرجع السابق**، ص ص 91–100.

[3] تقرير التنمية البشرية،"**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"،نيويورك، 2003، ص ص 12–14.

أكثر من 60%، بينما أقفل العديد من المصانع الضخمة أبوابه بعد أن ظهر المرض بين موظفيها[1] والخطر الصحي الجديد الذي تواجهه الإنسانية اليوم وفق ما قاله المدير العام لمنظّمة الصحة العالمية الدكتور جونغ ووك لي، هو انتشار مرض انفلونزا الطيور في جميع أنحاء العالم، في البلدان الغنية منها والفقيرة على السواء، مسجِّلاً مئات الإصابات والوفيات في آسيا' يُضاف إلى التحدّي الصحي التحدّي الغذائي والمائي، وفي هذا الصدد يقول جان زيغلر، الذي كان المقرر الخاص للأمم المتحدة، حول الحق في الغذاء، "إن عدد الاشخاص الذين يعانون سوء التغذية وصل إلى 840 مليون نسمة العام 2002 يعيش منهم 34 مليونًا في بلاد الشمال المتقدّمة إقتصاديًا، والباقي في إفريقيا وآسيا حيث يموت كل سنة 15 مليون طفل من الجوع، وكل 7 ثوانٍ يقضي في مكان ما من العالم على طفل دون العاشرة من العمر نتيجة الجوع كما أشار المؤتمر الوزاري للمنتدى العالمي للمياه الذي عقد في آذار العام 2000، أن أكثر من مليار نسمة لا يحصل على مياه الشرب المأمونة، بينما يفتقر نصف البشرية إلى مرافق الصرف الصحي. وتتسبَّب المياه غير المأمونة وسوء الصرف الصحي في إصابة ما يقدَّر بـ 80% من مجموع الأمراض في العالم النامي. كما حثّ مؤتمر القمة على اعتماد هدف تخفيض نسبة من يعوزهم الحصول المستدام على موارد المياه المأمونة والميسورة بمقدار النصف من الآن وحتى العام 2015،[2] و يشير الأمين العام للأمم المتحدة إلى أن النقص في المياه سيشكّل تحدّيات القرن الواحد والعشرين من حيث إزدياد حاجة الشعوب إليها، وذكر أيضًا أن 2.5 مليار شخص سيعيشون في أزمة نقص حاد في المياه العذبة بحلول العام 2025، وحوالى 2.7 مليار شخص آخرين لن يحصلوا على مياه عذبة تكفي الحد الأدنى من حاجاتهم، وفي الوقت الذي ترفع فيه المنظّمات الدوليّة شعار الحرب ضد الفقر، وتتعَّهد تقليص عدد الفقراء تقف التوقعات حول الزيادة السكانية والبطالة والهجرة كتحدّيات أخرى، حيث تشير إلى وصول عدد سكان الأرض إلى 9 مليارات نسمة بحلول العام 2050، أي بزيادة قدرها 50%. ويفيد تقرير صندوق السكان والتنمية إلى أن 49 بلدًا من البلدان الأقل نموًا ولا سيما الفقيرة منها سوف يتضاعف عدد سكانها ثلاث مرات، وسوف تواجه صعوبات في توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية لشعوبها. إن العامل الديموغرافي سوف يزيد من حدَّة ندرة المياه التي تواجهها الدول الجافة في آسيا والشرق الاوسط وإفريقيا، كما سيزيد من الضغوط على البيئة. وقد أوصى كل من مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان

[1] إلياس أبو جودة، **المرجع السابق**، ص 2.

[2] **المرجع نفسه**، ص 3.

والتنمية للعام 1992 في ريو دي جانيرو، ومؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية للعام 1994 في القاهرة، بتقليل سرعة النمو السكاني كعامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

وقد أدّى التزايد السكاني، وتداعيات سياسة المؤسسات المالية الدوليّة الإصلاحية على الصعيد المالي والاقتصادي في معالجة أزمة المديونية في دول الساحل الافريقي، إلى زعزعة مفهوم أمن العمل والدخل وتفاقم ظاهرة البطالة إذ يعتمد مفهوم أمن العمل والدخل على مدى الاستقرار الذي يحقّقه الفرد في هذين المجالين، والذي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على النواحي الأخرى من حياة الفرد.[2]

ولكن ازدياد العاطلين عن العمل يؤدي إلى زيادة عدد الفقراء، وإلى انخفاض مستوى المعيشة ولا يخفى تأثيره السلبي على مختلف نواحي حياة البشر من صحة وغذاء وزيادة العنف وانتشار الإجرام والاضطرابات الاجتماعية والسياسيّة ما ينعكس سلبًا على استقرار معيشة الإنسان.[3]

ثانيا: التداعيات البيئية:

الآثار السلبية للتهديدات الصامتة لم تقتصر فحسب على طرح التحدّيات الاجتماعية التي تطال البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة، بل تعدّته لتتحمّل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة، وجعل البيئة في خطر. فالدول الصناعية المتقدّمة والشركات المتعددة الجنسية والطبقة الفاسدة الحاكمة في دول الساحل الافريقي، هي المسبب الرئيس للتدهور البيئي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، عصر الثورة الصناعية الثانية والتطور التقني، حيث استغلت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في إستغلال الموارد الطبيعية. وكان لأسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن، إنعكاسات سلبية على بيئة وسكان الساحل الافريقي، ومن أعظم المشكلات البيئيّة ظاهرة الاحتباس الحراري و ظاهرة التصحُّر.[4]

بالنسبة إلى ظاهرة الاحتباس الحراري: يحتل موضوع تلوّث الهواء مكانة مركزية، والمعلوم أن تراكم عوادم الصناعة ودخان الآلات والمركبات والحافلات وغيرها، أدّى إلى نشوء طبقة في منتصف الغلاف الجوي للأرض تشبه بطانية كبرى من الهواء الملوَّث، وخصوصًا من إنبعاثات ثاني أوكسيد الكربون وأول أوكسيد

---

[1] الياس أبو جودة، **المرجع السابق**، ص 3.

[2] **المرجع نفسه** ،ص12.

[3] **المرجع نفسه**، ص13.

[4] **المرجع نفسه** ،ص14.

النيتروجين تلفُ الأرض. وهي تمنع الحرارة المنبعثة من الأرض، من التبدُّد في الهواء، فتتراكم الحرارة تحتها. ويطلق على تلك الظاهرة "أثر البيت الزجاجي" و"أثر الدفيئة" و"أثر الإحتباس الحراري" و"أثر البيت الأخضر" وغيرها...في الإشارة إلى الإرتفاع المتواصل في درجة حرارة الأرض. ومقدّر أن ترتفع درجة الحرارة في العالم بمعدل ثلاث درجات مئوية ما يهدد الآلاف من الأنواع البيولوجية ويقلِّل من خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى ذوبان ثلوج القطبين بتسارع، ما يرفع أيضًا من مستوى المياه في المحيطات، كما أن تلوث الهواء بثاني أوكسيد الكربون وغيره من السموم، وارتفاع حرارة الأرض، وتلوُّث المياه العذبة الجوفية ومياه البحار من جراء طمر النفايات الصناعية المشعَّة والكيميائية في باطن الأرض وقعر المحيطات، تشكِّل الحلقات المركزية للاضطراب البيئي والذي من نتائجه السلبية على البشر والطبيعة اختفاء الثلوج من قمم الجبال في القارة الإفريقية، وانتشار الملاريا مثل مالي، النيجر وتراجع خصوبة التربة والأراضي الصالحة للزراعة. وكذلك، بسبب التلوُّث البيئي فإن حوالي 1.1 مليار شخص في العالم يفتقرون إلى المياه النظيفة الصالحة للشرب، بينما يشرب 2.4 مليار شخص مياهًا غير صحية ويعيشون في ظروف غير صحية، ويموت حوالي 12 مليون شخص بسبب شح المياه.[1]

في ما يخصُّ ظاهرة التصحُّر: إن الشركات المتعددة الجنسية مسؤولة عن تدمير الغابات البكر في العالم (إفريقيا وأميركا اللاتينية)، وبخاصة تلك العاملة في مجال صناعة الخشب. بالإضافة إلى ذلك، إن التجمُّعات الزراعية الصناعية الضخمة الباحثة بدأب عن أراضٍ جديدة من أجل توسيع مساحات استثماراتها أو تكثيف نشاطها في مجال تربية الأبقار، تحرق كل سنة ألوف الهكتارات من الغابات العذراء. "ففي مدى أربعين سنة تقلصت مساحة الغابات البكر في العالم بمقدار 350 مليون هكتار، وكان ذلك نتيجة تدمير 18 بالمائة من الغابات في إفريقيا، وأصابت ظاهرة التصحّر كذلك مناطق عديدة في العالم، وبخاصة في سهول أفريقيا، حيث حوّلت ثلثي مساحة إفريقيا إلى أراضٍ صحراوية ومناطق جافة مما أدى الى القضاء على التنوع الحيوي. [2]

المطلب الثالث: التداعيات الإقتصادية

إن العولمة الإقتصادية والمالية بشكل عام، في ظل استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية ومنظّمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياستها، جعلت اقتصاد الدول، وبخاصة الفقيرة منها، أقل

[1] إلياس أبو جودة، **المرجع السابق**، ص14.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 5–6.

استقرارًا من خلال التحرر المالي، والتجاري، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الإصلاحية لمعالجة المديونية. لقد أدَّت قواعد التجارة الدوليّة المتمثِّلة بشكل رئيس بفتح الحدود وتحرير القطاعات الصناعية والخدماتية والزراعية، أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار من دون قيود جمركية، إلى الإضرار وأحداث الإضطراب في الصناعات المحلية والمؤسسات التجارية للدول النامية، لأن قطاعاتها ومنتجاتها الوطنية في إطار السوق المفتوحة، غالبًا ما تتصف بحجم صغير ومتوسط، ما لا يسمح لها بالمنافسة الكونية مع الصناعات الأجنبية للدول الصناعية المتطورة، أو مواجهة الإستيراد والمنتجات الرخيصة وفق المعايير الدوليّة وبالطبع، هذا الوضع سيهدّد الوظائف وسبل عيش الناس المحليين[1] أما بالنسبة إلى استراتيجية الشركات القائمة على التحالفات والإنصهار والإستملاك عبر الوطني، من خلال الشراكة والإندماج بين الشركات العملاقة في ميدان البحث العلمي والتطوير والتكنولوجيا، ونقل فروع الإنتاج، فلقد أدَّت إلى إحتكار السوق العالمية والتمركز وعزل دور الدولة تدريجًا في التنظيم الإقتصادي والإجتماعي، كما أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الساحل الافريقي،

لم تصب بمجملها في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية، ولكنها يمكن أن تسبب صعوبات اقتصادية خطيرة من شأنها أن تنعكس سلبا على أمنيات التنمية المرتقبة على المدى الطويل وانطلاقا من ذلك، لا يمكن إعتبار الإستثمارات المباشرة الأجنبية كافة مساعدة على التنمية، إذ يمكن أن يكون بعض أنواع الاستثمار غير مفيد ويمكن أن يخفي سياسة معينة في طياته من أجل تحقيق مصالح اقتصادية على حساب الإقتصاد الوطني، والدليل على ذلك، أن نظام الاستثمار العالمي قد سلب حق الدولة في الإنتقاء من بين المشاريع الإستثمارية وتنظيمها طبقًا لأهدافها وأولوياتها القومية وبخاصة في قطاع الإنتاج الصناعي الموجّه نحو التصدير، ما أعاق التنمية وعرّض الإستقرار الإقتصادي للخطر.[2]

كما أدى تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الإصلاحية، المتمثلة في خطط التقشف المالي، وفتح الحدود، وعمليات الخصخصة في أكثر من 70 دولة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية، إلى فقدان هذه الدول سيادتها الإقتصادية والرقابية والضريبية والمالية، وزعزعة نظمها الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال تزايد الركود الإقتصادي والفقر والعجز والبطالة والتضخم والتفاوت في توزيع الدخل[3].

---

[1] إبراهيم العيسوي، "**الغات و أخواتها**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)، ص 44.

[2] الياس أبو جودة، **المرجع السابق**، ص13.

[3] **المرجع نفسه**، ص 12.

وأخيرًا كان من نتيجة سياسة تحرير الأسواق المالية والنقدية التخلّي عن معظم الضوابط المحلية والتقليدية التي كانت تسيّر العمل المصرفي والنظم النقدية لعهود طويلة، وبروز كتل نقدية ضخمة بمليارات الدولارات توفرها البنوك وشركات التأمين وصناديق الإستثمار الدوليّة وصناديق التأمين والمعاشات غير الخاضعة للسلطة النقدية المحلية، وقد استخدمت في المضاربات بالعملات والأوراق المالية من أجل الربح السريع، وأدت إلى أزمات مالية واقتصادية في دول الساحل الافريقي حيث عجزت السلطات النقدية المحلية (البنوك المركزية) عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات.[1]كل هذه التداعيات تؤدي بدول الساحل الإفريقي إلى مزيد من الركود الاقتصادي ،ارتفاع نسبة الفقرو العجز و البطالة مما يزعزع إستقرارها و وضعها الاقتصادي.

[1] هانس مارتن، هارالد شوما، ***فخ العولمة***، تر: عدنان عباس علي، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2003)، ص 12.

المبحث الثالث: آليات التعامل مع التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي

يقدم مفهوم الأمن تصور جديد يعتد بحقوق الإنسان و بضرورة تحقيق أمنه لكونه من يعيش هذه التهديدات في حياته اليومية ،و بالرغم من هذا الطرح إلا أنه لا يلغي الدولة التي تعتبر كوسيلة لتحقيق الأمن، الأمر الذي إستدعى به إلى القيام بآليات للتعامل مع هذه التهديدات و هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: آليات التعامل على المستوى المحلي (الوطني)

يقتضي التعامل مع هذه التهديدات وتحقيق الأمن على مستوى الفرد تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، وهو ما يتطلب تحقيق تنمية إنسانية مستدامة وتفعيل الحكم الراشد والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون وصون حقوقه وحرياته وتمكين الفرد من الانتفاع بها[1]. مما يساهم في تحقيق دولة الرفاه بعيدا عن كل المشاكل والأزمات، التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي (الفقر الجوع، الجهل، الأمراض)، كذلك غياب أدنى احترام لحقوق الإنسان الأساسية (الحق في العيش، الحق في العمل، الحق في السكن).

وعلى هذا الأساس يتطلب تحقيق الأمن الإنساني على مستوى الفرد في الساحل الإفريقي تفعيل المعادلة القائمة بين الاعتراف وحماية الحقوق من جهة وبين تمكين الإنسان منها والانتفاع بها من جهة أخرى.

1/ الاعتراف بالحقوق وحمايتها: يشكل الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها الآلية الأولى في سبيل تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي[2]، وقد نجد أن دول الساحل قد أقرت هذه الحقوق في دساتيرها المعدلة كآلية استباقية لمنع أي تهديد للإنسان وتكريس ذلك في القوانين والتشريعات والسياسات العامة الموجهة لخدمة الإنسان المواطن، كالحق في التعليم، الحق في الصحة[3]، للقضاء على ظاهرتي الأمراض والجهل.

وأن الانتفاع بهاته الحقوق يتطلب تحقيق تنمية إنسانية مستدامة للتعامل مع تحديات الأمن الإنساني ذلك أن هاته الأخيرة قادرة بالنظر إلى منطلقاتها الشاملة تلبية احتياجات الإنسان، ومنه تحقيق

---

[1] أمحند برقوق، "**محاضرات في ملتقى الديمقراطية**"، (الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، السنة2013).

[2] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 130.

[3] **المرجع نفسه**، ص 130.

أمن الإنسان والذي يقتضي أساسا مجموعة من الحريات للجميع كالصحة والتعليم والعمل والتعبير عن الرأي والسلامة البدنية.

إن تحقيق هاته الآلية يقتضي وجود دلالة قوية قادرة على وضع برامج وطنية محلية قادرة على الاستجابة للتحديات التي تواجه الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي، لأن هذا ما يعبر عن قوة الدولة لا فشلها والذي يؤدي بها إلى تدني المستوى المعيشي وارتفاع الفقر وتضخم نسبة البطالة. [1]

2/ على مستوى الدولة (دولة الحق والرفاه): إن بناء دولة الحق والقانون والرفاه يعتبر وسيلة استباقية لمنع انهيار الدولة في الساحل المتوقع في حدود 2020 حسب الهيئات الدولية ووسيلة للخروج من حالة الفشل الموجودة، بالإضافة إلى هذا نجد أنه إذا كان وجود دولة قوية يضمن تحقيق الأمن الإنساني على المستوى المحلي فإنه كذلك على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي، فوجود دولة قوية يؤدي بالنتيجة إلى إقليم قوي قادر على التعامل مع التحديات للأمن الإنساني كما هو الحال في دول الاتحاد الأوروبية[2] فالرفاه يكون من قبيل قيام ديمقراطية اجتماعية في إطار الصيغة التي يجب أن تكون فيها الدولة قادرة على أداء دورها ومسؤوليتها من أجل تأكيد إنسانية الإنسان بعيدا عن المصادرة والاستبداد والفقر فالمسألة لم تعد محصورة في تحديد أسباب الحرمان بسبب سوء توزيع الموارد أو النهب والفساد، بل تحقيق أمن المواطنين وكفاية ومرونة للمؤسسات هو ما يؤدي إلى التوزيع العادل للدخل، تكافؤ الفرص، زيادة الإشباع وهذا ما يتوقف على ثلاث شروط تقابلها ثلاثة أوجه لتدخل الدولة وهي كفاء النظام، عدالة النظام استقرار النظام[3]، وهذا ما يؤدي إلى القضاء على ضعف الخدمات الصحية، انخفاض معدلات التضخم والبطالة مما يؤدي إلى انخفاض الفقر وتحسن المستوى المعيشي لدول المنطقة.

بالإضافة إلى بناء هيكلة قانونية محققة لمبدأ التساوي في الفرص بين المواطنين مهما اختلفت أعرافهم ثقافتهم ولغتهم، وجنسهم أو دينهم، فبناء مجموعة قوانين عضوية لضمان المحاسبة هي أحد الشروط الضرورية التي يجب توفرها لقيام دولة قوية، فالفراغ القانوني في دول الساحل هو الذي زاد من درجة الفساد التي تحتله هاته الدول حسب منظمة الشفافية الدولية، وعلى هذا الأساس تحاول دول الساحل إلى

---

[1] امحند برقوق، **المرجع السابق**.

[2] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 133.

[3] أحمد السيد النجار وآخرون، "**دولة الرفاهية الاجتماعية**" ،الطبعة الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2006)، ص ص 102–103.

الوصول إلى تبني مجموعة من الأطر القانونية التي بإمكانها الإسهام في تحقيق الأمن الإنساني على غرار القوانين المتعلقة بحماية البيئة، أو المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة[1].

هندسة انتخابية: والتي تقتضي ابتداء السماح لمن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية بالانتخاب أو الترشح في استحقاقات تعددية ونزيهة ومنتظمة دونما تضييق للحريات أو تزوير أو تلاعب، و كذا

وجوب إحترام شروط المساواة في الفرص والصوت مع إدماج شروط الهوية الوطنية والحاجات الإدارية والتسييرية للدولة[2].

إن تحقيق هاته الآليات أو الشروط للوصول إلى دولة الحق والقانون لا يعني خصخصة الدولة لصالح الجماعات المصلحية بل تهدف إلى أن يكون لديها القدرة على صنع وتنفيذ سياساتها باستقلالية ووفق رؤى اجتماعية لتوفير السلع والقيم لكل شرائح المجتمع وكافة المواطنين (الغذاء، التعليم، الصحة) من خلال اعتماد رؤية تضامنية في علاقتها بالمجتمع والفرد وأن تكون قادرة على توجيه اقتصادها، فشعوب دول الساحل الإفريقي ليست بحاجة إلى استثمارات من نوع (كوكا كولا وبيبسي) وإنما هي بحاجة إلى إستثمارات حقيقية في مجال الدواء والزراعة والبحث العلمي[3].

ومن خلال ما سبق يتبين أن تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي على مستوى الفرد والدولة مكمل كل منها الآخر، فلا يمكن تحقيق الأمن على مستوى الفرد دون دولة قوية ضامنة لحقوق الإنسان ومنتجة للقيم والفرص دون الفرد، ذلك أن الدولة تستمد شرعيتها من الشعب مما يساهم في الاستقرار وعليه يمكن القول أن تحقيق الأمن على مستوى الفرد والدولة هما وجهان لعملة واحدة.

المطلب الثاني: آليات التعامل على المستوى الجهوي والإقليمي

أضحى التكامل الإقليمي "الجهوي والإقليمي" سبيلا لتعزيز العلاقات والتعاون على نحو دائم وبطريقة كفئة وهو بذلك طرق أكثر فاعلية لمواجهة التحديات والمخاطر الجديدة كانت منها أو القديمة والتي تعجز الدول عن التصدي لها بمفردها، فالكثير من المشاكل المحلية الخطيرة أصبحت تتجاوز حدود الدولة، كما أن التعاون العابر للحدود سواء ثنائي أو جماعي، جهوي أو إقليمي يمكن أن يساهم في تحقيق الأمن الإنساني من خلال شموله على عدة ميادين سواء أمنية، أو اقتصادية أو قانونية أو

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 133.

[3] **المرجع نفسه**، ص 134.

[3] **المرجع السابق**، ص 134.

اجتماعية ومن ثمة فهو يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لدى المناطق لذا وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم آليات التعامل مع هذه التهديدات[1].

أولا: على المستوى الجهوي:

1/ تجمع دول الساحل والصحراء: أو ما يعرف (س. ص) هو منظمة جهوية تضم في عضويته 28 دولة إفريقية وباب العضوية فيه مفتوح أمام الدول الإفريقية الراغبة في الانضمام شريطة الموافقة على ما جاء في ميثاقه ومعاهدة تأسيسه[2].

الواقع أن التجمع اليوم وبفضل عدم محدوديته يساهم في حل العديد من مشاكل دول الساحل ويتطرق إلى العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك للإنسانية، كما هو الحال لقضايا البيئة ومشروع الجدار الأخضر الكبير الذي يهدف إلى المساهمة في تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي تم تحديدها والمعروفة بتعرضها للتصحر من خلال تنفيذ برامج خاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية والنشاطات الاقتصادية كالزراعة وتربية الماشية والصيد البحري والصناعة التقليدية وتطويرها[3].

من خلال هذا التجمع نلاحظ أنه يسعى لتحقيق الأمن الإنساني والتعامل مع هذه التهديدات من خلال مقاربتين الأولى اقتصادية والثانية أمنية وعسكرية.

* **المقاربة الاقتصادية:** لقد كان تحقيق الأمن الاقتصادي والغذائي الهدف البارز من إنشاء تجمع الساحل والصحراء وذلك بإنشاء اتحاد اقتصادي يهتم بالأزمات والمشاكل الاقتصادية لدول المنطقة، وفي هذا نجد تفعيل العلاقات الاقتصادية بين دول التجمع خاصة والدول الإفريقية عامة، وعلى سبيل المثال بلغت عدد الاتفاقيات التي وقعتها ليبيا مع كل من بوركينافاسو وتشاد والنيجر 270 اتفاقية في مختلف المجالات الاقتصادية، كما قامت ليبيا بمشروع حفر قناة لإيصال المياه إلى منطقة الشمال، ومن المعروف أن ندرة المياه تؤثر على سكان المنطقة مما يتسبب ذلك في الجفاف ويؤدي بذلك إلى نقص في المحاصيل الزراعية مما يؤثر على سكان المنطقة ويؤدي إلى تفشي الأزمات كالجوع.

المقاربة الأمنية العسكرية: وذلك من خلال التعامل مع الأحداث السياسية والأمنية التي مست الدول الإفريقية والمنطقة خصوصا والتي أفضت إلى تهديدات جديدة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 135.

[2] **المرجع نفسه**، ص 141.

[3] **المرجع نفسه**، ص 141.

والنزاعات الإثنية وإفرازات النظام الدولي وتم ذلك بالتكتل والتنسيق المشترك على المستوى الأمني[1]. كما نعلم من مبررات الإرهاب والجريمة المنظمة، هو تغيير أو تحسين في المستوى المعيشي، كما قد يكون المستوى المعيشي، وكذلك فقد سعى هذا التجمع إلى التعامل مع هذه الأحداث سعيا منها في تحقيق الأفضل.

كما أن هذا التجمع يعاني عدة صعوبات في سبيل تحقيق الأمن الإنساني منها[2]:

1– مرتبط أكثر بالتوجهات الليبية في إفريقيا وبالتالي فالتجمع عبارة عن شروط وليست تشاور.

2– تقاطع تجمع الساحل والصحراء مع تجمعات وتكتلات أخرى قائمة بالقارة على غرار اتحاد المغرب العربي والأكواس والكوميس، حيث تنتمي دول عديدة لأكثر من تجمع وتكتل في آن واحد، الأمر الذي يحد من فاعلية هذه التكتلات.

2/ الهيئة الحكومية للتنمية IGAD: تأسست هاته الهيئة في 1996/11/25 خلفا للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، في محولة للاستجابة للتغيرات التي شهدتها البيئة الدولية وتهدف هيئة الإيجاد إلى تحقيق التنمية المستدامة والقيام بمشروعات إعمار وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة ودعم السلم والاستقرار في المنطقة من خلال إنشاء وتفعيل آلية منع وتسوية وحل النزاعات بطرق سلمية[3].

* **لواء شمال إفريقيا:** لقطع الطريق أمام التدخل الأجنبي ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة[4] وكما سبق الذكر أن دوافع الجريمة المنظمة لتحسين المستوى المعيشي، فهذا اللواء يحارب أو يسعى للقضاء عليها وذلك من خلال توفير مناصب شغل وعمل للقضاء على الفقر.

وما يلاحظ أن جميع التنظيمات الفرعية أجرت تعديلات على معاهداتها المنشأة لتتوافق وتتماشى مع التحديات الجديدة وهو ما سمح لها بالانخراط في جهود تحقيق الأمن على مختلف الأصعدة ومن ثمة أصبحت قضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد وتسوية النزاعات ومحاربة الجفاف والتصحر والأوبئة والأمن الغذائي ومن البنود الأساسية في أعمال القهر واجتماعات تلك المنظمات.

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 142.

[2] أمحند برقوق، **المرجع السابق**.

[3] مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، **هل أصبح تجمع دول الساحل والصحراء حبرا على ورق**، مجلة تورينا، السنة الأولى، العدد04، ليبيا، أكتوبر 2004، ص 12–17.

[4] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 145.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

يشكل الاتحاد الإفريقي والمبادرة الإفريقية الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد" إطارا للحوار والتشاور ولنشر العوامل الداخلية للوقاية من التحديات والمخاطر والتوصل للحلول الفعالة والمسؤولة للمشاكل التي تواجهها القارة الإفريقية

1/ مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد)

يتطلب التصدي لتحديات الأمن الإنساني تحسين مستوى الخدمات للمحرومين وتحقيق مصالحهم وهو ما يتطلب برامج تنموية قادرة على خلق فرص العمل والقضاء على البطالة كأحد الأولويات التنموية لدول الساحل الإفريقي التي تعرف تنمية بشرية متدهورة جدا، وعلى هذا الأساس أتت مبادرة النيباد والتي هي من بين المبادرات الجادة هدفها بعث التنمية الحقيقة في إفريقيا ومنها دول الساحل ما يساعدها على الخروج من أزماتها الدائمة ومواجهة التحديات التي حالت دون تقدمها وبقائها في مؤخرة الدول في مجال التنمية البشرية.

ومبادرة النيباد* كما جاء في وثيقتها الأساسية هي تعهد من جانب القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة واعتقاد راسخ بأن عليهم واجب ملح للقضاء على الفقر، ووضع بلدانهم بصورة فردية وجماعية على مسار من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والمشاركة بفعالية في الاقتصادي العالمي[1].

تهدف النيباد إلى تحقيق جملة أهداف رئيسية أهمها تشجيع التجارة[2]

والاستثمار والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال:

– زيادة تعبئة الموارد المحلية لتحقيق مستويات نمو أعلى وتخفيف حدة الفقر إلى حدود النصف وتشمل الموارد المحلية والمدخرات الوطنية.

---

* تم إدماج النيباد في الاتحاد الإفريقي بتحويل لجنة رؤساء الدول والحكومات المكلفة بتنفيذ النيباد إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات التوجيهية وإضفاء صفة اللجنة الفرعية للاتحاد الإفريقي عليها وإنشاء وكالة تخطيط وتنسيق النيباد كما تقوم هاته الأخيرة على ثلاث متغيرات هي: القايدة والتملك والشاركة وهي المقاربة المتجسدة التي تقوم عليها النيباد.

[1] رواية توفيق، "**دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (النيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية**، في: محمد عاشور، وأحمد علي سالم، "**التكامل الإفريقي الإقليمي، رؤى وآفاق**"، الطبعة الأولى، (القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005) ص 310.

[2] بشير عمارة، "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،2007)، ص ص 82–83.

– تشجيع تدفقات المال الخاص "الاستثمار من أجل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الخام إلى 07 % سنويا وتقليص العجز في الناتج المحلي إلى 12 % سجلت إفريقيا 13% فقط من المجموع العالمي للمداخيل الرسمية للاستثمارات الأجنبية".

– مضاعفة الإنتاج الزراعي بتنويعه وتحسينه لتخفيف حدة الفقر ومضاعفة الأمن الغذائي.

– زيادة المنشآت القاعدية "البنى التحتية" لإنعاش الاندماج الجهوي وفي القطاعات الحيوية.

وعلى هذا الأساس أطلقت النيباد مع الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية أثناء القمة الخامسة عشر للاتحاد الإفريقي بكامبالا (برنامج تطوير الهياكل القاعدية بإفريقيا)* يهدف إلى تحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيض الفقر و ذلك من خلال[1]:

– العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية من خلال المبادلات بينها وبين شركائها في إطار المفاوضات متعددة الأطراف للحصول على امتياز مثل الإعفاءات الجمركية، سجلت إفريقيا نسبة 09 % فقط من مجموع حركة التجارة العالمية.

– زيادة المساعدات الإنمائية الخارجية وإصلاح نظام تسليمها من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بصورة أكثر فعالية.

– تخفيف عبئ الديون الذي لا يزال يقتضي سداد مدفوعات لخدمة الديون التي تمثل نسبة كبيرة من العجز في الموارد بحيث يرتبط تخفيف الديون أساسا بتخفيف حدة الفقرة وفي هذا السياق قام قادرة المبادرة بشأن هاته الترتيبات مع الحكومات الدائنة من أجل خفض هاته الديون كنسبة إلى أقل من 10 % من مداخيل كل الحكومات الإفريقية.

– مضاعفة المصارف وتحسين ترقية نشر النظام الرقمي بواسطة إعداد وتنفيذ المخططات الخاصة بالتعليم الوطني لأهداف "داكار" فيما يخص التربية والتعليم للجميع.

---

* ضعف البنى التحتية المتعلقة بالنقل والمواصلات من أهم العراقيل التي تقف وراء ضعف التكامل الاقتصادي حيث أغلبية الطرقات والسكك الحديدة والموانئ أنجزت بصفة لا ترتبط بعضها البعض من طرف الدول المستعمرة ويشير وزير مالية جنوب إفريقيا "تريفور مانويل" في هذا الشأن بأن: السكك الحديدية والطرق تمتد من الداخل إلى السواحل لكن ليس بين المناطق المتصلة وتكاليف النقل الإفريقي المحلي والوطني والدولي تبلغ تقريبا مثيلتها بالنسبة لدولة آسيوية عادية وشحن سيارة من اليابان إلى مدينة أبيدجان يكلف 1500 دولار بينما يكلف التنقل من مدينة أبيدجان إلى العاصمة الإثيوبية 5000 دولار، كما يشير أحد الخبراء الاقتصاديين "نوبارت لوبالي" أن استثمار مبلغ 32 مليار دولار في الشبكة الرئيسية للطرقات التي تربط الدول الإفريقية سيجلب مداخيل تقدر بـ 52 مليار دولار في ظرف 15 سنة.

[1]Salah Mouhubi,″ **le Nepad une chance pour la l'Afrique?″,** Algérie: office des publications universitaires, 2005, p 50.

– تحسين الخدمات الصحية وذلك بتخفيض مستوى الوفيات لدى الطفولة وما بعد الطفولة إلى الثلثين وخفض نسبة الوفيات عند الولادة إلى ثلاثة أرباع حتى سنة 2015، وكذلك محاربة منع انتشار السيدا وجميع مسبباته وكذا الأمراض المتنقلة.

إن تحقيق الأهداف التي جاءت بها المبادرة وهي أهداف للتنمية المستدامة بإمكانها الإسهام في تحقيق الأمن الإنساني المفقود في أغلب دول القارة ومنها دول الساحل الإفريقي حتى وإن كان بنسب متفاوتة من دولة إلى أخرى خاصة إذا لقيت هذه المبادرة الدعم من القوى الخارجية.

وفي سبيل تحقيق هاته الأهداف قامت النيباد على مبادئ اعتبرتها أساسية لتطبيق تلك الأهداف وهي[1]:

– الديمقراطية والحكم الراشد.

– الزعامة الإفريقية مع المشاركة الواسعة لكل قطاعات المجتمع.

– مسارعة التكامل الإقليمي والقاري وبناء قدرات وميزات تنافسية للقارة.

– قيام شراكة مع بقية دول العالم على أسس عادلة.

وتعكس هذه المبادئ نظرة ووعيا إفريقيا جديدا لماهية الحلول الواجب إتباعها لتحقيق تنمية في القارة بعيدا عن الضغوطات والتدخل والإملاءات الخارجية.

كما أن هاته الأسس قادرة إن لقيت تجاوبا كافيا من طرف القوى الغربية على مواجهة التحديات التنموية التي تواجه دول الساحل على الخصوص، فمن خلال تحقيق كافة الأهداف في الاندماج الإفريقي والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان ودفع الحكم الرشيد إلى ما هو أكثر من ذلك فهاته المبادرة قائمة على أساس فكرة جوهرية وهي تحقيق الشروط الأساسية التي تمثل أبرز التحديات التي تواجهها دول القارة ودول الساحل الإفريقي[2].

وتعتبر آلية مراجعة النظر إحدى الآليات لتطبيق أهداف ومبادئ النيباد من حيث أنها تهدف إلى مراجعة التزام الدول الإفريقية بقواعد الحكم الرشيد وممارسة الضغط الجماعي لدعم السياسات والممارسات

[1] عبد العظيم محمود حنفي، "**النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا**"،الموقع الشخصي للباحث ،تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل 2015.الرابط : (www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/week113.htm)

[2] Kemp Ronald Hold, **the Uneca and good governance in Africa**, Boston, Massachusetts, 4/5 April 2013, P 10-13.

التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، كما ترسم دورا جديدا يقوم على شركة بينها وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية التي محورها الإنسان.

من خلال تلك الأهداف والمبادئ المذكورة يمكن القول أن النيباد تختلف عن المبادرات السابقة من حيث كونها[1]:

– تتبني حلولا إفريقية ذاتية لمشاكل القارة.

– تحدد أهداف رقمية ينبغي بلوغها.

– تعبر عن وعي الدول الإفريقية بضرورة التنسيق والتحرك الجماعي لمواجهة التهديدات التي تواجهها والتي تتسم بالعبر حدودية والعالمية.

– أخذت في الاعتبار معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمحاربة الفساد وتشجيع المبادرات الداعمة للحكم الديمقراطي وحرية التعبير، ومن جهة أخرى ضمان التوزيع العادل للموارد الأولية لاجتناب الردود السلبية كالحروب والتمرد وانتشار الإرهاب ومختلف أنماط الجريمة المنظمة في عموم إفريقيا.

– تدعم العمل الإفريقي المشترك لمعالجة التحديات التي تواجه القارة.

إن أهداف النيباد رغم تنوعها إلا أنها تتقارب في تحقيق الهدف الأسمى وهو تحقيق التنمية المستدامة والتي تؤدي بالضرورة إلى التخفيف من حدة الفقر والحرمان واللامساواة، وهو ما يدفع إلى القول أن هاته المبادرة النابعة من الذات الإفريقية ارتأت في معالجتها للمشاكل التي تواجه دول القارة والساحل الإفريقي مخاطبة الأسباب العميقة والجوهرية للتحديات الموجودة وهو ما من شأنه الإسهام بإيجابية وبفعالية في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي[2].

إن ما يميز مبادرة النيباد أنها تعتبر أول مشروع إفريقي محض متكامل فمن خلال الأهداف المسطرة يبرز أن القادة الأفارقة على وعي بأنه لا يمكن الحديث عن الأمن في مختلف أبعاده دون بناء القاعدة التي يقوم عليها (التنمية الاقتصادية الحكم الراشد) كشرطان متلازمان على اعتبار أن التنمية يستحيل تحقيقها في غياب الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان وغيرها من أسس الحكم الراشد.

ومن خلال تحقيق هاته الأهداف ستكون المبادرة قادرة على القضاء على كل أشكال اللاأمن في الساحل الإفريقي بالقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الصحية وتوفير الاستقرار السياسي وحسن

[1] Kemp , op.cit, p 14.

[2] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 150.

استغلال الموارد المتاحة بما يضمن التشغيل والأمن الغذائي على المستوى البعيد، وهذا ما يعكس تنمية مستدامة متكاملة الجوانب تستطيع الدول المتبنية للمبادرة إن طبقت المبادئ والآليات التي جاءت لوضع بيئة آمنة للإنسان.

المطلب الثالث: آليات التعامل على المستوى الدولي

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم الآليات أو المساعي الدولية على المستوى الدولي مما يتطلب التعاون على كافة الأصعدة ومن طرف جميع الأطراف التي تسببت في بروز هذا النوع من التهديدات والإخلال بالأمن في منطقة الساحل الإفريقي.

أولا: أهداف الألفية للتنمية

في إطار المساعي الدولية لحماية أمن الإنسان الذي أصبح من أولويات الدول والمنظمات تعمل جميع دول العالم حاليا على تحقيق مضامين وآليات مفهوم التنمية المستدامة، وهذا المفهوم المستند إلى فكرة تحقيق تنمية للأجيال الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في نفس التنمية والحفاظ على بيئة سليمة ففي سنة 1992 تم إعطاء بعد إعلامي للتنمية المستدامة مع أجندة 21 والذي استند إلى ثلاث (03) محاور: التقدم الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، حماية البيئة[1].

أهداف التنمية إجرائيا هي إطار من ثمانية أهداف و18 غاية و48 مؤشر وضعت لقياس التقدم نحو التنمية المستديمة المطلوبة وتم تبنيه بالتوافق بين خبراء من سكرتارية الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي[2]، وتعد إفريقيا من المناطق العشرة التي يستهدفها هذا البرنامج.

ويمكن إجمال أهداف التنمية للألفية الثالثة فيما يلي:

1- القضاء على الفقر والجوع الشديدين: ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف في إطار غايتين هما: خفض نسب الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا إلى النصف بين عامي 1990-2015 وخفض نسب الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة المذكورة.

---

[1] كمال رزيق، "**التنمية المستدامة المراحل والأهداف**"،الموقع الشخصي للباحث،تم تصفح الموقع يوم:23مارس2015، الرابط: /http: www.Kamel-rezzig13564eppert//siz8/html

[2] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 159.

2- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف في إطار تمكين الأطفال في كل مكان ذكورا وإناثا من إكمال المقرر الدراسي للمرحلة الابتدائية مع حلول 2015.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في إطار إزالة التفرقة بين الجنسين.

4- خفض نسب وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين بين عامي 1990-2015.

5- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات) في إطار السعي إلى خفض نسب الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي 1990-2015[1].

6- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في إطار السعي نحو إيقاف انتشار فيروس نقس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والملاريا والأمراض الأخرى.

7- ضمان الاستدامة البيئية في إطار دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية وخفض نسب السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول سنة 2015.

8- تطوير شراكة عالمية للتنمية في إطار نظام تجاري ومالي منفتح وغير تمييزي ومعالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا والتعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والجزر الصغيرة من البلدان النامية والتعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية[2].

وحسب تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية للتنمية بعد 08 سنوات (2008) أكد على أن أهم نجاح تحقق في هذا الصدد هو مدى الإلتزام غير المسبوق بتحقيق الأهداف الإنمائية وأن هاته الأهداف تبقى المرجعية والقاعدة التي يجب الاستمرار في تطبيقها لرفع مستوى الأمن الإنساني في العالم وإفريقيا على وجه الخصوص وحسب التقرير يمكن رصد التطورات في المؤشرات التالية: [3]

- تجاوزت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 90 %.
- مؤشر المساواة بين الجنسين بلغ 95 % في ست مناطق بما فيها إفريقيا.

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 160.

[2] **المرجع نفسه**، ص 160.

[3] **المرجع نفسه**، ص162.

– إنخفاض عدد الوفيات بسبب الإيدز من 2،2 مليون عام 2005 إلى 2 مليون عام 2007 كما انخفض عدد الأشخاص المصابين بالمرض حديثا من 3 ملايين سنة 2001 إلى 7.2 مليون سنة 2008 وأصبح بإمكان حوالي 1.6 مليار نسمة أن يحصلوا على مياه آمنة للشرب.

– تم القضاء تقريبا على إستخدام المواد المستنفذة للأوزون مما ساهم في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

– أسهم القطاع الخاص في زيادة توفر بعض الأدوية والإسراع في نشر خدمة الهاتف النقال[1].

فرغم الظروف الإقتصادية التي يحتمل أن تكون غير مواتية تماما يتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بإلتزاماتها بشأن زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وأن تعمل على توفير مناخ دولي يفضي فعلا إلى تحقيق التنمية وهذا ممكن إذا وضعت الحكومات يدها في يد المجتمع المدني والقطاع الخاص والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية.

ويبقى القول بأن الأهداف التنموية للألفية تعتبر وعاء يحمل الكثير من أبعاد الأمن الإنساني التي تفتقر إليها دول الساحل الإفريقي، كما تعتبر فرصة للدول الإفريقية بصفة عامة لاستغلال الالتزام الدولي والطابع العالمي الإنساني لهاته الأهداف على اعتبار دول الساحل الإفريقي من الدول الجديرة بمثل هاته المبادرات والأهداف حيث يبدو الاستعداد الدولي واضح من خلال المبالغ المالية المخصصة من الدول الغنية للدول النامية. [2]

وتبدو هنا المؤشرات التي تنبئ بمستقبل رهيب للقارة في ظل كل هاته المجهودات والمشاريع التي عجزت عن إحداث طفرة في الوضع في القارة الإفريقية على العموم والساحل على الخصوص.

ويمكن إيعاز هذا إلى المسؤولية المشتركة والمتباينة فقد نص اتفاق كوبنهاغن على ضرورة تحديد نسبة الاحتباس الحراري على وجه الأرض بـ 2 درجة مئوية كحد أقصى ولذلك ينبغي أن تخفض نسبة إنباعاثات الغازات الدافئة بـ 50 % بحلول سنة 2050[3].

وعلى الصعيد المالي تم تخصيص غلاف قدره 30 مليار دولار على المدى القصير 2010–2012 لفائدة الدول النامية لتصل إلى 100 مليار دولار في أفق 2020 بهدف مساعدتها على التكيف

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 06.

[2] **المرجع نفسه**، ص07.

[3] **المرجع نفسه**، ص 07.

مع التغيرات المناخية، لكن الدول المتطورة ربطت المساعدات بضرورة تجند الدول النامية بنفس الطريقة بالمقارنة مع نظيرتها المتطورة وهو ما يعد مسألة غير عادلة في سبيل هدف مشترك وهو إنقاذ الإنسانية.

وتبقى إفريقيا ودول الساحل الإفريقي المهددة بالتصحر والجفاف الخاسر الأكبر في سبيل مواجهة التغيرات المناخية التي تؤدي حسب إحدى الدراسات إلى زيادة وتفاقم النزاعات بـ 54 % حتى 2050 ناهيك عن تفاقم الأوبئة والفقر وانهيار الأمن الغذائي، فإفريقيا تحتاج إلى 110 مليار دولار في السنة من أجل تحقيق أهداف الألفية للتنمية إلى غاية 2015 أما دول الساحل الإفريقي والتي تعرف بأنها أشد فقرا فكل دولة منها تحتاج ما بين 3 إلى 4 مليار دولار سنويا فما بالك بالمبالغ المخصصة والتي تبقى دون المستوى زيادة على ذلك لا يتم الالتزام والوفاء بها[1].

وقد حذر البنك العالمي من انخفاض إضافي للمساعدات والتي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر وكذلك التأثير على المجهودات المبذولة المتعلقة بالتنمية والسلم في إفريقيا وخاصة شبه الصحراوية وحسب "بان كيمون" الأمين العام للأمم المتحدة فإنه "على الرغم من بلوغ مستوى المساعدات الإنسانية أعلى مستوى إلا أنه سجل عجزا بـ 20 مليار دولار في الالتزامات سنة 2010"[2].

ثانيا: عولمة الأزمات

حظيت مسألة الأمن الإنساني في السنوات الأخيرة بعناية وإهتمام المجتمع الدولي في إطار العمل المشترك والمنشق نظرا لما تقتضيه طبيعة هذا المفهوم ومستوياته المتعددة وجوانبه المختلفة، وقد إقتضت هذه الضرورة من الأطراف الدولية أن تعولم مصادر وتوسع بذلك آليات ومستويات مكافحتها لتصبح مهمة سلامية الحدود والوسائل أو ما يعرف بعولمة الأزمات.

وفي هذا الإطار سعت الأطراف الدولية إلى بذل تحركات على المستوى العالمي في أشكال مختلفة اعتبرت بمثابة برامج وأهداف تسعى الدول لتحقيقها للرفع من مستويات أمن الإنسان، ومن هذه الأشكال نجد المؤتمرات الدولية لحماية البيئة وأهمها:

1/ مؤتمر كيوتو (1997): أبرمه ممثلو الحكومات التابعة للأمم المتحدة يهدف إلى خفض ظاهرة الاحتباس الحراري والحد من الغازات الضارة بنسبة 5 % بين سنتي 2008–2012 وتضمن إجراءات توليد الطاقة من مصادر متجددة فضلا عن تدابير حماية الغابات في الدول النامية.

---

[1] بشكيط خالد، **المرجع السابق**، ص 162.

[2] سهام. ل، "**مساعدات التنمية دون مستوى الالتزامات**"، الجيش، العدد 567، أكتوبر 2010، ص 47–49.

2/ مؤتمر باريس (2007): حضره مسؤولون وخبراء عن منظمات غير حكومية أكدوا فيه أن الإنسان هو المسؤول عن الإضرار بالبيئة ومن ثم تهديد أمنه وارتأى تشكيل منظمة عالمية للبيئة في إطار الأمم المتحدة من أجل إعطاء دفع سياسي عالمي لمكافحة التغيرات المناخية[1].

3/ مؤتمر بالي: أشار المؤتمر إلى أن القارة السمراء هي الأقل مساهمة في تكوين الانبعاثات الغازية إلا أنها الأكثر تضررا وأكدت فيه المنظمة الأممية الاستعداد لتقديم الإعانة التقنية لتحسين وضع للغابات ونوعية الهواء والمحاصيل الزراعية.

ومن هذا المبحث نخلص فعلا الى أن التهديدات الصامتة للساحل الافريقي وجبت عليها وضع آليات للتعامل معها، ويؤسس بذلك بيئة أمنية جديدة بعيدة كل البعد عن هذه التهديدات خاصة في ظل منطقة تلعب اهتمام العديد من الباحثين.

[1] علي بوشرية، "**الوقاية من الأخطار: ما هي الجهود المبذولة**"، مجلة الجيش، العدد 543، أكتوبر 2008، ص 22.

خلاصة الفصل الثالث:

وبناءا على هذا يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي عرفت العديد من التهديدات والمخاطر، ولعل من أبرز التهديدات تطرقنا إلى التهديدات الصامتة والتي تسببت بالدرجة الأولى في ارتفاع نسب البطالة والفقر مما يؤدي بالضرورة إلى إنهيار الدول وفشلها، فكل هذه التهديدات إستدعت من الدول وضع وإتباع إستراتيجيات محددة ودقيقة قادرة على إستيعاب تلك التحديات، خاصة في ظل تشعب مصادر وطبيعة هذه التحديات والتي يصعب على دولة بمفردها مواجهتها.

الخاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب البادرة. و من خلال هذه الدراسة حاولنا الوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم، و كيف انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة الساحل الافريقي، هذه المنطقة أو التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الاستراتيجي و الحساس الذي تتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار هذه التحولات، خاصة على المستوى الأمني، بحيث عرفت دول الساحل مصادر جديدة لتهديد أمنها، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، و محاولة وضع آليات مناسبة للتعامل معها و لمواجهتها و الحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي و كذا مفهوم الأمن، و من خلال دراستنا لموضوع "التهديدات الصامتة و تأثيرها على الأمن في الساحل الإفريقي" توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- أنه لا يوجد تعريف شامل وجامع لمصطلح الأمن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف باختلاف الانتماءات والمنطلقات الفكرية لكل جهة، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف، مهما اختلفت أشكاله ومصادره.

- عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، و تطورت هذه النظرة مع النظريات والمقاربات النقدية هذا من جهة، و من جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية تعرف مصادر جديدة و معقدة لتهديد أمنهم مرتبطة ب: قضايا البيئة، الفقر، الجوع ،الامراض ،الجريمة

المنظمة، ...، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع آليات و استراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

- هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة: اقتصادية واجتماعية، سياسية وأمنية وبيئية. وعلى مستويات متباينة.

- هذه التحولات الأمنية الجديدة، دخلت منطقة الساحل الافريقي كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية و المتعددة من حيث طبيعتها أو مصادرها، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التـهديدات و المخاطر، و رأيـنا كيف أن من أهـم و أكثر هذه التهديدات خاصة و أن موضوعنا مستهدف لدراسة التهديدات الصامتة، الذي سبب أزمات حادة تتمثل أهمها في ارتفاع نسبة الفقر،تضخم نسبة البطالة،مما يؤدي الى انهيار الدول وفشلها بالإضافة إلى انها تشهد بل تعج بالكثير من التهديدات الأخرى، و قد ذكرنا منها، المشاكل الإجتماعية، كمشاكل البيئة و التلوث، و عجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء و المستلزمات الضرورية للعيش من سكن و صحة و تعليم، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة و الحكم الراشد و الديمقراطية، بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية، كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة أو بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول و يهدد استقرارها.

- لذلك وعت النخب الحاكمة و كذا المجتمعات بخطورة الوضع و تأزمه، ما دفعها للبحث عن الطرق و السبل الناجعة و المناسبة للخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر و التهديدات، و رأينا كيف أن هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور الذي يعتبر ، خاصة في وضع إستراتجيات لحل و تجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها هذه الدول، و على هذا المستوى لا يمكن النظر إلى الساحل الافريقي بأنه

منطلقا للمخاطر و التهديدات الأمنية،كل ما في الأمر أن الفراغ الذي تعيشه المنطقة جعلها ارضا خصبة لبروز تلك المخاطر ،والتي حلت محل البعد التنموي و إعمار الساحل.

- كما أن الأمن في الساحل الإفريقي يتطلب آليات للتعامل مع التحديات التي تواجهه في مختلف متغيراته(السياسي، البيئي،الغذائي،الشخصي،الصحي)و على كافة مستوياته سواء على مستوى الفرد و الدولة ،أو على المستوى الجهوي و الإقليمي ،أو على المستوى الدولي،فمفهوم الأمن بصفة عامة و الامن الإنساني بصفة خاصة انتج تصورا جديدا للامن يتمثل في ضرورة التعاون لتحقيق الامن العالمي لان امننا اصبح مرهون بأمن الغير،و هو الذي تم التأكيد عليه في مختلف القمم العالمية.

- إن الأمن في الساحل الافريقي يستدعي مزاوجة الحل الأمني بالحل الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي و الثقافي ...،فالحل الأمني لا يلغي لوحده هته المخاطر و التحديات، ولن يكون ناجحا اذا لم يصاحبه حلول و خيارات أخرى ،كبعث مشاريع التنمية،و القضاء على البطالة وتحسين و توفير و ترقية الفرص في كل المجالات و الاتجاهات و على كل المستويات، وبالتالي فان أي رغبة حقيقية في القضاء و معالجة ظاهرة الانفلات الأمني في المنطقة يجب ان تبلور آليات ناجحة تستهدف التنمية للمنطقة من اجل القضاء على الفقر، المجاعة، الأوبئة، و التهميش السياسي.

وانطلاقا مما سبق، يتضح لنا حساسية الوضع الأمني في الساحل الإفريقي والذي تتفاعل فيه مجموعة من المتغيرات وتؤسس بذلك لبيئة أمنية معقدة لا يتم التعامل معها إلا من خلال فهم دقيق لخصوصيات المنطقة الأمنية والتعامل معها وفق منظور شامل يعكس حقيقة الأسباب المغذية للتهديدات، ولكن ما يدفعنا للتساؤل هو قصور الحلول الآليات المقدمة من أجل بناء مقاربة أمنية قادرة على مجابهة كافية

للتحديات الأمنية ووضع حد للانزلاقات بالمنطقة، أيمكننا أن نتحدث عن مخطط لتكريس وضع أمني متأزم بالمنطقة؟ و إذا كان ذلك فلصالح من؟.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم 01: جدول سرد تواريخ الاحداث السياسية لدول الساحل الافريقي (المعنية بالدراسة)

الدولة	تواريخ الاحداث السياسية
موريتانيا	1956 : حصول موريتانيا على الحكم الذاتي الداخلي , وأصبحت نواكشوط عاصمة للبلاد في السنة الموالية. 1958 : عقد مؤتمر الاك ليتم اعلان الجمهورية الاسلامية الموريتانية وانشاء الجيش الموريتاني. 28 نوفمبر 1960 : الاستقلال عن فرنسا. انقلاب الجيش ضد نظام المختار ولد داداه في 10 يوليو 1978. انقلاب افريل 1979 بواسطة أعضاء اللجنة العسكرية (العقيد محمد محمود ولد لولي' العقيد شيخ ولد بيده,العقيد احمد سالم ولد سيدي برئاسة العقيد احمد ولد سيدي برئاسة العقيد احمد ولد يوسف) محاولة انقلاب فاشلة ضد نظام محمد ولد الولي يوم 16 مارس 1981 .نجم عنها اعدام ثلاثة ضباط وهم ولد عبد القادر , عقيد احمد سالم ولد سيدي والعقيد انييغ. انقلاب خامس :اعلان النظام الموريتاني عن اكتشاف محاولة انقلاب في مارس 1983 مع الاكتفاء ببعض الاعتقالات. انقلاب سادس : الاطاحة بنظام هيدالة يوم 12 ديسمبر 1984 بقيادة العقيد معاوية ولد سيد احمد الطايع. انقلاب سابع: توجيه اتهامات الى بعض اعضاء اللجنة العسكرية بعد سنتين من حكم معاوية بمحاولة القيام بانقلاب عسكري (اعتقال مجموعة ضباط ذوي توجهات ناصرية) انقلاب ثامن :محاولة انقلابية ضد نظام معاوية من قبل افراد اطلقوا على انفسهم اسم افلام وكان ذلك سنة 1987.

الملاحق

	انقلاب تاسع : محاولة ثانية فاشلة لحركة افلام. انقلاب عاشر : محاولة انقلابية فاشلة يوم 8 يونيو 2003 بقيادة الرائد صالح ولد حننة. انقلاب الحادي عشر : دعوة الرئيس السابق هيدالة الى حركة عصيان جماعي ضد نظام معاوية لكنها كانت فاشلة. انقلاب الثاني عشر :محاولة انقلابية اخرى فاشلة حاول الرائد صالح بعد عودته من فرنسا. انقلاب الثالث عشر :الاطاحة بنظام معاوية يوم 3 اغسطس 2005.بعد فشل سبع انقلابات لينتهي حكم عشرون سنة .وكان ذلك بقيادة اعلي ولد محمد فال ثم تسليم السلطة طواعية الى رئيس منتخب هو سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله في ابريل 2007 انقلاب الرابع عشر : في 6 اغسطس 2008 وعقب قرار رئاسي بإقالة قائد اركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبد العزيز وقائد اركان الجيش محمد ولد الغزواني .قاما الاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس الوزراء يحي ولد أحمد الوقف وأصدر الانقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل مجلس الدولة 2013: انتهى العام 2013 بانتخابات بلدية وتشريعية (نوفمبر ديسمبر) 2014: وتميز العام 2014 بتنظيم انتخابات رئاسية شهدت مقاطعة كل قوى المعارضة المنضوية في المنتدى، وقبله المنسيقة، إضافة لاثنين من أحزاب المعاهدة الثلاثة هما: التحالف .والصواب وقد شارك في انتخابات 21 يونيو خمسة مترشحين هم : *محمد ولد عبد العزيز *بيجل ولد هميد

الملاحق

	*لالة بنت مولاي إدريس *بيرام ولد الداه ولد اعبيدي *إبراهيما مختار صار وحسمت الانتخابات في الشوط الأول بفوز المرشح محمد ولد عبد العزيز بولاية ثانية بنسبة فاقت 80% من أصوات الناخبين.
مالي	كانت تابعة للإمراطورية الغانية في القرن 4 م احتلت سنة 1985 من قبل فرنسا. 17 أوت الإعلان عن فدرالية مالي و في 22 سبتمبر 1960 استقلال مالي و انتخاب موديبم كايطا رئيسا للبلاد. تمرد التوارق ما بين 1926الى 1964. 13 أوت 1964 تم إعادة انتخاب كايطا رئيسا لمالي. 16 حانفي 1968 بقيادة موسى طراوري ليطيح بمديبو كايطا 22 نوفمبر 1968 تم إلغاء الدستور 19 سبتمبر 1969 تولى موسى طراوري رئاسة الدولة نزاع حدودي مع بوركينا فاسو ما بين 1974و1975 2 جوان 1974التصويت لدستور جديد 19 جوان 1974 انتخاب موسى طراوري رئيس للبلاد 1 جوان 1984 تعويض الفرنك المالي بالفرنك cfa 9 جوان 1985 إعادة انتخاب موسى طراوري لمرة الثالثة رئيسا للبلاد ديسمبر 1985 نزاع حدودي ثاني مع بوركينا

الملاحق

	فاسو 26 مارس 1991 انشاء مجلس المصالحة الوطنيةcrn بقيادة أمادو طوماني طوري 30 مارس 1991 إنشاء الهية الانتقالية لأجل الشعب ctsp 31 مارس 1991 حل crn وتولي طوماني رئاسة ctsp 6 أفريل 1992 الاقرار بالتعددية الحزبية 12 أفريل 1992 ألفا كوناري رئيسا للبلاد 13 أفريل 1993 تعيين عبدولاي سيكو وزير أول بعد ايتقالة يونوسي طوري 9 ديسمبر 1993محاولة انقلاب فاشلة 4 مارس 1997 كوناري يحل البرلمان وينتخب رئيسا لعهدة أخرى في 17 ماي 1997 بعد أن ألغى المجلس الدستوري الدور الأول من الإنتخابات التشريعية
التشاد	انقلاب سنة 1975 بقيادة فيلكس ملوم وعلى إثرها قتل الرئيس تومبالباي انقلاب عسكري سنة1982 قاده الجنرال حسين حبري انقلابا سنة 1990بقيادة الرئيس الحالي ادريس ديبي الذي أزاح حسين حبري بعد محاولة فاشلة
النيجر	18 ديسمبر 1958 إعلان النيجر جمهورية مستقلة 3 أوت 1960 أعلنت دولة النيجر دولة مستقلة بقيادة hamani diori 30سبتمبر 1965 إعادة انتخاب ديوري رئيسا للبلاد 1 اكتوبر 1970 إعادة انتخاب ديوري للمرة الثالثة رئيسا للبلاد أطيح برئيس الدولة سنة

الملاحق

	1974 بقيادة seyni mountvhe ثم فشل محاولتين للانقلاب سنة 1987 و قبلها محاولة فاشلة يوم 6 اكتوبر 1983 سنة 1993 كانت أول إنتخابات ديمقراطية تم على اثرها انتخاب محمد عصمان رئيسا للدولة 27 جانفي 1996 انقلاب عسكري ناجح بقيادة ابراهيم م باري .وعلى إثره تم حل البرلمان وتجميد نشاط الأحزاب السياسية . 12 ماي اقرار دستور جديد . 7 جويلية 1996 انتخاب الجنرال باري ماينسارا رئيسا للدولة . 9 أفريل 1999 اغتيال الجنرال باري 11 أفريل 1999 تعيين داودا مالام وانكي رئيسا للبلاد 18 جويلية 1999 إقرار دستور جديد 24 نوفمبر انتخاب مامادو طونجدا رئيسا للدولة . 2010- حتى الأن: تم الاطاحة بنظام الرئيس مامادو يوم 2010/02/18 اثر انقلاب عسكري تزعمه تانجي قائد لواء المدرعات في الجيش النيجيري العقيد سالو جيبو حيث تم تشكيل المجلس الأعلى لاستعادة الديموقراطية وحل جميع المؤسسات بالبلاد

الملاحق

الملحق رقم 02: جدول يستعرض المتغيرات التي تتحكم في الصراعات في منطقة الساحل الإفريقي

العوامل التي تتحكم في حالة الإستقرار	العوامل التي تتحكم في حلق حالة الإستقرار
1-العوامل التاريخية: - الإثنة,الدين,تعدد اللغات - العلاقات المجتمعية مبنية على الهرمية الطبقية و الإستعباد - الحروب الأهلية و حركات التمرد	-نفس الإنتماء الإثني أو القبلي أو الديني أو استعمال لغوي موحد -لا وجود للطبقية و الإستغلال و العبودية -غياب تاريخي للحروب الأهلية
2-العوامل المرتبطة بالبيئة و استغلال الموارد الأقتصادية - موارد اقتصادية غير كافية (أراضي,مياه...) -غياب عدالة في توزيع الموارد,حيث تسيطر اثنية معنية على حصة الأغلبية	-وجود فائض في الموارد الإقتصادية -عدالة في توزيع الموارد الإقتصادية -تنمية قدرات فنية محلية متخصصة في المجال الإقتصادي
3-عوامل مرتبطة بالدولة: -غياب العدالة المجتمعية و غياب مركزية المؤسسات مع تهميش مناطق وحرمان سكانها من الخدمات العامة (صحة,تمدرس ,..) -عدم التمثيل العادل لفئات المجتمع المختلف داخل الحكومة وداخل المؤسسات العامة - غياب حقوق الاقليات	- عدالة مجتمعية في فرض الضرائب والحقوق السياسية - تمثيل عادل داخل الحكومة وعبر المؤسسات الادارية العامة لجميع فئات المجتمع - احترام حقوق الاقليات

الملاحق

الملحق رقم 03: أهداف آليات التكبف مع التهديدات الصامتة في الساحل اللأفريق

الهدف اللأول القضاء على الفقر و الجوع الشديدن :

الغاية 01: خفض نسبة الأ شخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميال,الى النصف بين عامي 1990و 2015

المؤشرات:

1-نسة السكان الذين يقل دخلهم عن م يعادل القوة الشرائيةلدولار واحد في اليوم.

2-نسبة فجوة الفقر (الحالات*عمق الفقر)

3-حصة أفقر خمس من السكان من الاستهلاك الوطني .

الغاية02:خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع الئ النصف بين عامي 1990و 2015

المؤشرات:

4- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات.

5-نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية .

الهدف الثاني :تحقيق التعليم الأبتدائي الشامل

الغاية03:مع حلول العام 2015,ضمان تمكين الأطفال في كل مكان ,فتيانا وفتياتا على حد سواء,من اكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الأبتدائية.

المؤشرات

6- صافي نسبة التسجيل في التعليم الأبتدائي.

7- نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول الى الصف الخامس .

8- معدل اللألمام بالقرائة و الكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الخمسة عشر "15"و الأربعة و عشرون "24"عاما.

الملاحق

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين/النوع الأجتماعي و تمكين المرأة

الغاية 04:

ازالة التفرقة بين الجنسين/النوع اللإجتماعي على مستى التعليم الإبتدائي و الثانوي,ويفصل أن يتم مع حلول 2005 و في جميع مراحل التعليم العالي مع حلول العام 2015 كحد أقصى.

المؤشرات

9- نسبة البنات الى البنين في مراحل التعليم الإبتدائي و الثانوي و العالي

10- نسبة النساء الى الرجال ممن يلمون بالقرائة و الكتابة لمن هم بين سن خمسة عشر و أربعة وعشرون

11- حصة المرأة منالوظائف ذات الأجر في القطاعغير الزراعي

12- نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية

الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال

الغاية 05:خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين ,بين عامي 1990و2015

المؤشرات

13- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

14- معدل وفيات الرضع

15- نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصية

الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)

الغاية 06: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي 1990و2015

المؤشرات

الملاحق

16- معدل وفيات الأمهات/النفاس

17-نسبة الولادات التي تجري تحت أخصائيي الصحة ذوي المهارة

الهدف السادس:مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب(الإيدز/السيدا)والملاريا و الأمراض الأخرى

الغاية07: اقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)بحلول2015 و المباشرة في عكس انتشاره

المؤشرات

18- مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النشاء الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين الخمسة عشر "15" و الأربعة و عشرون "24"

19- معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل

19أ- نسبة استخدام الواقي الذكري آخر ممارسة جنسية خطرة

19ب- نسبة السكان بين سن الخمسة عشر"15" و الأربعة و عشرون"24" الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة/الإيدز

20-نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن العشر سنوات"10"والأربعة عشر"14"للدراسة,الى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية

الغاية08: ايقاف حدوث الملاريا و الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 و المباشرة في عكس حدوثها

المؤشرات

21-مدى انتشار معدلات الوفيات المرطبة بالملاريا

22-نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا و الذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها و علاجها

23-مدى انتشار معدلات الوفيات المرتبطة بالتدرن الرؤوي /السل

الملاحق

24-نسبة حالات السل التي أكتشفت و تم شفاؤها في اطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالمية موصى بها للحد من مرض السل)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

أولا: التقارير والخطابات

1. تقرير التنمية البشرية 2009، "التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية" منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
2. تقرير التنمية البشرية، "**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**"، نيويورك، 2003.

ثانيا: الكتب

1- إبراهيم العيسوي، "**اللغات وأخواتها**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

2- إبراهيم محمود، أحمد. "**الحروب الأهلية في إفريقيا** "، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

3- أبو جودة، إلياس. "**الامن البشري وسيادة الدول**"، لبنان: مجد للمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008.

4- بن الشيخ المحفوظ بن بيه، عبد الله. "**الإرهاب التشخيص والحلول**"، الطبعة الأولى، الرياض، شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، 2007.

5- توفيق، رواية. "**دول الشمال الإفريقي ومبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (النيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الإفريقية**، في: محمد عاشور، وأحمد علي سالم، "**التكامل الإفريقي الإقليمي، رؤى وآفاق**"، الطبعة الأولى، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.

6- حافظ الرهوان، محمد. "**التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث ومكافحة الإرهاب**"، مصر: هلا للنشر والتوزيع ،2006.

7- خديجة، عرفة محمد أمين، "**الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**"، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة نايف العلابية الأمنية، 2009.

8- الرشدي، أحمد. ومجموعة من المؤلفين، "**المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**"، القاهر ة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

9- زيغلر، جان. "**سادة العالم الجدد**"، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

10- السيد النجار، أحمد. وآخرون. "**دولة الرفاهية الاجتماعية**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2006.

11- صبري مقلد، إسماعيل، "**الإستراتيجية والسياسة الدولية**"، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة العربية للأبحاث، 1979.

قائمة المراجع

12- عبد الفتاح، نادية. "**تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا**"، جامعة القاهرة: التقرير الاستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية ،2006.

13- عطوي، عبد الله. "**السكان والتنمية البشرية**"، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

14- الغزال، إسماعيل. " **الإرهاب والقانون الدولي** "، الطبعة الأولى، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1990.

15- فتحي عيد، "محمد. **الإجرام المعاصر**"، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،2007.

16- كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس وآخرون، ترجمة د عدنان عباس علي، "**نهاية عصر البترول**"، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 2004.

17- مارتن، هانس. هارالد شوما، **فخ العولمة**، ترجمة: عدنان عباس علي، الكويت: سلسلة عالم المعرفة،2003.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

3. رياض، حمدوش. " **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط"، قسنطينة، الجزائر، 02-04 أفريل 2008.

رابعا: الدوريات (الجرائد والمجلات)

1. أبو القاسم خشيم، مصطفى عبد الله. "**الهجرة في إطار العلاقات الدولية**"، مجلة دراسات، العدد 28، 2007.
2. أيوب، حارث حازم. "**التلوث البيئي معوقا للتنمية ومهددا للسكان**"، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك، العدد 3، صيف 2007.
3. بن عنتر، عبد النور. "**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 160، أفريل 2005.
4. بوشرية، علي. "**الوقاية من الأخطار: ما هي الجهود المبذولة**"، مجلة الجيش، العدد 543، أكتوبر 2008.
5. بوكرع، الياس. **الساحل منطقة عبور الإرهاب والجرائم المتعددة**، جريدة الشعب، عدد 15، أكتوبر، 2010.
6. ثروت فهمي، جورج. "**أوروبا وإفريقيا استراتيجية جديدة للتنافس**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006.
7. حنفي علي، خالد. "**الشركات العالمية ... لعبة الصراع والموارد في إفريقيا**"، مجلة السياسة، العدد 169، جويلية 2007.

قائمة المراجع

8. حنفي علي، خالد. "**موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، أكتوبر 2003.
9. عبد العزيز، عبدوس. "**سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة: الوجه الأخر**"، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.
10. عبد القادر جاني، عزو محمد. "**ظاهرة الفقر في افريقيا: أبعاده والسودان نموذجا الاستراتيجيات الموضوعة لإختزال الفقر**"، مواضيع وأبحاث اقتصادية، العدد 2186، فيفري 2008.
11. عبد الله الحربي، سليمان. "**مفهوم الأمن: مستويات وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008.
12. عبد الملك عودة، "**أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا**"، جريدة الأهرام المصرية: الأهرام الاقتصادي، مصر، 14جانفي، 2006.
13. عدلي، عماد الدين. "**التنمية المستدامة للصحاري**"، الشبكة العربية للبيئة والتنمية.
14. عرفة، خديجة. **مفهوم الأمن الإنساني**، مجلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 13، جانفي 2006.
15. ل، سهام. "**مساعدات التنمية دون مستوى الالتزامات**"، الجيش، العدد 567، أكتوبر 2010.
16. لحيلح، الطيب. "**الفقر: التعريف ومحاولات القياس**"، **أبحاث** اقتصادية وإدارية، العدد 07، جوان 2010.
17. مركز أكاكوس للدراسات الإستراتيجية، **هل أصبح تجمع دول الساحل والصحراء حبرا على ورق**، مجلة تورينا، السنة الأولى، العدد 04، ليبيا، أكتوبر 2004.
18. مقرم النهدي، أحمد. "**موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي**"، مجلة قراءات إفريقية، سبتمبر 2010.

خامسا: المذكرات

1. أحمد طالب، أبصير. "**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،2010.
2. أسماء، درغوم. **البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية–**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2009.
3. بخيت صالح، عبد الله. "**الموقع الجغرافي الداخلي لتشاد وأثره على التطور الاقتصادي والسياسي، دراسة تطبيقية على الجغرافيا السياسية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الانسانية، كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة إفريقيا العالمية: كلية التربية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2008.

قائمة المراجع

4. براهيمي، مريم. "**التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**"، رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة: الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2012.
5. بعطيش، يمينة. "**البعد الأمني في العلاقات الاوروميتوسطية**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011.
6. حموم، فريد. **الأمن الإنساني مدخل جديد للدراسات الأمنية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004.
7. خالد، بشكيط. "**دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية،2011.
8. خالد، بشكيط. **دور المراقبة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011.
9. زكريا، مغني. "**التهديدات الأمنية في المتوسط**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تلمسان، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2011.
10. سمير، قلاع الضروس. "**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، 2013.
11. شاكر، ظريف. "**البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والرهانات**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
12. شرايطية، سميرة. "**تأثيرات الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة**"، رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
13. طارق، رداف. "**الإتحاد الأوروبي–من استراتيجية الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة–**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة: قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005.
14. العايب، خير الدين. **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة**، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009.

15. عطية، إدريس. "**الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2011.
16. عكايشية، أحمد "**الوضع الأمني في الساحل الافريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2012.
17. عمارة، بشير. "**الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ،2007.
18. فريجة، لامية. وآخرون. "**تحول مفهوم الأمن في العلاقات الدولية وانعكاساتها على العلاقات الأورومغاربية**"، رسالة ماجيستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2007.
19. مزغيج، هاجر. "**الوضع الأمني في الساحل الافريقي**"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2009.

سادسا:مواقع الانترنت

1. محمود حنفي، عبد العظيم. "**النيباد والتحول الديمقراطي في إفريقيا**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 13أفريل 2015. الرابط:
www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/week113.htm
2. رزيق، كمال. "**التنمية المستدامة المراحل والأهداف**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 23 مارس2015، الرابط:
http: www.Kamel-rezzig13564eppert//siz8/html
3. عامر، خير الدين، "**الفقر في دول الساحل الإفريقي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 22 أفريل 2015، الرابط: http://ar.wfp.org/news/news-release/22628
4. فرحات، هناء. "**عولمة الجوع**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 14 أفريل 2015. الرابط: Al-jazirah.com.sa
5. عبد السلام، أمين. "**الفقر والجوع في الساحل**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم: 14 أفريل 2015. الرابط: http//ar.wfp.org/stories/22632
6. موسى، محمد البشير. "**التنافس الفرنسي الأمريكي على ثروات التشاد**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم7ديسمبر 2014، الرابط: http://www.almoslim.net/n_ode/84453
7. زكريا حسين، "**الأمن القومي**"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم11-02-2014.الرابط:
http://www.islamoline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2shtml

قائمة المراجع

II. باللغة الأجنبية: (الإنجليزية والفرنسية)

A. LIVRE :

1. Amyny**,** Alexandra **"What is Human Security" ?, Revenue the security human /Human Security jouranal,** Issue 1, April 2006 .
2. Attata, Mapakatti. ″ **L'Afrique Oriental et L'exploatation coloniale″** ,Revue françaised d'études politique africaine, N 87 , mars 1973.
3. BURTON, John. "**Global Conflits"**, wheat sheaf books, Brighton, 1984.
4. caron, johannie Armand, colin. "**défis sécuritaires transnationnaux en afrique"**, revue internationale et strategique ,n79 .
5. Dan Hink, Colonel. ″**Conflict and conflict Resoulition in the sahel** ″, The Tuareg in surgency in mali, may1998.
6. Hold, Kemp Ronald. **the Uneca and good governance in Africa**, Boston, Massachusetts, 4/5 April 2013
7. Hough, Peter. "**understanding global security".** London routledge, 1ed 2004.
8. jonchay, Yvan. ″ **l'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S ″,** Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957.
9. Mouhubi, Salah. ″ **le Nepad une chance pour la l'Afrique?″**, Algérie: office des publications universitaires, 2005.
10. Sepile**,** Phelipe Lopez **Géopolitique de pétrole**, traduction vers langue arabica Dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse ,2006.
11. Socpa, Antonie. **Ethnicité et Etat Post Colonial en afrique**, research School CNWS, pays-bas :leiden university, P.Obox.

B- Internet :

1. Andre bourgeot, **sahara de tout les enjeux**, la decouverte ; article disponible en ligne à l'adresse ON : http:// www.carin.info/reoue-herodote-2011-3-page 43 html
2. Beverly Crawford, Explaining **″cultural in Yugoslavia: institutional weakness, economic crisis and identity polities″** ,on web site : http://www.repostivies .ed/lib.org/cgiviewcentre strategies/research,pdf .
3. Daniel Posner, ″**Institution and ethenic polities in Africa"**, Cmbridege University press 2009, p1, on web site http://www. Cambridge .org.vs/catalogue.aspishpn _052154794.
4. Henri Philipe, ″ **Guerre Africaines en perspective , la refondation autre d états en pleine desservi ″** , cite 4 ,2005 Article disponible au http://cairn .info/revue/cities.2005 ,p63.html.date 25/12/2012.

قائمة المراجع

5. **Les Dimension Dela Sécurité Humaine**, p28http://www.Rdr/com1994**.**frchap2.pdf
6. Michael Dillon," **Politics of Security".** Routledge London, 1996, P 121,1n: **http://www.Routledge.com/books/search/12/1/2009.**
7. William Guiningham,"**Theoretical framework for Conflict Resoulition"**, the university of Suk land, 1984, responsible en site électronique http:www.og guiningham –html_1074=Cain /ulstac .uk. /conflict.

فهرس المحتويات

فهرس المـــحـتويات

الصـــفحة

مقدمة..... أ- ز

الفصل الأول: الإطار النظري للتهديدات الأمنية الصامتة 1-34

المبحث الأول: مفهوم التهديدات الصامتة..... 2-13

المطلب الأول: تعريف التهديد..... 2-6

المطلب الثاني: تعريف التهديدات الصامتة..... 6-13

المبحث الثاني: الإطار الابستمولوجي للأمن..... 14-20

المطلب الأول: تعريف الأمن..... 14-17

المطلب الثاني: مستويات الأمن..... 17-20

المبحث الثالث: البناء النظري للتهديدات الصامتة..... 21-33

المطلب الأول: مقاربة الأمن الإنساني..... 21-29

المطلب الثاني: مقاربة الدولة الفاشلة..... 29-33

خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: منطقة الساحل الافريقي-الابعاد والمضامين-..... 35-59

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الافريقي..... 36-49

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة الساحل الافريقي..... 36-38

المطلب الثاني: التطور التاريخي للصراع في منطقة الساحل الافريقي..... 38-44

المطلب الثالث: أهمية الساحل الافريقي..... 44-49

المبحث الثاني: التهديدات عبر الدولاتية في الساحل الافريقي..... 49-56

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية..... 50-53

المطلب الثاني: الإرهاب..... 53-55

المطلب الثالث: تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة 55-59

خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي – التحدي والطموح-..... 61-89

المبحث الأول: التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي..... 62-72

المطلب الأول: الفقر..... 62-66

المطلب الثاني: الجوع والأوبئة..... 67-72

المبحث الثاني: تداعيات التهديدات الصامتة على الامن في الساحل الافريقي..... 72-79

المطلب الأول: التداعيات الأمنية والسياسية 72-73

المطلب الثاني: التداعيات البيئية..... 73-77

المطلب الثالث: التداعيات الاقتصادية..... 77-79

المبحث الثالث: آليات التعامل مع التهديدات الصامتة في الساحل الافريقي..... 80-89

المطلب الأول: على المستوى المحلي (الوطني)..... 80-82

المطلب الثاني: على المستوى الإقليمي والجهوي 82-89

المطلب الثالث: على المستوى الدولي..... 89-93

خلاصة الفصل الثالث

الخاتمة..... 95-98

قائمة المراجع

الملاحق

الملخص

الملخص:

يعتبر الأمن موضوعا جوهريا يحتل صدارة الإهتمامات في حقل العلاقات الدولية بشكل عام و العلاقات الإستراتيجية بشكل خاص، و انطلاقا من ذلك كان التحول الذي شهده مفهوم الأمن ذا تأثيرات وانعكاسات جلية بحيث أن التهديد لم يعد يستند على نفس المعطيات و لا على نفس الأبعاد التقليدية ،ففي ظل التشابك المعقد الذي أضحت العلاقات الدولية تشهده في ظل تصاعد تيارات العولمة و ما رافق نهاية الحرب الباردة من تطورات مبهرة شهدتها ميادين تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما أفرز وسائل جديدة جعلت من التهديد يأخذ شكلا مغايرا خاصة وأن خصائص البيئة الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الدولية لم تعد نفسها.

و لما كان التحول في جوهر الأمن و ما ارتبط به من تغير في طبيعة التهديد و أشكاله مثلت منطقة الساحل الإفريقي حاضنة لمختلف التهديدات بأشكالها التقليدية و الجديدة و منها:التهديدات الصامتة التي باتت مهددا للأمن و الاستقرار لمنطقة الساحل و معرقلا لجهود بناء النظم الاجتماعية و الاقتصادية في المنطقة .كما تبرز التداعيات الخطيرة للتهديدات الصامتة من خلال كونها عاملا مغذيا لوضع يتسم بتصاعد تيارات العنف و التسيب في ظل بروز النشاطات الإرهابية و الجريمة المنظمة.

فالعلاقة المتشابكة بين عوامل مكرسة للأمن وفقا لمنطقة التأثير و التأثر تجعل من الأمراض،الجوع ،الفقر إطارا يخلق بيئة يكون فيها العنف هو اللغة المسيطرة و الإرهاب السمة البارزة و الجريمة المنظمة مؤشرا قويا يظهر عمق الإشكالات التي تميز البيئة الأمنية للساحل الإفريقي .

إن الدراسة تتمحور حول إظهار تأثيرات مجموعة من الظواهر الاجتماعية ترتبط أساسا بوضعيات غير متوازنة و مدى تأثيراتها على الوضع الأمني ،و هو الأمر الذي حتم إختيار منطقة مناسبة شكلت من خلال منطقة الساحل الإفريقي إطارا مناسبا و ملائما في ظل مؤشرات عجز الدول في المنطقة عن مجابهة الفقر و الأمراض و الأوبئة المنتشرة و ضعف أدائها العام الاقتصادي والاجتماعي.

Un abstrait :

La sécurité est confidérée comme un sujet prémordiale qui représentes la dominance des intérêts au scéne du relation internationales d'une manière générale et des études stratégiques d'une façon particulière.

Et par l'entéme de ça, le changement qui subit la notion des sécurités liée par l'influence et paradoxe remarquable notamment que la menace n'est pas articulé sur les mêmes données, ni même les dimensions traditionnels ,et dans le cadre de confisions complexe est présentés par les relations internationales au figure d'augmentation ,des courants de mondialisation ce qui reflète la fin de la guerre froide par des progression étamantes propagé au domaine de la technologies, medias, communication par des nouveaux moyens impose au menaces changées par une autre transissions ,surtout au caractéristique de l'environnement de l'écologie socio-économiques et culturels ,ne devienne pas les mêmes.

Et tant que ce changement au noyau fond de la de menace, c'est le questionnement de l'étorale africain particulièrement au différent palliée des menaces traditionnellement ,et modernes consuit :les menaces silencieux qui présentent aussi le risque au sécurité et la stabilité au zones de l'étorale et obstacles aux efforts de tanstructions au principe et régime socio-économique à cette zone.

Et aussi elle présente les progrès graves et dangereux au menace silencieux par signification d'un facteur important d'une situation caractérisée par l'augmentation des courants agressifs et la négligence et pourtant le déclenchement des activités terroristes, et le crime organisé.

Cette relation complexe entre les facteurs favorises l'insécurité suité au zone d'influence a servir au maladies, la faim, la pauvreté, un cadre ou bien domaine d'environnement ou il ya la violence dominant c la langue, et le terrorisme la marque essentielle ,et le crime organisé l'indice présenté le font des problématiques désigne l'entourage sécuritaire de l'étoral africain.

Les études se basent sur comment présente les influences de plusieurs phénomènes sociaux reliées principalement à des sitnations déséquilibrés et l'auto de l'empêchement sur la situation sécuritaire.

C'est pour cela ,l'obligation de choisir une zone principale par le phénomène qui représente par la zone de littorale un cadre favorable notamment que les indices de la déficite des pays de cette zone de lutte contre la pauvreté et les maladies et l'épidimies propagés et la faiblesse de son rendement important socio-economique.